هشام بن الحَكَم الرّافضي
آراؤه الاعتقاديّة، وأثره في تطوّر الفكر الإمامي

تأليف
د. بدر بن ناصر بن محمد العواد
الأستاذ المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشّريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

هشام بن الحَكَم الرّافضي آراؤه الاعتقاديّة، وأثره في تطوّر الفكر الإمامي

د. بدر بن ناصر بن محمد العواد
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة كلية الشّريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : dr.b.n.alawad@hotmail.com

ملخَّص البحث:

يُعَدّ هشام بن الحَكَم من الشّخصيات المهمّة والمؤثّرة في تاريخ الفكر الإماميّ، فهو شيخ متكلِّمي الشّيعة في زمانه وأحدُ خواصّ أصحاب اثنين من أئمّتهم الاثني عشر، وبفضل مقدرته الكلاميّة وقُربه من الصّادق وثنائه عليه تبوّأ مكانًا مرموقًا في وقت وجيز من اعتناقه للتشيّع بعد أن كان جَهْمِيًّا، ولم يتوانَ الرّجلُ عن نُصرة مذهبه الجديد والدّفاع عنه؛ بالتّأليف تارةً، وبمناظرة خصومه تارةً أخرى حتى جرّه نَزَقُه إلى التّسبُّب بمقتل موسى الكاظم الذي كان من خواصّه ومن أبرز مَن ثبّتوا إمامتَه بعد وفاة أبيه.

وقد حُفِظَت لنا كثيرٌ من آراء هشام، ومن أشنعها قولُه بـ(التّشبيه) وزعمُه (حدوث العلم الإلهيّ)، وهما شيئان طالما حاول علماء الإماميّة قديمًا وحديثًا التّنصّلَ من الاعتراف بصحّتهما عنه لعلمهم بما يلزم على ذلك من لمز لهم وطعنٍ في مذهبهم.

وقد تمكّن الرّجل من إحداث تأثيرٍ سيئ للغاية في البِنية العقديّة الإماميّة، حيث أعاد هو وجماعة من معاصريه إحياء (نظريّة النّصّ والوصيّة) التي نادى بها قبلهم ابنُ سبأ، وبما أنّ هذا الإحياء أَمْلَتْهُ الظّروف العاصفة التي أعقبت وفاة جعفر الصّادق فقد أُعيدت صياغة النّظريّة بما يتوافق مع وضع الشّيعة المضطرب، كما خطا بالتّشيُّع خُطوات أُخرى باتّجاه الغلوّ والانفصال عن بقيّة المسلمين حين ابتدع القول بـ(عصمة الأئمّة)، وأقدم على فتح باب الطّعن في الصّحابة وانتقاصهم وجرّأ الشّيعة عليه بما لم يعهد من أوائلهم، وتبنّى فرية (تحريف القرآن) مدّعيًا عبث أيدي الصّحابة به زمن عثمان رضي الله عنه.

الكلمات المفتاحية: هشام – حكم – الرافضي – الاعتقادية – الفكر – الإمامي

Hisham Ibn Al-Hakam Al-Rafidi His belief and impact on the development of Imamate "Imamiyah" thought

Badr bin Nasser bin Mohammed Al - Awad
Department of Ageedah (creed) and the Contemporary Philosophies, College of Sharia & Islamic Studies, Qassim University
Email: dr.b.n.alawad@hotmail.com

ABSTRACT

Hishamibn al-Hakam is one of the most important and influential figures in the history of Imamate "Imamiyah" thought. He is the sheikh of the Shi'a theologians of his time, and a companion of two of the Ithna Ashariyyah Imams. Due to his theological abilities and closeness to al-Sadiqhe assumed a prominent place in the short period of his conversion to Shi'ism after being a Jahmi. The man did not hesitate to support his new doctrine and defend it in publications, and in confront his opponents in debates. His arrogance dragged him to cause the death of Musa al-Kadhim, who was one of his companions and the most prominent of those who established his imamate after the death of his father.

A considerable number of Hisham's viewpoints have been preserved, and among the most heinous of them is (anthropomorphism) and claiming renewing (divine science), which are two things scholars, past and present, tried to deny as this entails challenges of their doctrine.

The man was able to make a very bad impact on the structure of the doctrine of the Ithna Ashariyyah "Imamiyah"where he and a group of his contemporaries revived (the theory of text and the commandment) advocated by Ibn Saba earlier. Since the revival was dictated by the confused situation following the death of Jafar Sadiq, the theory was reformulated in line with the confused situation of the Shiites.

He took advanced steps in exaggeration and separation from the rest of the other Muslims when he advocated the (infallibility of Imams), as he opened the door to challenge, defyand derogate the Prophet's companions. This lead the Shiites to defy him as never before.He adopted Fray (distortion of the Koran) claiming that the Prophet's companions have tampered with it in the time of Othman, may Allah be pleased with him.

Key words: Hisham - Wisdom - Al-Rafidi - Belief - Thought - The Imamate

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله.

ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ [آل عمران: ١٠٢]

ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ [النّساء: ١].

ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أمّا بعد:

فإنّ من أهمّ ما ينبغي للمختصّين الاعتناء به والتّوجُّهُ إليه وجمعُ هممهم عليه هو دراسة عقائد المخالفين؛ بالوقوف على أصول مقالاتهم ومعرفة مناطات استدلالاتهم، وتسليط الضّوء على أبرز الشّخصيّات العلميّة التي كان لها يد في نشأة بعض الفِرق وتشكُّل عقائدها، وهذا لا يمكن أن يتأتّى إلّا بجمع ما نُسِب إليها من آراء، ومحاولة التّعرُّف على ماهيّات تلك الآراء ومولِّداتها، ثمّ محاولة سبر دورها الظّاهر أو الخفيّ في التّأسيس لِمَا دخل من انحراف، وبيان العوامل التي مكّنتها من إحداث التّأثير، سواءٌ كانت عوامل فكريّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة أو غير ذلك.

وإسهامًا في إثراء هذا النّوع من البحوث جاءت فكرةُ دراسة هشام بن الحَكَم وآرائه الاعتقاديّة بالنّظر إلى مكانته بين رجال طائفته، وباعتبار إسهامه الواضح في تشكّل الفكر الإماميّ الحالي بوجهه القبيح وأفكاره المنحرفة.

مشكلة البحث:

على الرّغم من المكانة العلميّة الكبيرة التي يتمتّع بها هشام بن الحَكَم في صفوف الاثني عشريّة والأثرِ الكبير الذي أحدثه في البناء العقديِّ للطّائفة إلّا أنه لم يحظَ بدراسة علميّة مفردة تتناول هذا الجوانب الهامّة من شخصيّته.

حدود البحث:

لا يقتصر هذا البحث على الرّجوع إلى ما كتبه الإماميّة بشأن هشام، وإنما يتعدّاه إلى مصنّفات المتكلِّمين وكُتّاب الفِرَق من أهل السُّنة أيضًا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- تسليط الضّوء على هذه الشّخصيّة المهمّة في تاريخ الفكر الإماميّ، بالتّعريف بها وبيان أثرها فيه.
2- جمع ما اعتنقه من آراء عقديّة وما تبنّاه من مقولات كلاميّة، والإشـــارة إلى موقف أئمّة الجعفريّة منه، وإلى تخريجات علمائهم لِمَا ورد في حقّه.
3- تسليط الضّوء على أثره السّلبيِّ في زيادة انحراف الإماميّة، والعوامل التي أعانته في إنجاح مساعيه.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التّحليليّ.

إجراءات البحث:

1- عزو الآيات إلى مواضعها من المصحف الشّريف بذكر اسم السُّورة ورقم الآية.
2- توثيق النُّقُول من مصادرها الأصيلة ما وجدتُ إلى ذلك سبيلًا.
3- عرض آراء هشـــام ومَقُولاته دون تحليل ومناقشـــة إلّا في النّادر خوفًا من إطالة البحث والخروج عن المقصود الأساس.
4- ترك التّعريف بالأعلام والفِرَق والأماكن ونحو ذلك.
5- النّص على ما أقف عليه من سِنِي وَفَيَات الأعلام عند أوّل ذِكر فقط.

خطّة البحث:

يتكوّن هذا البحث من مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النّحو التّالي:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: التّعريف بهشام بن الحَكَم.

المبحث الثّاني: آراء هشام بن الحَكَم الاعتقاديّة ومقولاته الكلاميّة.

المبحث الثّالث: أثر هشام بن الحَكَم في تطوّر الفكر الإماميّ.

خاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج والتّوصيات.

المبحث الأوّل:

التّعريف بـ(هشام بن الحَكَم)

يلفّ كثير من الغُموض تفاصيل عديدة من حياة هشام بن الحَكَم ابتداءً بسلسلة نسبه وتاريخ مولده وظروفِ نشأته وانتهاءً بملابسات موته وسنة وفاته.

فهل هو أبو محمد أم أبو الحَكَم؟ ولماذا لا يُعرف مِن نسبِه إلّا أبوه فقط؟ وما أصولُه؟ وهل هو مولى كِنْدَة أم شَيبان؟ وهل كان مولدُه في الكوفة أم في واسط؟ وهل انتقل إلى بغداد واستقرّ فيها أم كان يتردّد عليها فقط؟ وهل كان الخليفةُ هارون الرّشيدُ (ت193هـ) مُعجَبًا به أم كارهًا له مرتابًا فيه؟! وهل مات في زمن الرّشيد أم بعده؟ إلى أسئلة أخرى كثيرةٍ ليس هذا محلَّ استقصائها إلّا أننا لا نجد في مصادر الإماميّة إلّا معلوماتٍ متضاربة في الإجابة عليها[1].

ولا ريب بأنّ هذا الغُمُوض الذي يكتنف أجزاء من سيرته وإن كان لا يؤثّر إلّا أنه مستغربٌ على من كان في مثل مكانته العلميّة عند القوم.

وأيًّا كان مكانُ ولادته وظروفُ نشأته فمن المؤكّد أنه كان يتردّد كثيرًا بين واسط التي توجد فيها دارُه وبين عاصمة الخلافة بغدادَ التي كانت فيها تجارته، حيث كان يتّجِر ببيع الكَرَابِيْس[2]، ولهذا لقّبه الحافظُ الذّهبيُّ (ت748هـ) بـ(الخزّاز)[3].

كما تذكر بعضُ مصادر الإماميّة أنّ الرّجل كان في ابتداء أمره على مذهب الجهم بن صفوان (ت128هـ)، فعمّن أخذ التّجهُّم؟ لا أحد يدري! إلّا أنها تُشير إلى أنّ لقاءه بجعفر الصّادق (ت148هـ) قد غيّر مجرى حياته وكان السّبب في ترك مذهبه القديم ودينونته بالتّشيُّع[4].

---

(1) انظر على سبيل المثال: من لا يحضره الفقيه لابن بابويه (437/4)، الفصول المختارة للمفيد (51)، رجال الكَشّي للطّوسي (526/2)، التّحرير الطّاووسي للعاملي (594)، الفِهْرِسْت لابن النّديم (217).

(2) انظر: من لا يحضره الفقيه للصَّدُوق (437/4)، رجال الكَشّي للطّوسي (526/2).

والكَرَابِيْس: جمع كِرْبَاس، فارسيٌّ معرَّب، وهو "ثوب من القُطْن الأبيض" كما في تاج العروس للزَّبيديّ (432/16).

(3) انظر: تاريخ الإسلام للذّهبيّ (436/16).

(4) انظر: رجال الكَشّي للطّوسي (528/2)، رجال ابن داود للحِلّي (200)، بحار الأنوار للمجلسي (193/48) و(119/109).

وأمّا أبو الحسين المَلَطِيُّ الشّافعيّ فإنه يذهب في كتابه التّنبيه والرَّدّ على أهل الأهواء والبدع (24) إلى أبعد من ذلك حيث يؤكّد "أنّ هشامًا كان ملحدًا دهريًّا، ثمّ انتقل إلى الثّنويّة والمانيّة، ثمّ غلبه الإسلام فدخل في الإسلام كارهًا، فكان قوله في الإسلام بالتّشبيه والرّفض" قاصدًا بذلك "هدم أركان الإسلام والتّوحيد والنُّبوّة".

ويؤيِّد بعضَ ما ذكره المَلَطِيُّ أنّ هشامًا معروف بصُحبة أبي شاكر ميمون بن دَيْصَان بن سعيد الغضبان، وأبو شاكر هو صاحب كتاب (الميزان في نُصرة الزّندقة). انظر: الكامل في التّاريخ لابن الأثير (448/6)، المقفّى الكبير للمقريزي (295/4).

وعلى الرّغم من حرص الإماميّة على نسـبة الفضـل في تمكُّنه من علم الكلام وقوّة معارضاته الجدليّة إلى تلقّيه تلك المعارف العقليّة من إمامهم السّادس جعفر الصّادق[1] إلّا أنّ الذي يظهر أنّ ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى اعتناقه مذهب الجهميّة في بداياته وتأثُّره بطريقتهم حيث "كان أوّلًا من أصـحاب الجهم بن صـفوان" على حدّ تعبير ابن النَّديم (ت438هـ)[2]، ومن المعلوم أنّ الجهميّة أرباب كلام، بل إنّ آراءهم بأسـرها مبناها على الاحتكام لأصول هذا العلم والتّعويل على مباحثه.

قال عبد الله نِعمة العامليّ: "نحن لا نعرف مبلغ تأثير الجهميّة في تفكير هشـام، نعم وجدنا بين بعض آرائه وبين بعض الآراء الجهميّة شبَهًا كاملًا، ومن البعيد أن يكون ذلك عفوًا واتّفاقًا، وخصوصًا بعد أن علمنا أنه كان من أنصار المذهب الجهميّ، فلا بدّ والحالةُ هذه أن تكون صلتُه بالجهم أو بطريقته قد تركت في تفكيره بعضَ الآراء الجهميّة"[3].

بالإضـافة إلى صـلته التّامّة وعلاقته الوثيقة بأبي شـاكر ميمون الدَّيْصَـانيّ الزّنديق؛ إذ "كان معروفًا به وبصحبته"[4].

وبحسـب مصـادر القوم أيضًـا فإنّ هشـامًا يُعدّ من جِلّة أصـحاب جعفر الصّـادق وملازميه، ثمّ أصـبح فيما بعد من خواصّ ابنه أبي الحسـن موسـى الكاظم (ت:183هـ)[5]، كما أنه واحد من أصـحاب الأصـول الأربعمائة المزعومة عند الإماميّة[6]، وقد أخرج له أبو جعفر الأعور (ت:329هـ) في كتابه الكافي عشراتِ الرّوايات عنهما.

ويبدو أنّ صيت هشام قد ذاع بين القوم في وقت وجيز وفي مرحلة مبكّرة من حياته؛ إذ "رفعه الصّـادقُ عليه السّـلام في الشُّـيُوخ وهو غلام، وقال: هذا ناصـرُنا بقلبِه ولسـانِه ويدِه"[7]، ودعا له بقوله: "أقول لك ما قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لحسّان: لا تزال

---

(1) انظر: الكافي للكُلَيني (87/1 و262).

(2) الفِهْرِسْت لابن النّديم (218).

(3) كتاب: هشام بن الحكم لعبد الله نِعمة (58).

(4) تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (225/1). وانظر للاستزادة: الانتصار للخيّاط (40)، رجال الكَشِّي للطّوسي (562/2)، مسند الإمام الرِّضا لعطاردي (454/2)، هشام بن الحكم لعبد الله نِعمة (58)، رسائل ومقالات لجعفر سبحاني (313).

(5) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (218)، الفِهْرِسْت للطّوسي (258).

(6) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (258)، وسائل الشّيعة للحرّ العاملي (86/20)، معجم رجال الحديث للخُوئي (298/20).

(7) معالم العلماء لابن شَهْرَآشوب (163). وانظر: الكافي للكُلَيني (172/1).

مؤيَّدًا بروح القُدُس ما نَصَـرْتَنا بلسـانك"[1]، وذلك "أوّل ما اختطّتْ لحيتُه"[2]؛ إشـارةً بذلك إلى تفوُّقِه على جميع أصحاب جعفر الصّادق مع أنه أصغرُهم سنًّا على الإطلاق[3].

وما كان هذا الرّفع له والثّناء عليه إلّا لأنّ القوم قد وجدوا فيه ضـالّتهم المنشـودة من جهة قُدرته العالية في صـناعة الجدل وسـرعة بديهته، ومن المعلوم أنّ الضّـعف في المباحث العقليّة من الأمور التي عانى الشّـيعة منها كثيرًا في مواجهتهم خصـومهم لا سـيّما المعتزلة، فقد كانوا – وما زالوا – "من أكذب النّاس في النّقليّات ومن أجهل النّاس في العقليّات، يُصدِّقون من المنقول بما يَعلم العلماء بالاضـطرار أنه من الأباطيل، ويُكذِّبون بالمعلوم من الاضـطرار المتواتر أعظم تواتر في الأُمّة جيلًا بعد جيل"[4].

وعلى يديه "تمّ تأسيس علم الكلام عند الشِّيعة"[5]، بعدما سخّر كافّة مقدراته العقليّة ومهاراته الحِجَاجيّة في خدمة الاثني عشـريّة، و"فتّقَ الكلام في الإمامة، وهذّبَ المذهب والنّظر"[6]، كما تمكّن من التّأثير على بعض المخالفين وتحويلهم إلى نِحلة الرّفض بحسـب ما يحكيه أبو عثمان الجاحظ (ت:255هـ)[7].

وبهذا تمّ تتويجه بأنه "عينُ الطّائفة ووجهُها ومتكلّمُها وناصـرُها"[8] و"شـيخُ متكلِّمي الشّـيعة"[9] و"شـيخُ الإماميّة في وقته وكبيرُ الصّـنعة في عصـره"[10]؛ وذلك باعتباره "من أعلم أهل القرن الثّاني في علم الكلام والحكمة الإلهيّة وسائرِ العلوم العقليّة والنّقليّة"[11]، بل "لـم

---

(1) الفِهْرِسْت لابن النّديم (218)، الفُصُول المختارة للمُفيد (49)، بحار الأنوار للمجلسي (293/10).
والحديث لا يوجد في شيء من كتب الحديث السُّنّيّة بهذا اللّفظ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (442) ومسلم في صحيحه برقم (2485) بلفظ: "اللّهمّ أيّدْه بروح القُدُس".
(2) الكافي للكُلَيني (172/1).
(3) انظر: الكافي للكُلَيني (172/1)، طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (558/2).
(4) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (8/1).
(5) رسالة حول حياة الشّيخ الطُّوسي لواعظ زاده – ضمن الرّسائل العشر للطُّوسي – (16). وانظر: ضحى الإسلام لأحمد أمين (269/3).
(6) الفِهْرِسْت لابن النّديم (249).
(7) انظر: زهر الآداب وثمر الألباب للحُصْري (705/3).
(8) خاتمة المستدرك للطَّبْرِسي (372/5).
(9) الذّريعة للطّهراني (49/17).
(10) مروج الذّهب للمسعودي (372/3).
(11) المراجعات لشرف الدّين (419).

يكن مثله في علم الكلام"[1]، وأصبح له أتباع يُعرفون بـــ(الهشاميّة) و(الحَكَميّة) نسبةً إليه[2]، ومن أشـهر أصـحابه وتلامذته أبو جعفر محمد بن الخليل السّـكّاك البغداديّ[3]، وأبو الحسـن علي بن منصور[4].

كما "اتّفق الأصحابُ على وثاقته، وعِظَمِ قدره ورفعةِ منزلته عند الأئمّة"[5] على الرّغم من تبنّيه مقولات كلاميّة لا يرتضـيها كثيرٌ من الشِّـيعة في القديم والحديث على ما سـتأتي الإشارةُ إليه بإذن الله.

ومما يدلّ كذلك على علوّ مكانته في طائفته تلك النّعوتُ التي جلّله بها بعضُ كبار علماء أهل السُّـنّة، حيث وصـفه ابنُ حزم (ت:438هـ) بـــــ"رئيس الرّافضـة"[6] و"شـيخ الإماميّة"[7]، وابنُ تيميّة (ت:728هـ) بـــ"رأس الشّيعة"[8]، والذّهبيُّ بـــ"المتكلّم البارع"[9] و"أحدِ رؤوس الرّفض والجدل"[10]، وابنُ حجر العســقلانيُّ (ت:852هـ) بكونه "من كبار الرّافضة ومشاهيرهم"[11].

كما عدّه بعض المعاصرين بأنه "أكبر شخصيّة شيعيّة في علم الكلام"[12]

وقد أصـبح الرّجل الممثّلَ الرّسميّ للطّائفة في مناظراتهم الكثيرة مع رؤوس الاعتزال كأبي الهُذَيل العَلّاف (ت:235هـ) وصاحبيه أبي يعقوب الشّحّام (ت: نحو280هـ) وإسماعيل بن إبراهيم الآدميّ، وكذلك النَّظّام (ت:231هـ) [13]، وهو ما أشـــار إليه أبو جعفر محمد بن

(1) طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (573/2).

(2) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (31)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (64).

(3) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (219)، فِهْرِسْت أسماء مصنِّفي الشّيعة للنّجاشي (329)، الفِهْرِسْت للطّوسي (207).

(4) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (141).

(5) مستدركات رجال علم الحديث للشّاهْرُوْدِي (153/8).

(6) الرّسالة الباهرة لابن حزم (29).

(7) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (35/5).

(8) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (331/2).

(9) سير أعلام النّبلاء للذّهبي (543/10).

(10) تاريخ الإسلام للذّهبي (436/16).

(11) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (194/6).

(12) ضحى الإسلام لأحمد أمين (268/3).

(13) انظر: الانتصار للخيّاط (142)، البدء والتّاريخ للمقدسي (123/2)، مروج الذهب للمسعودي (21/4)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (30/1 و184).

علي الجَوَاد (ت:220هـ) حين قال عنه: "رحمه الله! ما كان أذبَّهَ عن هذه النّاحية"[1]، وقد نبّه أبو الفتح الشَّهْرَستانيّ (ت:548هـ) على قوّة إلزاماته بقوله-:"لا يجوز أن يُغفَل عن إلزاماته على المعتزلة"[2].

ومناظراته لخصوم المذهب كثيرة، حيث "ناظر أهل الفِرَق والمقالات بالكوفة والبصرة وبغداد"[3]، وقد رأى محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت:1373هـ) أنه لو جُمع ما تفرَّقَ منها لجاءت في كتاب مفرد[4].

وتنويهًا بشأنه وإدراكًا لأثره اعتنى القومُ بأخباره في القديم والحديث، فألّف أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل التّمّار كتاب "مجالس هشام بن الحكم"[5]، وأفرد المجلسيُّ (ت:1111هـ) في بحار الأنوار بابًا لأحوال هشام بن الحكم[6]، وألّف محمد علي بن أبي طالب الزّاهدي (ت:1181هـ) كتابَ "أخبار هشام بن الحكم ومناظراته"[7]، كما ألّفَ من المعاصرين عبدُ الله بن محمد علي نِعْمَة العامليّ – رئيس المحكمة الجعفريّة العُليا – كتابًا عن حياته أيضًا[8]، وخَضِرُ محمد نبها كتابَ "مناظرات هشام بن الحكم في مجالس هارون الرّشيد".

وممّا يلفت الانتباه في سيرة هشام بن الحَكَم أنه "كان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البَرْمَكيّ، وكان القيّمَ بمجالس كلامِه ونَظَرِه"[9]، وكانت مجالسُ المناظرة تلك تُعقَد يوم الأحد من كلّ أسبوع في بيت أبي الفضل يحيى (ت:190هـ)، ويحضرها المتكلّمون والنُّظّار من كلّ فِرْقة ومِلّة[10].

فما سبب هذا الانقطاع؟! وما سرّ هذه العلاقة بين الرّجلين؟! ولماذا اختاره يحيى دون غيره من أساطين الجدل وعلماء الكلام الذين كانت تزخر بهم بغداد؟!

(1) الأمالي للطّوسي (46). ويقصد بـ(النّاحية): جهة التشيُّع.
(2) الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (185/1).
(3) الذّريعة للطّهراني (310/1).
(4) أصل الشّيعة وأصولها لكاشف الغطاء (154).
(5) انظر: فهرست أسماء مصنّفي الشّيعة للنّجاشي (251).
(6) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (389/47).
(7) انظر: موسوعة طبقات الفقهاء للجنة العلميّة (389/12).
(8) انظر: الأعلام للزّركلي (308/6)، رسائل ومقالات لجعفر سبحاني (315).
(9) الفِهْرِسْت لابن النّديم (217).
(10) انظر: كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (362).

ومحلّ الاستغراب أنّ يحيى هو وزير الرّشيد – خامس خلفاء العبّاسيّين – وصاحبُ سِرّه، ومن المعلوم أنّ الإماميّة كافّة يرون بُطلان خلافة بني العبّاس كافّة ومنهم الرّشيد بالضّرورة، فكيف يُقرِّب يحيى رجلًا يتديّن ببُطلان خلافة وليّ نعمته، ويجتهد في إقامة الدّلائل على ذلك؟!

وعلى الرّغم من أنّ روايات القوم في هذه النّقطة وفي غيرها متضاربة كالعادة إلّا أنّ الذي يترجّح لنا من جهة كونه أقرب للمنطق بالنّظر إلى مجريات الأحداث هو أنّ تقريبه له ومبالغته في إكرامه كانت مكيدةً من يحيى لمعرفة حقيقة ما يُضمِره هشام تجاه الخلافة العبّاسيّة، وذلك لن يكون إلّا بعد أن تطمئنّ نفسُه إليه.

ويدلّ على ذلك أنه جاء في بعض الرّوايات أنّ يحيى دخل على الرّشيد فقال له: "يا أميرَ المؤمنين، إني قد استبطنتُ أمرَ هشام ..." [1].

وأمّا دعوى أنّ "يحيى بن خالد البَرْمَكيّ قد وجد على هشام بن الحكم شيئًا من طعنه على الفلاسفة"[2] أو أنّ "ميلَ هارون إلى هشام أحدُ ما غيّر قلبَ يحيى على هشام"[3] فلا يخفى ما فيهما من البُعد!

وعلى كلٍّ فلم يكن هشام بن الحكم مشغولًا بدروسه ومناظراته فحسب، وإنما كان وافرَ الكتابة غزيرَ الإنتاج أيضًا ولهذا عدّه أبو الحسن الأشعريّ (ت:324هـ) من مؤلّفي كتب الرّافضة[4]، وقد ذكرت كتبُ التّراجم عنه أنه خلّف أكثر من ثلاثين كتابًا، منها:

1. كتاب الإمامة.
2. كتاب الدّلالات على حدوث الأشياء.
3. كتاب الرّدّ على الزّنادقة.
4. كتاب الرّدّ على أصحاب الاثنين.
5. كتاب التّوحيد.
6. كتاب الرّدّ على هشام الجواليقيّ.
7. كتاب الرّدّ على أصحاب الطّبائع.

(1) رجال الكَشّي للطّوسي (533/2).
(2) المصدر السّابق (530/2).
(3) المصدر السابق (530/2).
(4) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (63).

8. كتاب الشّيخ والغلام.
9. تفسير ما يلزم العباد الإقرار به.
10. كتاب التّدبير للشّيعة.
11. التّمييز وإثبات الحُجَج على من خالف الشّيعة.
12. كتاب الميزان.
13. كتاب الميدان.
14. كتاب الرّدّ على من قال بإمامة المفضول.
15. كتاب اختلاف النّاس في الإمامة.
16. كتاب الوصيّة والرّدّ على من أنكرها.
17. كتاب في الجبر والقدر.
18. كتاب الحَكَمَين.
19. كتاب الرّدّ على المعتزلة في طلحة والزّبير.
20. كتاب القدر.
21. كتاب الألطاف.
22. كتاب الألفاظ.
23. كتاب المعرفة.
24. كتاب الاستطاعة.
25. كتاب الثّمانية الأبواب.
26. كتاب الرّدّ على شيطان الطّاق.
27. كتاب الأخبار كيف يفتح.
28. كتاب الرّدّ على أرسطاليس في التّوحيد.
29. كتاب الرّدّ على المعتزلة، وهو غير الأوّل[1].

(1) انظر: الفِهْرِسْت لابن النّديم (217)، الفِهْرِسْت للطُّوسي (259)، معالم العلماء لابن شَهْرَآشوب (163).

ولا يخفى ما يلوح على هذه الكتب والرّدود من التّنوّع في الموضـــوعات المبحوثة، والتّباين في أصناف المردود عليهم، إذ تبتدئ بالرّدّ على الفلاسفة والطّبائعيّين مرورًا بالرّدّ على المخالفين من المعتزلة وغيرهم وتنتهي بالرّد على بعض أعيان طائفته من معاصريه.

وعلى كلٍّ فإنّ هشامًا قد "تُوُفِّي بعد نكبة البَرَامكة بمدّة يسيرة مستترًا"[1]، وكان قد داخله خوفٌ شديد بعدما كادت تُضرَب عُنُقُه[2] بسبب مناظرته التي أفصح فيها عن معتقده في مســـألة الإمامة[3]، "فخرج على وجهه إلى المدائن"[4] أوّلًا، ثمّ ظلّ يتنقّل من مكان لآخر خوفًا من أن ينكشف مكانه حتى أدركه الموتُ عند بعض الشّيعة بالكوفة.

وبسبب هروبه المستمرّ واستتاره الدّائم عن الأنظار لـــم يستطع المؤرّخون تعيين مكان وفاته بدقّة: أكان ذلك في بيت ابن شـرف أم في منزل محمد وحسـين الحنّاطين؟[5] ولا الجزم بتحديد زمن وفاته: أكان في عهد هارون - وهو الأشـــهر - أم زمن ابنه المـأمون (ت:218هـ)؟[6]، علمًا أنّ نكبة البرامكة وقعت في أوائل سنة 187هـ[7].

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نُشير إلى أمر في غاية الأهمّيّة، وهو أنه على الرّغم من تنويه القوم بهشـــام وحكايتِهم اتّفاق الطّائفة على وثاقته وعلوّ مكانته عند الأئمّة إلّا أنّ بعض روايتهم تؤكّد أنّ له علاقةً بمقتل إمامهم السّابع موسى بن جعفر الملقّب بــــ(الكاظم) مع أنه كان يُعَدّ من خواصّه!

فعن أبي يحيى إسماعيلَ بنِ زياد الواســـطيّ قال: سمعتُ عبد الرحمن بن الحجّاج البَجَليّ يؤدِّي إلى هشام بن الحكم رسالةَ أبي الحسن عليه السّلام[8] قال: لا تتكلّمْ؛ فإنه قد أمرني أن

(1) الفِهْرِسْت لابن النّديم (217).

(2) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (195/48).

(3) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (316/20).

(4) رجال الكَشّي للطّوسي (538/2).

(5) انظر: كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (362)، رجال الكَشّي للطوسي (538/2 و543)، بحار الأنوار للمجلسي (192/48).

(6) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (200)، تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (225/1)، منتهى المقال في أحوال الرّجال للمازَنْدَراني (424/6)، شُعَب المقال في درجات الرّجال للنَّرَاقي (143).

(7) انظر: المنتظم لابن الجوزي (126/9)، الكامل في التّاريخ لابن الأثير (327/5)، البداية والنّهاية لابن كثير (189/10).

(8) السّبب في كونها رسالةً بواسطة وليست كلامًا مباشرًا من موسى الكاظم أنّ الكاظم من أهل المدينة، وأمّا هشام بن الحكم ففي العراق.

آمرَكَ ألّا تتكلّم، قال: فما بالُ هشـــام يتكلّم وأنا لا أتكلّم؟! قال: أمرني أن آمُرَكَ ألّا تتكلّم، وأنا رسولُه إليك.

قال أبو يحيى: أمسكَ هشامُ بنُ الحكم عن الكلام شهرًا لم يتكلّم ثمّ تكلّم، فأتاه عبدُ الرحمن بن الحجّاج فقال له: ســبحان الله يا أبا محمد! تكلّمتَ وقد نُهيتَ عن الكلام! قال: مثلي لا يُنهى عن الكلام.

قال أبو يحيى: فلمّا كان من قابل أتاه عبد الرّحمن بن الحجّاج فقال له: يا هشام، قال لك: أيسرُّكَ أن تشرك في دم امرئٍ مسلم؟ قال: لا، قال: وكيف تشرك في دمي؟! فإن سكتَّ وإلّا فهو الذّبح؟ فما سَكَتَ حتى كان من أمره ما كان صلى الله عليه"[1].

وصــــدق جعفر بن محمد حين قال: "ما أحدٌ أعدى لنا من ذوي قرابتنا ومَن ينتحل حبَّنا"[2].

وواضـــح من قوله: (مثلي لا يُنهى عن الكلام) اعتدادُه الكبير بنفســـه، ممّا جعله يضـرب بأمر إمامه موسـى الكاظم عُرضَ الحائط، وهذا يتعارض بالكلّيّة مع ما كان ينادي به ويُنظِّر له من القول بعصمة الأئمّة ووجوبِ طاعتهم!

وقد كان عليّ الرّضـا بن موسـى الكاظم (ت:203هـ) لا يتردّد في تحميل هشـام مسؤوليّة ما جرى لأبيه فكان يقول: "ما تُرى حال هشام؟! هو الذي صنع بأبي الحسن عليه السّلام ما صنع وقال لهم وأخبرهم، أترى الله يغفر له ما ركب منّا؟!"[3]، ويقول عنه: "ضالٌّ مُضِلّ، شَرِكَ في دم أبي الحسن عليه السّلام"[4].

ويبدو أنّ هذه الرّوايات وما في معناها قد حيّرت علماءَ الإماميّة، فوقفوا أمامها طويلًا أملًا في تخريجها بما لا يتصادم مع أصولهم ولا ينقض تقريراتهم، لعلمهم بما سيترتّب على الإقرار بمضمونها من اللّوازم المشكِلة للغاية.

(1) رجال الكَشّي للطّوسي (549/2).
(2) بحار الأنوار للمجلسي (45/26).
(3) قرب الإسناد للحميري القُمّي (381)، رجال الكَشّي للطّوسي (561/2)، مختصر بصائر الدّرجات للحِلّي (105).
(4) رجال الكَشّي للطّوسي (545/2)، مسند الرِّضا لعطاردي (453/2).

فمنهم من هرع إلى تضعيف ما يمكنه تضعيفه منها[1]، غير أنه يُشكل على هذا المسلك أنّ غالب الرّوايات التي وردت في مدحه ضعيفةُ السّند حالُها في ذلك حالُ الرّوايات الواردة في ذمّه، فالأخذ بإحداهما دون الأخرى محض تحكُّم بلا دليل؟! وهذا ما وقع فيه – على سبيل المثال – زعيمُ الحوزات العلميّة في زمانه أبو القاسم الخُوئي (ت:1413هـ) حيث قال: "هذه الرّوايات وإن كانت أكثرُها ضعيفةَ السّند إلّا أنّ استفاضتَها واشتهارَ هشام بن الحكم وعَظَمَةَ القَدْر تُغني عن النّظَر في إسنادها"[2].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الرّواية عن عليّ الرّضا في ذمّ هشام والقدح فيه صحيحة السّند باعتراف الخُوئي نفسه![3]

وفي ظلّ تمحُّله الحُجَج في سبيل تبرئة ساحة هشام من دم الكاظم ذهب يدّعي "أنّ هشامًا قد امتنع عن الكلام

حينما نهاه الإمام عليه السّلام عن ذلك"[4]، وهو بهذا التّخريج كمن فتح عينًا وأغمض الأخرى لكي لا يرى إلّا ما يريد رؤيته، إذ انحاز للرّواية التي حاول فيها هشامٌ أن يدافع عن نفسه مع أنّ من رواها عبّر عن ذلك بقوله "فزعم هشام"[5]، ومن المعلوم أنّ الأصل في استعمال (زعم) أن تكون في الكذب والباطل[6]، وتعامى عن الرّواية الأخرى مع صراحتها في كون هشام لم يتوقّف إلّا شهرًا واحدًا فقط ثمّ عاد إلى ما كان قد نُهِيَ عنه.

وسعيًا منه في تنزيه أعيان الطّائفة من المطاعن لجأ أبو القاسم الخُوئي إلى هذه الطّريقة الانتقائيّة أيضًا في التّعامل مع الرِّوايات القادحة في زُرَارة بن أَعْيَن (ت:150هـ)، حيث ضعّفها بجهالة (جبرئيل بن أحمد الفارَيَابي)[7] مخالفًا بذلك المنهج المتّبع عندهم، فالكَشّي

(1) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (314/20).
(2) انظر: المصدر السّابق (313/20).
(3) انظر: المصدر السّابق (315/20).
(4) انظر: المصدر السّابق (316/20).
(5) انظر: رجال الكَشّي للطّوسي (542/2).
(6) انظر: أساس البلاغة للزّمخشري (271)، المصباح المنير للفَيُّومي (253/1)، تاج العروس للزَّبيدي (312/32).
(7) انظر: معجم رجال الحديث للخُوئي (242/8 و243 و248 و249).

(نحو340هـ)[1] – على سبيل المثال – كان "يعتمد على ما وجد من خطّه، وفيه إشعارٌ بجلالته بل بوثاقته"[2]، كما قال عنه محمّد باقر بن محمّد المعروف بمير داماد الأَستراَبادي (ت:1041هـ) في تعليقه على رجال الكَشِّي: "أورده الحسنُ بن داود كذلك في قسم الممدوحين من كتابه، ومن ديدن الأصحاب أنّ المشيخة المذكورين في باب (لم) لا يَعتَبِرون فيهم صريحَ التّوثيق إليه، بل يكتفون فيهم بالمدح، وإذا لم يكن في أحدهم مطعنٌ وغَميزة كان حديثُه معدودًا من الصّحاح عندهم"[3].

وعودًا على بدء فإنّ جمعًا آخر من علماء الاثني عشريّة رأوا أنّ الطّريق الأيسر للتّخلّص من أيّ إشكال روائيّ هو حمل كلّ ما تضمّن ذمًّا في حقِّ هشام على التّقيّة[4]، ومن المعلوم أنّ القول بالتّقيّة هو مخرج النّجاة للقوم في كلّ ما ضاقت به نفوسهم وأعيتهم الحيلة في تخريجه بما يتوافق مع أصولهم.

على أنّ ثمّة جماعةً منهم لم يجدوا مناصًا من الإقرار بعلاقة هشام بموت إمامه، لكنهم في الوقت ذاته حاولوا أن يلتمسوا له من الأعذار ما يُعفيه من موجبات الملام، وعلى رأس هؤلاء ابنُ طاووس (ت:673هـ) الذي قال: "الذي يقال في ذلك: أنه وإن كان جرى ضررٌ بطريق هشام على مولانا أبي الحسن عليه السّلام فإنه لم يكن أمرًا مقصودًا، بل هو شيء عرض في طريق الذّبّ على مولانا والتّأسيسِ لخلافته والذَّبِّ عن ناحيته، وبموضع مسامحة مَن ابتدأ أمره بصواب فآل إلى خطأ"[5].

وكذلك المجلسيُّ الذي قال: "لعلّ هذه الزّلات التي كانت لشدّة حبِّهم ورسوخِهم في الدِّين مقرونةٌ بالشّفاعة والمغفرة كما وعده عليه السّلام"[6].

(1) الأشهر أنه بفتح الكاف وتشديد الشِّين المعجمة، نسبته إلى كَشّ من بلاد ما وراء النّهر. انظر: مستدرك سفينة البحار للنّمازي (119/9).
(2) تعليقة على منهج المقال للبَهْبَهاني (104).
(3) رجال الكَشِّي للطّوسي (32/1).
(4) انظر: منتهى المقال للمازَنْدَراني (428/6).
(5) التّحرير الطّاووسي للعاملي (598).
(6) مرآة العقول للمجلسي (277/2).

وقال محمد باقر البَهْبَهَاني (ت:1206هـ): "الظّاهر أنّ هشامًا ارتكب خلافَ التّقيّة، وغير ظاهر أنه ارتكب عمدًا وعالِمًا بأنه خلاف التّقيّة وأنّ قتلَه عليه السّلام صار من جهته"[1].

وقول البَهْبَهَاني هنا بأنّ من "غير ظاهر أنه ارتكب عمدًا وعالِمًا بأنه خلاف التّقيّة وأنّ قتلَه عليه السّلام صار من جهته" محاولةٌ ضعيفة للدّفاع عنه، فكيف لا يكون عامدًا وعالمًا بمخاطر مسلكه وقد تردّد إليه رسولُ الكاظم برسالةٍ صريحة منه ينهاه فيها عن الكلام ويخبره بخطر إصراره على حياته أكثرَ من مرّة، وهل وراء قوله له: "فإن سكتَّ وإلّا فهو الذّبح" بيان وتصريح؟!

والحقيقة أنّ توجُّس العبّاسيّين عمومًا من أطماع العلويّين بالمُلك وقناعتهم بأحقِّيّتهم به – على ما هو معروف تاريخيًّا – جعلهم في غاية الحذر منهم والتّحسُّس تجاه كلّ ما يُنقل عنهم، والكاظمُ متّهم بالتّطلُّع للمُلْك[2] حتى إنّ المهديَّ العبّاسيَّ (ت:169هـ) سبق أن أحضره إلى بغداد وسجنه عنده، ثمّ أخرجه "وأخذ عليه العهد أن لا يَخرج عليه ولا على أحد من أولاده، فقال: والله ما هذا من شأني ولا حدّثتُ فيه نفسي"[3].

ويبدو أنّ الرّشيد لم يكن يضمر في نفسه شرًّا للكاظم، إذ مضت تسعُ سنين من خلافته بسلام، وفي سنة 179هـ تجدّدت لديه المخاوفُ من جديد حين أبلغه بعضُ أقارب الكاظم أنّ "النّاسَ يحملون إلى موسى خُمُسَ أموالهم، ويعتقدون إمامتَه، وأنه على عزم الخروج عليك"[4].

ويبدو أيضًا أنّ ما جرى للكاظم مع أبيه وحَلِفَه له بأنه لم يُحدِّث نفسَه بالخلافة لم يغب عن ذهن هارون، فبالرّغم من انبعاث شكوكه من مرقدها إلّا أنه لم يتعجّل في استدعاء الكاظم إلى بغداد مرّةً أخرى خوفًا من أن يكون ما نُقِل إليه من كذب الوشاة وحسد المغرضين، وما أكثرَهم!

(1) تعليقة على منهج المقال للبَهْبَهاني (356).

(2) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (57/4).

قال شيخهم ابن بابويه القُمّي المعروف بـ(الصّدُوق) في كتابه كمال الدّين وتمام النّعمة (361): "كان موسى بن جعفر عليهما السّلام في ظهوره كاتمًا لأمره، وكان شيعتُه لا تختلف إليه ولا يجترون".

(3) البداية والنّهاية لابن كثير (183/10).

(4) الفخري في الآداب السّلطانيّة لابن الطِّقْطَقي (196).

غير أنّ الأمر ازداد سوءًا حين بلغه أنّ أحد كبار شيعة الكاظم وخواصّه في العراق "يزعم أنّ لله في أرضه إمامًا غيرَك مفروض الطّاعة ... ويزعم أنه لو أمره بالخروج لخرج"[1].

ومع هذا كلِّه فقد ظلّ الرّشيد محتفظًا بهدوئه، حيث أمر وزيره أبا الفضل خالد بن يحيى البَرْمَكي بأن: "اجْمَعْ عندك المتكلِّمين، وأكون أنا من وراء السِّتر بيني وبينهم لا يفطنون بي، ولا يمتنع كلُّ واحد منهم أن يأتي بأصله لهيبتي"[2].

وبعيدًا عمّا يُذكر من أنّ سبب حضور الرّشيد نابع من رغبته الذّاتيّة في الحضور والاستماع لا أكثر فإنّ الذي نكاد نجزم به أنّ كلّ ما جرى كان مدبّرًا بعناية فائقة من قِبل الخليفة ووزيره، فالخليفة يحضر بنفسه ليتوثّق ممّا بلغه، والمسألةُ المطروحة هي مسألة الإمامة، والهدف الحقيقيّ هو استنطاق هشام بن الحكم دون أن يشعر.

وقد كانت هذه المناظرة بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، وبسماع الخليفة كلام هشام قطعت جهيزةُ قولَ كلّ خطيب، حيث استبدّ الغضب بالرّشيد فصاح: "قد أفصح!"[3].

وفي هذه اللّحظة بالتّحديد اضمحلّت سُحُب الشّكوك التي كانت تحوم فوق رأس الرّشيد واجتمعت القرائنُ كافّة على صحّة ما بلغه، فمن جهة يأتيه بعضُ أقارب الكاظم في المدينة ليؤكّدوا له أنّ الرّجل يجمع المال – باسم الخُمُس –استعدادًا للخروج عليه، ومن جهةٍ أخرى يرى بأمّ عينيه كبيرَ شيعة الكاظم في العراق وأحد خواصّه يناظر على إمامة عليٍّ وبنيه ويُصرّح باستعداده للخروج لو أُمِر بذلك.

وهنا وجد هارون نفسَه أمامَ مؤامرة انقلابيّة لا بُدّ من وأدها في مهدها، فأصدر أوامره المباشرة بالقبض على هشام وأصحابه[4]، "وبعث إلى أبي الحسن موسى عليه السّلام فحَبَسَه"[5]، و"لـمّا علم هشامٌ أنه قد أُتِيَ هرب وطُلِبَ فلم يُقدَر عليه"[6]، فأُخِذَ بسببه خلقٌ

(1) رجال الكَشِّي للطّوسي (534/2).
(2) المصدر السّابق (534/2).
(3) رجال الكَشِّي للطّوسي (538/2).
(4) انظر: المصدر السّابق (538/2).
(5) رجال الكَشِّي للطُّوسي (538/2)، بحار الأنوار للمجلسي (192/48).
(6) كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (361).

من إخوانه وأصحابه منهم محمد بن سليمان النّوفلي وابنُ ميثم وغيرهما، ولم يُفرَج عنهم إلّا بعد موته[1].

المبحث الثّاني:

آراء هشام بن الحكم الاعتقاديّة ومقولاته الكلاميّة

سبقت الإشارة إلى ما كان يُعاني منه المذهب الشِّيعيُّ من تهافُت في البُنى الاستدلاليّة بعامّة وقصور تامّ في الجانبين النّقليّ والعقليّ، فإذا نظرنا إليه من النّاحية الرِّوائيّة وجدنا أنّ ثَمّة إعوازًا شديدًا في الأدلّة النّقليّة التي تؤسّس لمقولاته العقديّة، كما أنّ ثَمّة ضعفًا كبيرًا لدى أهله في إقامة الدّلائل العقليّة – وفق قوانين المنظومة الكلاميّة – وعجزًا واضحًا عن ردّ إيرادات الخصوم ودفعِ شُنَعهم على المذهب ممّا جعل موقفهم في غاية الهشاشة.

وقد كان الشِّيعة يدركون هذا جيّدًا في وقت مبكّر من تاريخهم، فحاولوا معالجة ما لديهم من إعواز في الجانب النّقليّ بالكذب: تارةً باختلاق أحاديثَ لا أصل لها بالمرّة، وتارةً أخرى بالزّيادة في الثّابت منها، حتى بذّوا بذلك غيرهم من سائر الطّوائف، جاعلين الكذب جزءًا لا يتجزّأ من دينهم، ومن المعلوم أنّ الكذب حيلة العاجز!

وأمّا بالنّسبة للجانب العقليّ فقد تأخّر تدارك الخلل فيه كثيرًا؛ بناءً على ما كان يشوب مبانيه الكلاميّة من تعارض مع صريح العقل، وهو ما شكّل عامل طرد للأذكياء من أصحاب النّظر العقليّ الخالص عن الانتساب إليه والدّفاع عنه؟![2] وهذا ما كان يُبقي أهله

---

(1) انظر: رجال الكَشِّي للطُّوسي (538/2)، كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (361).

(2) لعلّ هذا من الأسباب التي حدت بالشّيعة إلى البحث عن مرغّبات للدّخول في المذهب وعوامل جذب إليه، وقد أشار موسى الموسوي في كتابه الشِّيعة والتّصحيح (112) إلى نحوٍ من ذلك فقال:-"إنّ فكرة الزّواج المؤقّت – على ما يبدو لي – استُخدِمَتْ في حثّ الشِّيعة – ولا سيّما الشّباب منهم – للالتفاف حول المذهب؛ لِمَا فيها من امتيازات خاصّة لا تُقِرّها المذاهب الإسلامية الأخرى، ولا شكّ أنّ الإغراء الجنسيّ المباح باسم الدِّين يستقطب الشّباب وأصحابَ النُّفوس الضّعيفة في كلّ عصر ومصر".

في دائرة العجز عن مواجهة خصومهم في وقت استحكمت فيه النّزعة العقلانيّة وامتلأ بكبار النُّظّار والمتكلّمين.

ولا شكّ بأنّ انضمام هشام بن الحكم إلى المذهب – بموهبته الجدليّة ومَلَكَتِه العقليّة –كان في نظر الإماميّة هبةً سماويّة طالما انتظروها وحلموا بها، لا سيّما أنّ "أصحاب الأئمّة على الغالب كانوا من العوامّ أو كانوا شبهَ مثقّفين"[1]، وهذا هو السّرّ في الحفاوة الزّائدة التي قابلوه بها على رغم حداثة سنّه، وسرعان ما تمكّن هذا الشّاب اليافع من فرض نفسه على الواقع الشِّيعيّ ليصبح لسان الطّائفة في عصره، وبذلك بدأ فصلٌ جديد في تاريخ تطوّر المذهب الاثني عشري من جهة تأسيس علم الكلام ومن جهة ما طال بِنيتَه العقديّة من تغيير.

وعلى الرّغم من تقدير الشّيعة بعامّة له والتفافهم حوله إلّا أنّ ثمّة جماعةً منهم اختصّوا به فتابعوا طريقتَه واعتنقوا كافّة آرائه حتى ما انفرد به عن سواه، وهم الذين عُرفوا بـــ(الهشاميّة) نسبةً إليه[2].

وسوف نحاول في هذا المبحث – بإذن الله تعالى – جمع كلّ ما نتمكّن من الوقوف عليه من الآراء والمقولات المنسوبة إلى هشام بن الحكم سواءٌ كان ذلك في كتب الموافقين أم

(1) كسر الصّنم للبُرْقُعِي (102).

(2) انظر: بحار الأنوار (342/27).

تنبيه: حاول بعضُ الإماميّة المعاصرين إنكار وجود فِرقة الهشاميّة وغيرها، فقد اتّهم محمد آصف محسني في كتابه: صراط الحقّ (164/1) الشَّهرْستانيَّ بأنه "يريد أن يخترع مذهبًا باسم الهشاميّة ومذهباً باسم الزُّرَاريّة وهكذا تكثيرًا لفِرَق الشّيعة؛ لأغراضٍ غيرِ خافية على المتأمّلين" موكّدًا كونَ "هشام وزُرَارة ويونس ومؤمن الطّاق وأمثالهم من الأجلاء والأعيان ليسوا إلّا من الفِرْقة الإماميّة المعتقدين بإمامة الاثني عشر إمامًا من آل محمد صلى الله عليه وعليهم، ولا وجود للهشاميّة والزُّرَاريّة وأمثالِهما من المذاهب المتخيّلة في خيال الشَّهْرَستاني ومَن قلّده من متكلّمي الأشاعرة وغيرها".

وأشار جعفر سبحاني في كتابه بحوث في الملل والنِّحل (43/7) إلى أنّ كثيرًا من الفِرَق التي يذكرها كُتّاب المقالات كالهشاميّة والزُّرَاريّة واليونسيّة والشّيطانيّة "فِرقٌ في عالم الوهم والخيال، نسجها مناوئو أهل البيت لتشويه سمعة الشِّيعة الإماميّة".

وكرّر هذا الادّعاءَ عليّ الكُوْراني في كتابه: الوهابيّة والتّوحيد (247) حيث قال: "لا وجود لمثل هؤلاء في عصرنا، ولا سمعنا بهم في تاريخ الشِّيعة، ولا وجدنا لهم ذِكْرًا في مصدر موثوق، ولكن مؤلّفي كتب الملل يرمون الشّيعة بتُهَمٍ عظيمة ولا يذكرون لها مستندًا".

وردًّا على هذه الدّعوى الجوفاء سوف نورد – بإذن الله – في متن هذا البحث من الأحاديث المرويّة عن بعض أئمّتهم ومن كلام متقدّمي علمائهم ما يُثبت تبنّي هشام بن الحكم لجملة من الآراء التي تابعه عليها جماعة من الشِّيعة، وكثيرًا ما يُطلق عليهم في الرّوايات (أصحاب هشام)، وفي بعضها تصريحُ بعضهم بأنه يقول بقول هشام، وهؤلاء الذين نهى محمد الجَوَاد عن الصّلاة خلفهم.

المخالفين، وبغَضّ النّظر عن كون المسألة من دقيق الكلام أو جليله حتى تكمل الصُّورة المعرفيّة له، وهنا يجب التّنبيه إلى أمرين:

1- أنّ المنقول عن هشام في كتب الإماميّة من المسائل الكلاميّة قليلٌ نسبيًّا إذا ما قورن بكلامه في الإمامة وسؤالاته المختلفة لجعفر الصّادق، وكأنّ القوم أرادوا إماتة تلك الآراء بعد أن امتزج المذهبُ في الأصول بمذهب المعتزلة، ومن المعلوم أنّ الاعتزال يقوم على التّعطيل الذي هو نقيض التّشبيه.

2- أنّ ثمّة اختلافًا وتناقضًا في بعض الآراء المنقولة عنه، بحيث لا يمكن الجزمُ فيها بشيء لاسيّما مع إنكار بعض أصحابه لها(1).

ولعلّ مردّ ذلك إلى اشتغاله الطّويل بالجدل ودخولِه في معارك كلاميّة مع كبار النُّظّار في زمانه، ومن المعلوم أنّ هذه الصّنعة في الأصل صنعةٌ عقليّة محضة ترتكز على الاحتكام لقوانين النّظر العقليّ الصِّرف وما ينتج عنه، ومن أجل ما جُبِلت عليه العقولُ من الاختلاف والأنظارُ من التّفاوت كَثُرَ التّردُّدُ وازدادت الحيرةُ والاضطراب عند المتكلِّمين بعامّة، بل أصبح ذلك من أبرز سِماتهم إذا ما قورنوا بغيرهم.

كما أنّ صنعة الجدل تعتمد في جزء كبير منها على ذكر ما يستلزمه قولُ الخصم من الفساد، وحينئذٍ فليس أمام المُناظر إلّا أحد خيارين:

إمّا أن يتبنّى ذلك اللّازم بما فيه، وإمّا أن يحاول الفرار من معرّته بإعادة بناء مقولته الكلاميّة مرّةً أخرى على صورة لا تؤدِّي إليه.

بالإضافة إلى أنّ بعض آرائه لم تعرف طريقها إلى كتب المقالات إلّا من خلال المعتزلة الذين كانوا أشدَّ خصومه وأعظمَ مُناوئيه، ولا يعلم إلّا الله هل حُكِيَتْ عنه تلك الآراء بِدِقّة أم دخلها تحريف وتقوُّلٌ وحكايةٌ بطريق القياس أو الاستلزام؟! وقد أشار الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي (ت:310هـ) إلى نحو هذا بقوله: "اختلف الحاكون من مخالفي هشام عن هشام، فحكوا عنه دروبًا من الأقاويل مختلفة لا تليق به، وما رأيتُ أصحابَه يدفعونها عنه"(2).

(1) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (223/3)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (435/5).

(2) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1).

وعلى كلٍّ فيمكن تقسيم ما وقفتُ عليه من آراء هشام بن الحكم ومقولاته إجمالًا إلى قسمين:

القسم الأوّل: آراؤه الاعتقاديّة.

وتفصيلها على النّحو التّالي:

- موقفه من نظريّة المعرفة:

ذهب هشام بن الحكم وأصحابه إلى أنّ "المعرفة كلَّها اضطرارٌ بإيجاب الخِلْقة، وأنها لا تقع إلّا بعد النّظَر والاستدلال، يعنون بـــــ(ما لا يقع منها إلّا بعد النَّظَر والاستدلال): العلمُ بالله عزّ وجلّ"[1].

وذهب إلى أنّ "الأعراض لا تصلح أن تكون دلالةً على الله تعالى؛ لأنّ منها ما يثبت استدلالًا، وما يُستدَلّ به على الباري يجب أن يكون ضروريَّ الوجود لا استدلالًا"[2].

- آراؤه في الذّات الإلهيّة:

الذي عليه عامّة علماء الفِرَق وكُتّاب المقالات أنّ هشامًا كان يدين بالتّشبيه في باب الإلهيّات مثلما هو الشّأن في قُدَماء الشّيعة[3]، بل إنه كان من غالية المجسِّمة الذين يصدرون في كثير من آرائهم عن قياس الخالق على المخلوق[4].

فقد ذهب إلى أنّ لربِّه صورةً[5]، فهو جسمٌ[6] مركّبٌ ذو أبعاضٍ وأجزاء[7]، مُصمَت ليس مجوَّفًا ولا متخلخلًا[8]، وهذا الجسم عريضٌ عميقٌ طويل؛ لأنه ما لم يكن كذلك دخل في

(1) مقالات الإسلاميّين للأشعري (52).

(2) الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (185/1).

(3) انظر: الانتصار للخيّاط (106)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (214)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (63)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (72/1) و(220/2)، درء تعارض العقل والنّقل (331/2)، بيان تلبيس الجهميّة (416/1)، العقيدة الأصفهانيّة (92).

(4) انظر: التّبصير في الدّين للإسفراييني (102)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (188/4).

(5) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1).

(6) لفظ (الجسم) في اصطلاح المتكلّمين أعمُّ منه في لسان العرب، ومقصودُ هشام بـ(الجسم) هنا: الموجود القائم بنفسه. انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (304) و(521)، البدء والتّاريخ للمقدسي (39/1)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (505/1) و(499/2).

(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (207)، البدء والتّاريخ للمقدسي (140/5)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (223/3)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (407/1).

(8) انظر: البدء والتّاريخ للمقدسي (85/1).

حدّ التّلاشـــي[1]، وأنه مُتناهي الذّات بمعنى: أنّ له مقدارًا ينتهي إليه ولا يتجاوزه[2]، وانتهى قولُه إلى أنّ الرَّبّ سبعةُ أشبار بشبر نفسه؛ لأنّ هذا المقدار – في رأيه – أقربُ الى الاعتدال من سائر المقادير[3]، كما أنه متساوٍ في طوله وعرضه وعُمقه، فطولُه مثلُ عرضه وعرضُه مثلُ عمقه[4]، فهو كالبِلَّوْرَة أو اللُّؤلؤة البيضاء المستوية الاستدارة التي من حيث أتيتَها رأيتَها على هيئةٍ واحدة، وهو نورٌ ساطع كسَبيكة الفضّة الصّافية يتلألأ من كلّ اتّجاه[5].

وقد ذكر أبو الهُذَيل العلّافُ في بعض كتبه أنه قال لهشـــام ذاتَ مرّة – وهما في مكّة: أيُّما أعظمُ: إلهُكَ أو هذا الجبل (وأومأَ إلى جبل أبي قُبَيس)؟ فقال: هذا الجبل يُوفي عليه، أي: هو أعظم منه[6].

وقد عابَ مقالاتِه هذه خصومُه من المعتزلة واستشنعوها جدًّا، حتى قال بِشْر بن المُعْتَمِر (ت:210هـ) رأس المعتزلة البغداديّين:

تَلعّبتَ بالتّوحيد حتى كأنما … تُحدِّث عن غُولٍ ببيداءَ سَمْلَقِ[7]

وحين عرض ابنُ قُتيبةَ الدِّينَوَرِي للكلام عن هشـــام تحرَّجَ من حكايتها وعفَّ عن ذِكرها[8].

ومن اســـتعرض هذه المقولات ونظائرها جزم بمبالغة الإماميّة في الثّناء على مَقْدِرات هشام، وأنه كان بمقاييس علماء الكلام "من مستضعفي المتكلِّمين" على حدّ تعبير ابن أبي

(1) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32) و(207)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (48)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (414/1).

(2) انظر: البدء والتّاريخ للمقدسي (85/1)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (320)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (236/3)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1).

(3) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (208)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (320)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (139/4)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (64)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيميّة (410/1).

وقد بيّن البغداديُّ السِّرّ في اختياره السّبعةَ الأشبار فقال في الفَرْق بين الفِرَق (48): "كأنه قاسَهُ على الإنسان؛ لأنّ كلّ إنسان في الغالب من العادة سبعةُ أشبار بشبر نفسه".

(4) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (31).

(5) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32)، التّبصير في الدّين للإسفراييني (40) و(102)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (48)، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرّازي (64)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1).

(6) انظر: الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (48).

(7) المُنْيَة والأمل للقاضي عبد الجبّار (50). والسَّمْلَق هنا: "القَفْر الذي لا نبات فيه" لسان العرب لابن منظور (164/10).

(8) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (48).

الحَدِيد (ت:656هـ)[1]، وهو ما انتبه إليه أيضًا أبو الفضل البُرْقُعِي (ت:1413هـ) حيث قال: "الظّاهر أنّ المدائح الكثيرة عن علم هشام كانت في غير مكانها"[2].

ويبدو أنه مع شـــدّة الإنكار والتّشـــنيع عليه "رجع عن ذلك وقال: هو جســـم لا كالأجسام"[3]، وعلى هذا اجتمعت كلمةُ أصحابه[4].

وهشام بن الحكم هو أوّل – أو مِن أوّل – مَن قال: إنّ الله جسم[5].

وذهب إلى أنّ بين الله تعالى وبين ما خلقه من الأجسام مشابهةً من جهةٍ من الجهات، ولولا هذه المشابهة لَمَا دلّت عليه[6].

غير أنه قد حُكي عنه خلافُ هذا أيضًا وأنه كان يقول: إنه جسم وأبعاضٌ لا يُشبهها ولا تُشبِهه[7].

وذهب إلى أنّ ربَّه له لونٌ وطعمٌ ورائحة ومَـــجَسَّـة، وأنّ لونه هو طعمُه وهو رائحتُه، ورائحتَه هي مَجَسَّته، ولكنه لم يعيّن لونًا ولا طعمًا هو غيره[8].

وذهب إلى أنه قد كان لا في مكان، ثمّ بعد خلقه الأماكنَ صار في مكانٍ دون مكان، وأنّ مكانه هو العرش، وأنه مماسٌّ للعرش، وأنّ العرش قد حواه وحده على وجهٍ لا يفضـــل أحدُهما على الآخر[9].

---

(1) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (223/3).

(2) كسر الصّنم للبُرْقُعِي (102).

(3) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (33). وللاستزادة انظر تعليق ابن حزم على من قال ذلك في الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (94/2).

(4) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (410/1).

(5) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (186/3)، بيان تلبيس الجهميّة له أيضًا (410/1)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (72/1) و (502/2 و501)، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنّشار (173/2).

(6) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (49)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1).

(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1).

(8) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32) و(33) و(210)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (48).

(9) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32) و(210)، البدء والتّاريخ للمقدسي (104/1) و(140/5)، رسائل الشّريف المرتضى (281/3)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (48) و(49)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (184/1)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (400/1 و410).

وذهب إلى أنه يتحرّك تارةً ويســـكن أخرى، ويقعد مرّة ويقوم أخرى، وأنّ حركته هي فعلُه الشّـيء وليسـت انتقالًا من مكان إلى مكان، وأنه مريدٌ للأشـياء، وإرادته التي هي صـفتُه حركةٌ، وهي معنى لا هي الله ولا غيره، وإذا أراد الشّيء تحرّكَ فكان ما أراد[1].

وكــان يســـتــدلّ من القرآن على أنّ الله جســـمٌ بقولــه تعــالى ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ [البقرة: ٢٥٥]؛ ويقول: "لو كان غيرَ جسم لم يكن هذا مدحًا"[2].

وذهب إلى القول بقيام أفعاله به، وهو ما يُسمّيه المتكلّمون بـ(قيام الحوادث) [3].

وذهب إلى أنه "يستحيل أن يجمع الله سبحانه بين القُدرة والعلم والإرادة والموت، كما يستحيل أن يجمع بين الحياة والموت"[4].

وقد أشــار ابنُ حزم إلى أنّ "مَن اخترع لفظَ (الصِّـفات) المعتزلةُ وهشــامٌ ونظراؤه من رؤساء الرّافضة"[5].

- موقفه من العلم الإلهي:

ذهب هو وأصحابُه إلى أنّ لله تعالى علمًا على الحقيقة لا المجاز[6]، لكنهم قالوا باستحالة "أن يكون الله لم يزل عالِمًا بالأشياء بنفسه، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالِمًا، وأنه يعلمها بعلم"[7] يَحدُث في ذاته فيوجب له الصِّفة[8].

(1) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (32) و(40) و(213) و(515)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (52)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (332/2).

تنبيه: الذي في رسائل الشّريف المرتضى (281/3) عن هشام أنه يقول: "يتحرّك وينتقل".

(2) البصائر والذّخائر للتّوحيدي (178/7).

(3) انظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (173/2)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (379/2).

(4) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (35/5).

(5) المصدر السّابق (95/2).

(6) انظر: المصدر السّابق (99/2).

(7) مقالات الإسلاميّين للأشعري (37) و(493)، الانتصار للخيّاط (109)، تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (118/1)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (219/3) و(63/11)، التفسير الكبير للرّازي (32/4)، المطالب العالية له أيضًا (313/3).

(8) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (139/4)، درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (331/2).

وعندهم أنّ "علم الله تعالى هو غيرُ الله تعالى، وهو محدثٌ مخلوق"[1]، وعلى الرّغم من قولهم بحدوث علمه بالأمور المستقبليّة إلّا أنهم لا يجوّزون وصف ذلك العلم بالحدوث ولا بالقدم أيضًا لأنّ قاعدتهم أنّ الصّفة لا توصف[2].

وقد شبّهوا علمه بالمستقبليّات بإدراك الأشياء التي لم تقع، فكما لا يُدرَك ما يُستقبل من الأمور إلا بعد وقوعها فكذلك العلم بها[3].

واستظهر عبد الله نِعمة العامليّ أنّ "هذا الرّأي من الرّواسب الجهميّة التي بَقِيت في تفكير هشام، فإنه بمقدّمته ونتيجته قد جاءه من الجهم بن صفوان، ولعلّ الجهم هو أوّل من قال بهذه المقالة"[4].

وعلى كلّ فـ"هذا قولٌ قد أطبق أكثرُ المسلمين على عدم الالتفات إليه، واتّفقوا على أنه يجب تنزيهُه تعالى عنه"[5]، بل "هذا كفرٌ صحيح"[6] على حدّ قول ابن حزم، بل روت كتبُ الشّيعة عن عليّ الرِّضا أنه قال: "من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم الشّيء إلّا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التّوحيد"[7].

وزعم هشام ومن سار على نهجه أنه يلزم من القول بعلمه تعالى بالحوادث قبل وجودها نفيُ قُدرتِه تعالى على الفعل أو التّرك[8]، وأنه "لو كان لم يزل عالِمًا لكان المعلوم لم يزل لأنه لا يصحّ عالِمٌ إلّا بمعلوم موجود"[9]، وأنه لو كان عالِمًا بما سيفعله عباده لَما صحّ ما ذكره في كتابه من امتحانهم واختبارهم وتمايُزهم كما في قوله ﭽ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ [البقرة: ١٢٤]، وقوله ﭽﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ

(1) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (99/2).
(2) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (37) و(222).
(3) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (219/3).
(4) هشام بن الحكم لعبد الله نعمة العاملي (140).
(5) المطالب العالية للرّازي (430).
(6) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (139/4).
(7) الغَيبة للطّوسي (173/4).
(8) انظر: روح المعاني للآلوسي (207/15).
(9) مقالات الإسلاميّين للأشعري (494).

ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ [الأنفال:٧٠]، وقوله ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [الأنفال: ٦٦]، وقوله ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [العنكبوت: ٣] إلى غير ذلك [1].

هذا هو المشهور عنه من الاعتقاد في العلم الإلهيّ، وقد حكى عنه بعضُهم أنه يقول: "كان في الأزل عالِمًا بحقائق الأشياء وماهيّاتها فقط، وأمّا حدوث تلك الماهيّات ودخولُها في الوجود فهو تعالى لا يعلمها إلّا عند وقوعها"[2].

وعن كيفيّة علمه تعالى بما في باطن الأرض فقد زعم "أنّ الله جلّ وعزّ إنما يعلم ما تحت الثّرى بالشُّعاع المتّصل منه الذّاهبِ في عمق الأرض، ولولا ملابستُه لِما وراء ما هناك لَما درى ما هناك"[3].

وعلى الرّغم من أننا لم نعثر على كلام صريح لهشام في البَدَاء[4] إلّا أنه لازم قوله من جهة كون "علمِ الله يتأثّر

بحدوث أشياء جديدة"[5] لم تكن معلومةً له من قبل، وبيان ذلك أنه ما دام يرى أنّ علم الله الأزليَّ غيرُ محيط بتفاصيل المستقبليّات؛ فمن الجائز أن "يحكم بالشّيء ثمّ يتبيّن له مالم يكن عَلِمَه، فينتقض حكمُه لِمَا ظهر له من خطئه"[6].

كما أثبت قولَه بالبداء الشّريفُ المرتضى (ت:436هـ) لكنه فسّره بالنّسخ[7].

- موقفه من صفة السّمع والبصر والقدرة والحياة:

(1) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (37)، تفسير النَّيْسابوري (265/2) و(417/3)، التفسير الكبير للرّازي (14/9) و(68/21).

(2) تفسير النَّيْسابوري (384/1)، التّفسير الكبير للرّازي (32/4). وانظر: شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (251/3)، شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتازاني (93/2).

(3) مقالات الإسلاميّين للأشعري (33) و(221)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (49)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (414/1).

(4) لم أجد – مِن أهل السُّنّة – مَن نسب إليه تجويزَ البَدَاء على الله صراحةً إلّا أبا عبد الله الرّازي في التّفسير الكبير (43/2).
وقد نقل شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في منهاج السُّنّة النّبويّة (73/1) عن أبي عثمان الجاحظ أنه قال: "ليس على ظهرها رافضيٌّ إلّا وهو يزعم أنّ ربَّه مِثلُه، وأنّ البَدَوات تعرض له، وأنه لا يعلم الشّيء قبل كونه إلّا بعلمٍ يخلقه لنفسه".
ويكتسب هذا النّصُّ أهميّتَه من جهة كون أبي عثمانَ رأسًا في علم الكلام ومن جهة معاصرته لهشام كذلك.

(5) موقف العلماء والمفكّرين من الشّيعة الإثني عشريّة لمجموعة من الباحثين (157).

(6) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (395/2).

(7) انظر الشّافي في الإمامة للشّريف المرتضى (87/1).

وذهب هشام إلى "أنّ الله سميعٌ بسمع، بصيرٌ ببصر"[(1)].

واطّرد قولُه في سائر الصّفات من القُدرة والإرادة والحياة السّمع والبصر وغيرها بأنها صفاتٌ لله، لا هي الله ولا هي غيره ولا هي بعضه، ولا هي قديمة ولا هي محدثة[(2)].

"وقد اختُلف عنه في القُدرة والحياة، فمن النّاس من يحكي عنه أنه كان يزعم أنّ الباريء لم يزل حيًّا قادرًا، ومنهم من يُنكِر أن يكون قال ذلك"[(3)].

وقيل: إنّ قوله في القُدرة كقوله في العلم[(4)].

وكان يقول إنه "غير متناهي القُدرة"[(5)].

- موقفه من صفة الكلام:

وذهب إلى أنّ الله تعالى متكلّم بكلام هو صفتُه، وهو "حروف وأصواتٌ، لكن تكلّم به بعد أن لم يكن متكلِّمًا، وكلامُه حادثٌ في ذاته كما أنّ فعلَه حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلِّمًا ولا فاعلًا"[(6)].

وكان يقول: القرآن كلام الله، لا يوصف بكونه خالقًا ولا مخلوقًا، ولا بكونه غيرَ مخلوق أيضًا؛ لأنه صفة والصِّفة لا توصف عنده كما تقدّم[(7)].

وقال: إنّ "القرآن على ضربين: إن كنتَ تريد المسموع فقد خلق الله الصّوتَ المقطّع وهو رسم القرآن، فأمّا القرآن فهو فعلُ الله مثل العلم والحركة لا هو هو ولا هو غيره"[(8)].

(1) الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (109/2).
(2) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (38) و(222) و(494)، الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (84/5).
(3) مقالات الإسلاميّين للأشعري (38).
(4) انظر: المصدر السّابق (494).
(5) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (236/3).
(6) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (361/2).
(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (40) و(582)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (50)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (185/1)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (247/2).
(8) مقالات الإسلاميّين للأشعري (40)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (248/2).

- موقفه من حُجّيّة الكتاب والسُّنة:

ادّعى "أنّ القرآن نُسِخَ وصُعِد به إلى السّماء"[1]، وأنه غُيِّر عن الوجه الذي أُنزل عليه[2].

كما ذهب إلى أنّ السُّنّة لا تثبت بنقل الصّحابة؛ لأنهم كفّار مرتدّون![3].

ولا يخفى أنّ حاصل هذين التّقريرين نزعُ الثِّقة عن نُصُوص الوحي، وعدمُ الالتفات إلى ما بين أيدي النّاس منهما.

- موقفه من رؤية الله وتجويزه لِلَمْسِه:

وذهب إلى تجويز رؤية الله تعالى بالبصر على الحقيقة، قال المفيد (ت:413هـ): "أمّا نفيُ الرُّؤية عن الله عزّ وجلّ بالأبصار فعليه إجماعُ الفقهاء والمتكلِّمين من العصابة كافّة إلّا ما حُكي عن هشام في خلافه"[4].

وحكى عنه القاضي عبد الجبّار (ت:415هـ) أنه كان يجوّز أن يُلْمَس الله تعالى[5].

- موقفه من أفعال العِباد:

وكان يذهب في باب أفعال العباد إلى القول "بالجبر الشّديد ويبالغ في ذلك"[6] وأنها صفاتٌ للفاعلين وكلُّها مخلوقةٌ لله تعالى[7]، وقد سأله رجلٌ من أهل الكوفة بقوله: "أتَرى الله تعالى مع رأفته ورحمتِه وحِكمته وعدلِه يُكلِّفنا شيئًا ثمّ يحول بيننا وبينه ويُعذِّبُنا؟! فقال: قد واللهِ فعل، ولكنّا لا نستطيع أن نتكلّم!"[8].

---

(1) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).

(2) انظر: الانتصار للخيّاط (41).

(3) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).

(4) الحكايات للمفيد (85). وانظر كذلك: أوائل المقالات له أيضًا: (57)، المغني للقاضي عبد الجبّار – قسم رؤية الباري (139).

(5) انظر: المغني للقاضي عبد الجبّار – قسم رؤية الباري (139).

(6) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (194/6). وانظر: تأويل مختلف الحديث لابن قُتيبة (48)، البدء والتّاريخ للمقدسي (132/5).

تنبيه: لابن حزم الأندلسيّ رأيٌ آخر في هذه المسألة، فقد حكى في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (14/3) عن هشام بن الحكم أنه ذهب إلى أنّ الإنسان ليس مجبرًا، وأنّ له قوّةً واستطاعةً بها يفعل ما اختار فعله، وأنّ الاستطاعة التي يكون بها الفعلُ لا تكون إلّا مع الفعل ولا تتقدّمه البتّة.

(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (40) و(44).

(8) الحيوان للجاحظ (11/3)، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (48).

وقد حُكيَ عنه أنه يقول: "إنّ أفعال الإنسان اختيارٌ له من وجه واضطرارٌ من وجه، اختيارٌ من جهة أنه أرادها واكتسبها، واضطرار من جهةِ أنها لا تكون منه إلّا عند حدوث السّبَب المهيَّج عليها"[1].

وكان يرى أنّ "الاستطاعة صفةٌ للمستطيع، ليست غيرَه ولا هي منه"[2].

كما ذهب هو وأصحابُه إلى "أنّ الاستطاعة خمسة أشياء: (الصِحّةُ)، و(تخليةُ الشّوؤن)، و(المُدّةُ في الوقت)، و(الآلةُ التي بها يكون الفعل) كاليد التي يكون بها اللّطمُ والفأسِ التي تكون بها النِّجارةُ والإبرةِ التي تكون بها الخياطة وما أشبه ذلك من الآلات، و(السّببُ الوارد المهيّج) الذي من أجله يكون الفعل، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعلُ واقعًا.

فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود، ومنها ما لا يوجد إلّا في حال الفعل وهو السّبب.

وزعم أنّ الفعل لا يكون إلّا بالسّبب الحادث، فإذا وُجِدَ ذلك السّبب وأحدثه الله كان الفعلُ لا محالة، وأنّ الموجِبَ للفعل هو السّبب، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه"[3].

- موقفه من الملائكة والجِنّ والسِّحر:

وذهب إلى أنّ الجنّ مأمورون ومنهيُّون بدليل خطابه لهم بقوله ﭽﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ [الرّحمن: ٣٣ – ٣٤][4].

والذي يظهر أنه كان يُنكر دخول الجنّيِّ في بدن الإنسان مُحتجًّا على ذلك بقوله تعالى ﭽﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭼ [الناس: ٤ – ٥] من جهة أنّ الله قال: (يوسوس في صدور النّاس) ولم يقل: (يدخل أبدانَ النّاس)[5]، كما جوّز "أن يكون الله سبحانه قد جعل الجوَّ أداةً للشّيطان يصل بها إلى القلب من غير أن يدخل فيه"[6].

(1) مقالات الإسلاميّين للأشعري (41).
(2) الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدريّة الأشرار للعِمْراني (244/1).
(3) مقالات الإسلاميّين للأشعري (42).
(4) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (62).
(5) انظر: المصدر السّابق (62).
(6) المصدر السّابق (62).

ونصّ على أنّ الشّيطان "يعلم ما يحدث في القلب، وليس ذلك بغيب؛ لأنّ الله سبحانه قد جعل عليه دليلًا، مثل ذلك أن يشير الرّجلُ إلى الرّجل أن أَقْبِل أو أَدْبِر فيعلم ما يريد، فذلك إذا فعل الانسان فعلًا يريد شيئًا من البِرّ عرف الشّيطانُ ذلك بالدّليل فينهى الإنسانَ عنه"[1].

وقرّر أنّ الملائكة مأمورون منهيُّون لقول الله عزّ وجل ﴿ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ﴾ [الأنبياء: ٢٩]، وقولِه أيضًا ﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ﴾ [النّحل: ٥٠][2].

وكان يُنكِر أن يكون للسِّحر حقيقة موافقًا بذلك المعتزلة، فيقول فيه: "إنه خديعةٌ ومخاريق، ولا يجوز أن يَقلِب السّاحر إنسانًا حمارًا أو العصا حيّة"[3].

- موقفه من الصّحابة رضي الله عنهم:

وأمّا بالنِّسبة للصّحابة رضوان الله عليهم فقد كان يكفّر سوادَهم الأعظم ويطعن فيهم[4]، زاعمًا أنهم قد ارتدّوا بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وسلم فغيّروا وبدّلوا حين بايعوا أبا بكر الصّدِّيق (ت:13هـ) مداهنةً له ونفاقًا معه، وأزالوا عليًّا عن مقام خلافته لأحقاد كانت فيهم بسبب مَن قتل من آبائهم وعشيرتهم في غزواته[5]، "وأنه ما بقي مع عليٍّ على الإسلام إلّا أربعة: سلمان وعمّار وأبو ذرّ والمقداد بن الأسود"[6]، وهم – بزعمه – الذين "أقاموا على اعتقاد هذا النّصّ بضمائرهم وقلوبِهم دون الإظهار بألسنتهم"[7].

وكان يُطلق لسانه بالطّعن في كبار أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وسلم كأبي بكر وعمر (ت:23هـ) وعثمان (ت:35هـ) وطلحة (ت:36هـ) والزُّبير (ت:36هـ) وعائشة (ت:58هـ) رضي الله عنهم أجمعين فيلعنهم ويتبرّؤ منهم[8].

كما ادّعى أنّ الصّحابة قد غُيّروا القرآن عن الوجه الذي أُنزل عليه[9].

(1) المصدر السّابق (62) و(436).
(2) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (62).
(3) مقالات الإسلاميّين للأشعري (63).
(4) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).
(5) انظر: الانتصار للخيّاط (41)، التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).
(6) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).
(7) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (211/1)، ويقصد بـ(النّصّ) استخلافُ عليّ رضي الله عنه.
(8) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).
(9) انظر: الانتصار للخيّاط (41).

وفي مقابل هذا الطّعن والتّكفير كان يغلو في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (ت:40هـ) فيزعم "أنّ النّبيَّ عليه الصّلاة والسّلام نصَّ على إمامة عليٍّ في حياته بقوله: (مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه)[1]، وبقوله لعلي: (أنت منّي بمنزلة هارونَ من موسى إلّا أنه لا نبيَّ بعدي)[2]، وبقوله: (أنا مدينةُ العلم وعليٌّ بابُها)[3]، وبقوله لعليٍّ: (تُقاتِل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله) [4].

- موقفه من مسألتي الإمامة وعِصمة الأئمّة:

وامتدادًا لنظرته الغالية في عليٍّ كان يزعم أنه وصيُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفتُه في ذُرّيّته، وهو خليفة الله في أُمّته، وأنه أفضل الأُمّة وأعلمهم، وأنه لا يجوز عليه السّهو ولا الغفلة ولا الجهل ولا العجز، وأنه معصوم، وأنّ الله عزّ وجلّ نصبَهُ للخلق إمامًا لكي لا يُهملَهم، وأنّ المنصوص على إمامته كالمنصوص على القِبلة وسائر الفرائض"[5].

(1) أخرجه التّرمذي في سُنَنه برقم (3713)، وابن ماجه في سُنَنه برقم (121)، وأحمد في مسنده برقم (641) وغيرهم عن غير واحد من الصّحابة، وقال الترمذيُّ – عقب إخراجه: "حديثٌ حسنٌ صحيح"، وقال ابن حجر في فتح الباري (74/7): "هو كثير الطُّرُق جدًّا، وقد استوعبَها ابنُ عُقْدَةَ في كتاب مفرد، وكثيرٌ من أسانيدها صحاح وحِسَان".

(2) أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (3503)، ومسلم في صحيحه برقم (2404) – واللفظُ له – من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(3) أخرجه التّرمذي في سُنَنه برقم (3723) بلفظ "أنا مدينة الحكمة ..." من حديث عليّ رضي الله عنه، والحاكم في مستدركه برقم (4637) – واللفظُ له – من حديث ابن عبّاس رضي الله عنه.

والحديث قال عنه الترمذيُّ – عقب إخراجه: "هذا حديثٌ غريبٌ منكر"، وحكم بوضعه ابن معين وأبو زرعة والبخاري وابن الجوزي وشيخ الإسلام ابن تيميّة والذّهبي وغيرهم. انظر: الموضوعات لابن الجوزي (264/1)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (123/18)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (515/7)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (170)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (518/6).

(4) لم أقف عليه في شيء من كتب السُّنّة بهذا اللّفظ، وإنما بألفاظ مقاربة، فقد أخرجه أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه برقم (32082)، والإمام أحمدُ في مسنده برقم (6937) والنّسائيُّ في خصائص علي برقم (156)، وأبو يعلى في مسنده برقم (1086)، وابن حبّان في صحيحه برقم (6937) والحاكم في مستدركه برقم (4621) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدريّ.

والحديث قال عنه الحاكمُ – عقب إخراجه–:"هذا حديثٌ صحيح على شرط الشّيخين ولم يُخَرِّجاه"، وصحّح إسناده الألباني في التّعليقات الحسان على صحيح ابن حِبّان، وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حِبّان، وحسين سليم أسد في تحقيقه لمسند أبي يعلى.

(5) التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).

تنبيه: نقل الشَّهْرَستانيُّ في كتابه الملل والنِّحَل (185/1) عن هشام أنه كان يقول عن عليّ رضي الله عنه: "إنه إلهٌ واجب الطّاعة"، وهذا شيء انفرد به الشَّهْرَستانيّ ولا أظنّه يثبت عن الرّجل.

وذهب إلى ادّعاء الوصيّةِ والنّصِّ الجليّ على استخلاف عليّ رضي الله عنه، وألّف في هذا الشّأن عِدّة كتب[1].

وذهب إلى القول بعصمة الإمام[2].

والغريب أنه مع قوله بـ(عِصمة الأئمّة) لا يرى أنّ الأنبياء معصومون، بل يجوِّز على الواحد منهم أن يَعصيَ ويُخطِئ، مستدلًّا على ذلك بأنّ النّبيَّ غيرُ محتاج للعِصمة من جهة كونه يُوحى إليه بشأن معصيته التي وقع فيها فيتوب منها، مثلما وقع للنّبيّ صلى الله عليه وسلم في أَخْذ الفِداء يوم بدر، بخلاف الأئمّة فإنه لا يوحى إليهم ولا تنزل الملائكة عليهم، فوجب أن يكونوا معصومين من السّهو والغلط مطلقًا! [3].

وقد ذهب القاضي عبد الجبّار إلى أنّ هشامًا هو من ابتدع القول بالعِصمة [4].

وكان هشام معدودًا من القَطْعِيّة[5]، ويُقصَد بـ(القَطْعِيّة): الذين جزموا بإمامة عليّ الرِّضا بعد وفاة أبيه الكاظم وثبتوا عليها دون شكّ أو تلكُّؤ[6]، وهؤلاء كانوا أقلّيّةً بعد وفاة الصّادق إذ انحاز جلُّ مشايخ الشِّيعة وفقهائهم إلى ابنه الأكبر عبد الله بن جعفر الأفطح (ت:149هـ)، ثمّ بدأوا بالتّراجع وخصوصًا حين رأوه مات دون أن يُعقِّب ذَكَرًا، فأصبح القَطْعِيّة هم جمهور الشِّيعة[7].

- آراؤه في مسائل أخرى متفرِّقة:

ذهب إلى أنّ كلّ ما يصحّ تسميتُه (شيئًا) و(موجودًا) فهو جسم، وليس في العالَم الوجوديّ عَرَضٌ البتّة؛ لأنّه "لا يُعقل إلّا الجسم الطّويل العريض الشّاغل للمكان"[8].

---

(1) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (225/1)، شرح المقاصد للتَّفْتَازاني (285/2).

(2) انظر: معاني الأخبار للصَّدُوق (132).

(3) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (48)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (51)، المواقف للإيجي (674/3).

(4) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (528/2).

(5) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (63).

(6) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (17)، فِرَق الشّيعة للنُّوبَخْتي (128).

(7) انظر: فِرَق الشِّيعة للنُّوبَخْتي (127).

(8) حقائق المعرفة في علم الكلام للمتوكّل على الله (113). وانظر للاستزادة: مقالات الإسلاميّين للأشعري (521)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (92/2) و(42/5).

وذهب إلى "أنّ خَلْقَ الشّيء صفةٌ للشّيء لا هو الشّيء ولا هو غيره؛ لأنه صفةٌ للشّيء والصِّفةُ لا توصف ... وأنّ البقاءَ صفةٌ للباقي لا هي هو ولا غيره، وكذلك الفناء صفةٌ للفاني لا هي هو ولا هي غيره"(1).

وكان ينفي هو وأتباعُه نهايةَ أجزاء الجسم وهو ما يُعرف بنظريّة (الجوهرَ الفَرْد)(2)، محتجّين على ذلك بأنه "كما لا يجوز أن يخلق الله شيئًا لا شيءَ أكبرُ منه فكذلك لا يجوز أن يخلق شيئًا لا شيء أصغرُ منه"(3).

وقرَّر أنه "لا يجوز أن يُعذِّب الله سبحانه الأطفالَ، بل هم في الجنّة"(4).

و"كان يُجيز المشيَ في الماء لغير نبيٍّ، ولا يُجوِّز أن تظهر الأعلامُ على غير نبيٍّ"(5).

وكان "يجوِّز المحال الذي لا يَتردَّد في بُطلانه ذو عقل"(6).

كما اختار هشام أنّ الألوان والطّعوم والرّوائح من قبيل الأجسام لا الأعراض(7).

وذهب إلى أنّ أفعال الإنسان وسائر حركاته من قيامٍ وقعودٍ وإرادةٍ وكراهةٍ وطاعةٍ ومعصيةٍ صفاتٌ للأجسام لا هي الأجسام ولا هي غيرها؛ لأنّ التّغاير يقع بين الأجسام(8)، وهي كذلك "صفاتٌ للفاعلين ليست هي هم ولا غيرهم"(9)، وعبّر مرّةً ثالثة عنها بأنها معانٍ وليست أشياء؛ لأنّ الأشياء عنده هي الأجسام نفسها(10)

وحُكي عنه "أنه كان يزعم أنّ الحركة معنى، وأنّ السُّكون ليس بمعنى"(11)، أو بعبارة أخرى :"الحركة فعل، والسّكون ليس بفعل"(12).

---

(1) مقالات الإسلاميّين للأشعري (55). وانظر كذلك فيه: (364) و(367) و(511).

(2) انظر: بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (284/1).

والمقصود بـ(الجوهر الفَرْد): هو الجزء الذي لا يتجزّأ ولا يقبل الانقسام، وهو ما يُسمّى اليوم في العلم الحديث بالذّرّة. وانظر في تعريفه: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (71/9)، كتاب الكليّات للكَفَوي (346).

(3) البدء والتّاريخ للمقدسي (40/1).

(4) مقالات الإسلاميّين للأشعري (56).

(5) مقالات الإسلاميّين للأشعري (63)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (51). والمقصود بـ(الأعلام): علاماتُ النُّبوّة ودلائلُها.

(6) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (194/6).

(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (44) و(344)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (114)، الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (35/5 و42) و(42/5)، الملل والنِّحَل للشَّهْرَستاني (56/1)، المواقف للإيجي (275/1) و(662/3).

(8) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (44) و(344) و(369).

(9) المصدر السّابق (44).

(10) انظر: المصدر السّابق (345).

(11) المصدر السّابق (345).

(12) المصدر السّابق (44).

القسم الثّاني: مقولاته الكلاميّة فيما يتعلّق بالإنسان والعالَم.

وكما نُقِلت كثيرٌ من آرائه الكلاميّة المتعلّقة بمباحث الاعتقاد فقد نُقِلت عنه كذلك آراء عديدة تتّصل بالإنسان وصفات العالَم وظواهره وتكوينه وغير ذلك من الأمور الطبيعيّة، وهو ما اصطلح المتكلِّمون على تسميته بـ(دقيق الكلام)، ومن ذلك:

أنه كان يرى أنّ "الإنسان اسمٌ لمعنيين: لبدن وروح"[1]، فـ"هو الرُّوح مع هذا الشّخص المرئيّ"[2]، و"البدنُ مَوَات، والرُّوح هي الفاعلة الدّرّاكة الحسّاسة، وهي نور من الأنوار"[3]

وكان يقول: إنّ "الجسم يكون في مكانٍ، ثمّ يصير الى المكان الثّالث من غير أن يمرّ بالثّاني"[4].

وكان يقول: إنّ "الأشياء كلَّها لا تُدرك إلّا بأمرين: بالحواسّ والقلب.

والحواسُّ إدراكُها على ثلاثة معان: إدراكًا بالمداخلة، وإدراكًا بالمماسّة، وإدراكًا بلا مداخلةٍ ولا مماسّة.

فأمّا الإدراك الذي بالمداخلة فالأصوات والـمَشَامّ والطُّعوم.

وأمّا الإدراك بالمماسّة فمعرفة الأشكال من التّربيع والتّثليث، ومعرفةُ اللّيّن والخشن، والحر والبرد.

وأمّا الإدراك بلا مماسّة ولا مداخلة فالبصر، فإنه يُدرِك الأشياء بلا مماسّة ولا مداخلة في حيّزِ غيره ولا في حيّزه.

وإدراك البصر له سبيلٌ وسبب، فسبيلُه الهواء، وسببُه الضّياء، فإذا كان السّبيلُ متّصلًا بينه وبين المرئيِّ والسّببُ قائمًا أدرك ما يُلاقي من الألوان والأشخاص، فإذا حُمِل البصرُ على ما لا سبيل له فيه رجع راجعًا فحكى ما وراءه، كالنّاظر في المرآة لا ينفذ بصره في المرآة، فإذا لم يكن له سبيلٌ رجع راجعًا يحكي ما وراءه، وكذلك النّاظرُ في الماء الصّافي يرجع راجعًا فيحكي ما وراءه إذ لا سبيلَ له في إنفاذ بصره.

---

(1) مقالات الإسلاميّين للأشعري (60) و(331)، البدء والتّاريخ للمقدسي (121/2)، بحار الأنوار للمجلسي (94/58).
(2) البدء والتّاريخ للمقدسي (121/2).
(3) مقالات الإسلاميّين للأشعري (60) و(331)، البدء والتّاريخ للمقدسي (121/2)، بحار الأنوار للمجلسي (94/58).
(4) مقالات الإسلاميّين للأشعري (61).

فأمّا القلب فإنما سلطانه على الهواء، فهو يُدرِك جميع ما في الهواء ويتوهّمه، فإذا حُمِلَ القلب على ما ليس في الهواء موجودًا رجع راجعًا فحكى ما في الهواء، فلا ينبغي للعاقل أن يحمل قلبَه على ما ليس موجودًا في الهواء من أمر التّوحيد جلّ الله وعزّ، فإنه إن فعل ذلك لم يتوهّم إلّا ما في الهواء موجود كما قلنا في أمر البصر"[1].

و"كان يقول في المطر: جائزٌ أن يكون ماءً يُصعِده الله ثمّ يمطره على النّاس، وأن يكون الله يخترعه في الجوّ ثم يمطره"[2].

وكان يقول: "إنّ الجوَّ جسمٌ رقيق"[3].

وكان يرى "أنّ تحت الأرض جسمًا من شأنه الارتفاع والعلوُّ كالنّار والرِّيح، وأنه المانع للأرض من الانحدار، وهو نفسُه غير محتاج إلى ما يَعمَدُه من تحته؛ لأنه ليس مما ينحدر بل يطلب الارتفاع"[4].

وكان يفسّر ظاهرتي (الزّلزال) و(الخسف) بـ"أنّ الأرض مركَّبة من طبائعَ مختلفة يُمسِك بعضُها بعضًا، فاذا ضعفت طبيعةٌ منها غلبت الأُخرى فكانت الزّلزلة، فإن ازدادت الطّبيعة ضعفًا كان الخسف"[5].

وكان يقول بمداخلة الأجسام بعضها ببعض في مكان واحد كالحرارة واللّون[6].

وكان يرى أنّ "الزّيتَ كامن في الزّيتون، والدّهنَ في السِّمسم، والنّارَ في الحجر"[7].

- تحقيق القول في بعض ما نُسِب إلى هشام بن الحكم:

---

(1) الكافي للكُلَيني (100/1).

(2) مقالات الإسلاميّين للأشعري (63).

(3) المصدر السّابق (63).

(4) البدء والتّاريخ للمقدسي (51/2).

(5) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (48)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (50)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (394/2).

(6) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (60)، الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (50).

(7) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (329).

ولعلّ من المستحسن أن نختم هذا المبحث بالإشارة إلى أنه وإن استفاض عن هشام القول بالجسم حتى عُدّ مقدَّمًا فيه[1] إلّا أنّ جماعة من الإماميّة حاولوا نفيَ تُهمة التّشبيه والتّجسيم عنه، و"كلُّهم مجمعون على وجوب تأويل

ما حُكي عن الهِشَامَين"[2]، وقد انقسموا في ذلك على جهة العموم إلى فريقين:

الفريق الأوّل: زعم أصحابُه أن لا أثر لنسبة القول بـ(التّشبيه) و(حُدُوثِ عِلْمِ الله) إليه في شيء من مصنّفات الطّائفة.

وممّن أنكر نسبةَ القول بالجسميّة إليه الشّريفُ المرتضى حيث قال: "أمّا الحكاية عنه أنه ذهب في الله تعالى أنه جسم له حقيقةُ الأجسام الحاضرة وحديثُ الأشبار المدّعى عليه فليس نعرفه إلّا من حكاية الجاحظ عن النَّظّام، وما هو فيها إلّا متّهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله.

وجملة الأمر أنّ المذاهب يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها وأصحابهم المختصّين بهم، ومن هو مأمون في الحكاية عنهم، ولا يُرجَع فيها إلى دعاوى الخصوم؛ فإنه إن يرجع إلى ذلك في المذهب اتّسع الخرقُ وجلّ الخطب، ولم نثق بحكايةٍ في مذهب ولا استناد مقالة"[3].

وقال عبد الحسين شرف الدّين (ت:1377هـ): "رماه بالتّجسيم وغيرِه من الطّامات مريدو إطفاء نور الله من مِشكاته حسدًا لأهل البيت وعدوانًا، ونحن أعرف النّاس بمذهبه، وفي أيدينا أحواله وأقواله، وله في نُصرة مذهبنا من المصنّفات ما أشرنا إليه، فلا يجوز أن يخفى علينا من أقواله – وهو من سلفِنا وفَرَطِنا – ما ظهر لغيرنا مع بُعدهم عنه في المذهب والمشرب!"

ثمّ أكّد بأنه "لم يعثر أحدٌ من سلفنا على شيء ممّا نسبه الخصم إليه ... مع أنّا قد استفرغنا الوسعَ والطّاقة في البحث عن ذلك، وما هو إلّا البغي والعدوان، والإفك والبُهتان!"[4]،

---

(1) انظر: مروج الذّهب للمسعودي (194/3).

ولا يبعد أن تكون ثمّة بقايا من اعتقاد هشام ما زالت حيّةً عند عوامّ الشِّيعة، فقد أشار أحدُ آياتهم وهو محمد رضا الموسوي الگلپايگاني في كتاب الطّهارة (312/1) إلى كون "كثيرٍ من عوامّ الخاصّة يزعمون أنه تعالى جسمٌ لا كالأجسام، ونورٌ لا كالأنوار".

(2) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (4/4).

(3) الشّافي في الإمامة للمرتضى (85/1).

قلتُ: يبدو أنّ الشَّهْرَستانيّ يميل إلى نفي القول بالتّشبيه عنه، فقد قال في كتابه الملل والنِّحَل (185/1): "الرّجل وراء ما يلزم به على الخصم، ودون ما يُظهِرُه من التّشبيه".

(4) المراجعات لشرف الدّين (420).

ثمّ تساءل: "هل يليق بمثل هشام على غزارة فضله أن تُنسب إليه الخرافات؟! كلّا! لكن القوم أبوا إلّا الإرجاف حسدًا وظلمًا لأهل البيت ومن يرى رأيهم!"[1].

وتساءل هاشم معروف (ت:1403هـ): "كيف تصحّ في حقِّه تلك التُّهمُ والمقالاتُ الفاسدة المنافية لأصول الاسلام ونصوصِ القرآن مع تعظيم الأئمّة له وتقديرِهم لجهوده وجهاده؟! إنّ نسبة هذه المقالات إلى هشام بن الحكم وجوازَها عليه لا ينفكّ عن جوازها على الأئمّة أنفسهم الذين رفعوا شأنه وفضّلوه على الأجلّة من أصحابهم.

وممّا يؤكّد عدمَ صحّة تلك المرويّات عنه أنها لم ترد عن غير أعداء الشّيعة وأعدائه بصورة خاصّة؛ لأنه وقف لهم ولغيرهم من الملحدين وأهلِ البدع والمنحرفين بالمرصاد"[2].

وأكّد على هذا المعنى أيضًا عليّ الكُوْراني العاملي فقال-:"دأبت كتبُ المِلَل والمذاهب على اتّهام عددٍ من كبار علماء الشّيعة ورواتِهم بالتّجسيم، ومن أبرزهم هشام بن الحكم.

وعندما يتتبّع الباحث آراء هؤلاء الضّحايا وسيرتَهم لا يجد فيها لهذه التُّهمة عينًا ولا أثرًا، ويعرف أنه لا يوجد سبب لهذا الافتراء إلّا أنّ هؤلاء كانوا مدافعين أقوياء عن أهل البيت عليهم السّلام ومذهبهم"[3].

وأشار جعفر سبحاني إلى أنّ "هذه الآراء ممّا يستحيل أن ينتحل بها تلميذُ الإمام الصّادق عليه السّلام الذي تربّى في أحضانه، ومن الممكن جدًّا بل هو الواقع أنّ رميَ هشام بهذه الآراء إنما جاء من جانب المخالفين والحاسدين لفضله والمنكرين لفضل بحثه، فلم يجدوا مَخْلَصًا إلّا تشويه سمعته بنسبة الأقاويل الباطلة إليه"[4].

وفي تعاليقه المختصرة على أوائل المقالات دلّل إبراهيم الأنصاري الزَّنْجاني الخوئيني على بُطلان ما نُسب إليه بقوله: "لو كان في هشام انحرافٌ صغير في العقائد لم يصل إلى هذه المرتبة عند الأئمّة عليهم السّلام وعند شيعتهم، مضافًا إلى ما ورد في الرِّوايات الصّحيحة وتاريخ أصحاب الأئمّة وكتب الرِّجال من إجماع محقِّقيهم على بطلان هذه النِّسب"[5].

---

(1) المصدر السّابق (421).

(2) الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة لهاشم معروف (149).

(3) الفِهْرِسْت للطّوسي (32).

(4) كليّات في علم الرّجال لسبحاني (418).

(5) التّعليق (43) على أوائل المقالات للمفيد (300).

وقال عبد الرّسول عبد الحسين غفار-:"لقد تحامل بعضُ الكُتّاب في التّشنيع على مذهب الإماميّة، بل إنّ بعضهم ممّن كتب في الفِرَق والمذاهب قد بالغ في نسبة التّجسيم إلى هشام بن الحكم، ونسب إليه بعض المقالات المنافية لأصول الإسلام والتي لا يُقِرّها العقل، وكان الغرض من ذلك رميَ الإماميّة بالتّشبيه والتّجسيم من خلال هشام"، مشيرًا إلى "أنّ كلّ التُّهم التي وُجِّهَت إلى هشام سببُها العداء والخصومة التي خاضها مع المعتزلة من جانب، ومع الأشاعرة من جانب آخر"[1].

وقال أيضًا: "لا أشكّ أنّ تلك الأقوال قد ألصقها به خصومُه من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم لحقدهم وحسدهم"[2].

والحقيقة أنّ هؤلاء وأمثالهم مسكونون بالدّفاع عن المذهب لا بالبحث عن الحقيقة، ومن كان كذلك فإنه لا يبصر إلّا ما يريد رؤيته، ولو أنّ هذه المقالات المنسوبة إلى هشام نُسِبت لغيره من خصومهم لطاروا بها فرحًا ولقبلوها دون تردّد.

ومن الملحوظ أنّ كُتّاب المقالات قد نسبوا لهشام مقالاتٍ وآراء أخرى كثيرة من لطيف الكلام وغامضه وجليله ولم ينبرِ أحد من الإماميّة للتّشكيك في شيء من ذلك إلّا في مقالتين فقط؟! مع أنّ منطق العقل يقضي بأن تُقبَل جميعًا أو تُرفَض جميعًا، أمّا قبول البعض دون البعض الآخر مع كون المصدر واحدًا فهو تحكُّم مرفوض وانتقائيّة لا تتماشى مع أبجديّات البحث العلميّ.

وتأمّل كيف تعامل أحدُ علمائهم مع بعض مرويّاتهم التي جمعت بين (نفي الجسميّة عن الله) و(ذمّ هشامٍ) في آن، حيث وجد نفسه بين خيارين متلازمين: فإن قَبِلَ الرّوايةَ من أجل الجزء النّافي أشكلَ عليه الجزءُ الذّامُّ، وإن ردّها لأجل الجزء الذّامّ أشكل عليه احتياجُه إلى الجزء النّافي، فماذا فعل؟! تعامل معها بطريقة انتقائيّة فجّة حيث أشار إلى أنّ أحد رواتها رُمي بوضع الأحاديث؛ وهو يهدف بذلك إلى ردّ الشّقّ المتعلّق بهشام، ثمّ قال: "والعِبرة في هذا الحديث بما صحّ من معناه ومضمونه، وأمّا القدح به في هشام بن الحكم فلا"[3].

---

(1) الكُلَيني والكافي (337).

(2) المصدر السّابق (339).

(3) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (233/3).

وبالطّريقة الانتقائيّة ذاتها تعامَل آخر مع حديثٍ ثانٍ نصَّ على ذمّ أربعة أشخاص معًا وهم: هشام بن إبراهيم العبّاسي ويونس بن عبد الرّحمن (ت:208هـ) و(هشام بن الحكم) و(أبو شاكر الدَّيْصَاني) فأخذ بدلالته على القدح بالعبّاسي وأبي شاكر فقط دون الاثنين الآخرين حيث قال: "وعدمُ العمل به في هشام ويونس ... لا يمنع من العمل بهما فيه!"[1].

والسّؤال الذي يطرح نفسَه هنا هو: هل تُجُنِّيَ على هشام فعلًا في نسبة مقالاتٍ باطلة وآراء فاسدة له مع تصريح أبي عبد الله المفيد الذي هو شيخُ الإماميّة في وقته بكونه قد "خالف الشِّيعةَ كافّةً في أسماء الله تعالى، وما ذهب إليه في معاني الصِّفات"[2]؟!

كما اعترف شيخ الطّائفة أبو جعفر الطُّوسيّ (ت:460هـ) الذي "انثنت له وسادةُ المرجعيّة العليا للطّائفة، وتفرَّدَ بالزّعامة الكبرى"[3] بأنّ "كثيرًا من مصنِّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة"[4]؟!

فالطّوسيّ –كما هو ظاهر – لا يتكلّم عن عوامّ أو مغمورين وإنما عن (مصنّفين) وعن (أصحاب أصول)، وما من شكّ بأنّ كلا الوصفين يصدقان على هشام بامتياز.

ثمّ إنّ منتحلي المذاهب الفاسدة منهم (كثير) وليسوا واحدًا أو اثنين، فما العجيب أن يكون هشام أحدهم مع وجود ما يدلّ على ذلك؟!

وفي السِّياق ذاته استظهر أحدُ كبار علمائهم الرّجاليّين وهو محمد بن علي الأَسْتَرآبادي (ت:1028هـ) "أنّ أصحاب الائمّة عليهم السّلام كانوا يقعون بعضهم في بعض بالانتساب إلى الكفر والتّزندق والفسق وغير ذلك، بل وفي حضورهم عليهم السّلام أيضًا"[5].

وأمّا الزّعم بأنه لا توجد نسبةُ التّجسيم إلى هشام شيء من مصنّفات الشِّيعة فهذا مردود أيضًا، وسوف ننطلق في إبطال هذا الزّعم من نقطةٍ يجب أن تكون من المسلّمات وهي أنّ القول بالجسم والصّورة لم يكن شيئًا موجودًا فحسب بين الشِّيعة في زمن الأئمّة وإنما كان منتشرًا بينهم لا يخجل كبارُ متكلّميهم من القول به أو الإفصاح عن تبنّيه والاستدلال عليه، ويدلّ على

(1) قاموس الرّجال للتُّسْتَري (517/10).
(2) أوائل المقالات للمفيد (38).
(3) من مقدّمة محقّقي كتاب الخلاف لأبي جعفر الطّوسي (8/1).
(4) الوهّابيّة والتّوحيد للكُوْراني (283).
(5) منهج المقال للاسترباذي (213/3).

ذلك ما رواه يعقوبُ السّرّاج قال: "قلتُ لأبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام: إنّ بعض أصحابنا يزعم أنّ لله صورةً مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورةِ أمرد جعدٍ قَطَط!

فخرّ أبو عبد الله عليه السّلام ساجدًا، ثمّ رفع رأسه فقال: سبحان الله الذي ليس كمثله شيء، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم، لم يلد لأنّ الولد يشبه أباه، ولم يولد فيُشبِه من كان قبله، ولم يكن له من خلقه كفوًا أحد، تعالى عن صفة من سواه علوًّا كبيرًا!"[1].

وعن إبراهيم بن محمد الخزّاز ومحمد بن الحسين قالا: "دخلنا على أبي الحسن الرِّضا عليه السّلام فحكينا له أنّ محمد صلى الله عليه وآله رأى ربَّه في صورة الشّابِّ الموفّق في سنّ أبناء ثلاثين سنة، وقلنا: إنّ هشام بن سالم وصاحب الطّاق والمَيْثَمِيّ يقولون: إنه أجوف إلى السُّرّة والبقيّةُ صمد.

فخرّ ساجدًا لله! ثمّ قال: سبحانك! ما عرفوك ولا وحَّدُوك، فمِن أجل ذلك وصفوك.

سبحانك! لو عرفوك لوصفوك بما وصفتَ به نفسَك.

سبحانك! كيف طاوعتْهم أنفسُهم أن يُشبِّهوك بغيرك؟!

اللّهم لا أَصِفُكَ إلّا بما وصفتَ به نفسَك، ولا أُشَبِّهك بخلقك، أنت أهلٌ لكلّ خير، فلا تجعلني من القوم الظّالمين"[2].

وعن إبراهيمَ بن محمد الهَمْدانيّ أنه قال: "كتبتُ إلى الرّجل عليه السّلام [يعني: أبا الحسن عليًّا الهادي (ت:254هـ)]: إنّ مَن قِبَلَنا من مَوَاليك قد اختلفوا في التّوحيد، فمنهم من يقول: جسم، ومنهم من يقول: صورة، فكتب عليه السّلام بخطّه: سبحانَ مَن لا يُحَدّ ولا يوصف! ليس كمثله شيء وهو السّميع العليم – أو قال: البصير"[3].

---

(1) بحار الأنوار للمجلسي (304/3).

(2) الكافي للكُليني (101/1).

فائدة: مع ثبوت القول بالتّشبيه عن هشام بن سالم في كتاب الكافي إلّا أنّ القوم وقفوا منه موقفهم من هشام بن الحكم، ليس في الدّفاع فقط ولا في المدح فقط بل في المبالغة في المدح والتّوثيق، قال محمد صالح المازَنْدَراني في شرحه على أصول الكافي (230/3): "بالغ العلّامةُ في الخلاصة في مدح الهِشَامَين وتوثيقهما، وقال ابنُ طاووس رضي الله عنه: الظّاهر أنّ هشام بن سالم صحيحُ العقيدة معروفُ الولاية غير مدافع ...

وقال بعضُ أصحابنا: لـمّا رأى المخالفون جلالة قدر الهِشَامَين نسبوا إليهما ما نسبوا ترويجًا لآرائهم الفاسدة".

(3) الكافي للكُليني (102/1)، التّوحيد للصَّدُوق (100).

هذا على جهة العموم، وأمّا من جهة خصوص هشام بن الحكم فعن عليّ بن أبي حمزة أنه قال: "قلتُ لأبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام: سمعتُ هشامَ بن الحكم يروي عنكم أنّ الله جسمٌ صمديّ نوريّ، معرفتُه ضرورة، يمنّ بها على من يشاء من خلقه.

فقال عليه السّلام: سبحان من لا يعلم أحدٌ كيف هو إلّا هو! ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير، لا يُحَدّ ولا يُحَسّ ولا يُجَسّ، ولا تدركه الأبصار ولا الحواسّ، ولا يحيط به شيء، ولا جسم ولا صورة ولا تخطيط ولا تحدّيد"(1).

وعن محمد بن حكيم أنه قال: "وصفتُ لأبي إبراهيم [موسى الكاظم] عليه السّلام قولَ هشامِ بن سالم الجواليقيّ وحكيتُ له قولَ هشام بن الحكم إنه جسم فقال: إنّ الله تعالى لا يشبهه شيء، أيُّ فحشٍ أو خَنَى أعظمُ من قول من يصف خالق الأشياء بجسم أو صورة أو بخلقة أو بتحديد وأعضاء؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا!"(2).

وعن يونس بن ظَبْيان أنه قال: "دخلتُ على أبي عبد الله [جعفر الصّادق] عليه السّلام فقلتُ له: إنّ هشام بن الحكم يقول قولًا عظيمًا إلّا أني أختصر لك منه أحرُفًا، فزعم أنّ الله جسم؛ لأنّ الأشياء شيئان: جسمٌ وفعلُ الجسم، فلا يجوز أن يكون الصّانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل.

فقال أبو عبد الله عليه السّلام: ويحَه! أمَا علم أنّ الجسم محدود مُتناه، والصُّورة محدودة متناهية؟! فإذا احتمل الحدَّ احتمل الزّيادةَ والنّقصان، وإذا احتمل الزّيادةَ والنُّقصان كان مخلوقًا"(3).

---

(1) الكافي للكُليني (104/1).

تنبيه: مع صراحة هذا الحديث في كون هشام بن الحكم يروي ما يعتقده من التّشبيه عن الصّادق مباشرة إلّا أنّ محمد تقي التُّسْتَري في كتابه قاموس الرّجال (563/10) يُصرّ على الاستخفاف بعقول الشّيعة فيقول-:"قد عرفتَ في هشام بن الحكم أنّ أصل الطعن فيهما [أي: الهِشَامَين] من معاندي العامّة، ثمّ سرى إلى ضعفاء الشّيعة فسألوا الأئمّة عليهم السّلام عنهما ناسبين إليهما التّجسيم والتّشبيه، فأجابوهم بما هو المهمّ من نفيهما".

(2) الكافي للكُليني (105/1)، التّوحيد للصَّدُوق (99).

(3) الكافي للكُلَيني (106/1).

وعن الحسن بن عبد الرّحمن الحَمّاني أنه قال: "قلتُ لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السّلام: إنّ هشام بن الحكم زعم أنّ الله جسمٌ ليس كمثله شيء، عالم، سميع، بصير، قادر، متكلّم، ناطق، والكلام والقُدرة والعلم يجري مجرى واحد، ليس شيء منها مخلوقًا.

فقال: قاتله الله! أمَا علم أنّ الجسم محدود، والكلام غير المتكلِّم، معاذ الله وأبرؤ إلى الله من هذا القول! لا جسمَ، ولا صورة، ولا تحديد، وكلّ شيء سواه مخلوق، إنما تكون الأشياء بإرادته ومشيئته من غير كلام، ولا تردُّد في نفس، ولا نطق بلسان"(1).

وعن محمد بن الفرج الرُّخَجِي أنه قال: "كتبتُ إلى أبي الحسن [عليّ الرِّضا] عليه السّلام أسأله عمّا قال هشامُ بن الحكم في الجسم وهشامُ بن سالم في الصُّورة فكتب: دع عنك حيرةَ الحيران، واستعذ بالله من الشّيطان، ليس القولُ ما قال الهشامان"(2).

وهذه الأحاديث من كتاب الكافي الذي هو أقدم الكتب الأربعة المعتمدة عند الإماميّة وأعظمها وأحسنها، وأحاديثُها "متواترةٌ، ومضامينها مقطوع بصحّتها"(3) على حدّ تعبير عبد الحسين شرف الدِّين الموسوي، وهو مذهب الإخباريّين كافّة.

وعن أحمد بن محمد البَزَنْطِي أنه قال: "قال لي الرِّضا عليه السّلام:يا أحمد، ما الخلافُ بينكم وبين أصحاب هشام بن الحكم في التّوحيد؟

فقلتُ: جُعِلتُ فداك! قلنا نحن بالصُّورة للحديث الذي رُوِي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله رأى ربَّه في صورة شابّ، فقال هشام بن الحكم بالنّفي بالجسم.

---

(1) المصدر السّابق (106/1).

(2) الكافي للكُلَيني (105/1).

والهِشامان هما: هشام بن الحَكَم وهشام بن سالم.

ولعلّ من اللّطائف أن نذكر هنا تمحُّلَ بعضِ علمائهم في الجواب عن هذا الحديث الصّريح، فقد قال صدر المتألِّهين في شرحه على أصول الكافي (200/3): "ليس في هذا الحديث قدحٌ صريح في الهِشامَين، إنما القدح في القول المنقول عنهما، وربَّ قولٍ فاسد من قائل صحيح الاعتقاد!".

وقال المجلسي في بحار الأنوار (290/3): "يمكن أن يُحمَل هذا الخبر على أنّ المراد ليس هذا القول الذي تقول ما قال الهشامان، بل قولهما مباين لذلك".

(3) المراجعات لشرف الدِّين (419). وانظر: معالم الدّين وملاذ المجتهدين لحسن العاملي (212).

فقال: يا أحمدُ، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لـمّا أُسرِيَ به إلى السّماء وبَلَغَ عند سدرة المنتهى خُرِقَ له في الحُجُبِ مثلُ سَمّ الإبرة، فرأى من نور العَظَمَة ما شاء الله أن يرى، وأردتم أنتم التّشبيه، دع هذا يا أحمد، لا ينفتح عليك منه أمرٌ عظيم!"[1].

وهذا الحديث ممّا رواه علي بن إبراهيم القُمّي (ت:329هـ) في تفسيره، وقد ذهب جماعةٌ من الإماميّة كالحُرّ العاملي وأبي القاسم الخُوئي إلى القول بوَثَاقة رواته كافّة، ممّا يترتّب عليه بالضّرورة صحّةُ صدور جميع ما فيه من الأحاديث عن أئمّتهم[2].

وعن الصّقر بن دَلَف أنه قال: "سألتُ أبا الحسن عليّ بن محمد بن علي بن موسى الرِّضا عليهم السّلام عن التّوحيد وقلتُ له: إني أقول بقول هشام بن الحَكَم.

فغضب عليه السّلام، ثمّ قال: مالكم ولقول هشام؟! إنه ليس منّا من زعم أنّ الله جسم، ونحن منه بَراء في الدّنيا والآخرة، يا ابنَ دَلف، إنّ الجسم محدَثٌ والله مُحدِثه ومجسّمُه"[3].

وعن عبد الملك بن هشام الحنّاط أنه قال: "قلتُ لأبي الحسن الرِّضا عليه السّلام: أسألُكَ - جعلني الله فداك -؟ قال: سل يا جبليّ، عمّا ذا تسألني؟

فقلتُ: جُعِلتُ فداك، زعم هشام بن سالم أنّ الله عزّ وجلّ صورة، وأنّ آدم خُلِقَ على مثال الرّبّ، ويصف هذا ويصف هذا - وأوميتُ إلى جانبي وشعر رأسي -.

وزعم يونسُ - مولى آل يقطين - وهشامُ بن الحكم: أنّ الله شيءٌ لا كالأشياء، بائنةٌ منه وهو بائن من الأشياء، وزعما أنّ إثبات الشّيء أن يقال: جسمٌ، فهو جسم لا كالأجسام"[4].

وعن أبي عليّ بن راشد أنه قال لأبي جعفر محمد الجواد (ت:220هـ): "جُعلتُ فداك! قد اختلف أصحابُنا؛ فأصلّي خلفَ أصحابِ هشام بن الحَكَم؟ فقال: عليك بعليّ بن حَدِيد، قلتُ: فآخذ بقوله؟ فقال: نعم"[5].

(1) بحار الأنوار للمجلسي (307/3) وعزاه إلى تفسير القُمّي.
(2) انظر: وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (68/20)، معجم رجال الحديث للخُوئي (49/1).
(3) الأمالي للصَّدُوق (351).
(4) رجال الكَشّي للطّوسي (567/2).
(5) المصدر السّابق (564/2).

والكلام على هذه الأحاديث – باختصار – من خمسة وجوه:

1. أنّ عددًا من الأئمّة سُئِلوا عن قول هشام بالجسميّة المرّة بعد المرّة، مما يدلّ على أنه كان ثابتًا على قوله متمسِّكًا به على الرّغم من قُربه من اثنين منهم واختصاصه بهما.
2. أنّ سؤال الكاظم والرِّضا عن قول هشام بالجسميّة يُكذِّب بصراحةٍ الحديثَ الذي يورده بعض الشِّيعة بشأن توبته من قوله بين يدي الصّادق[1]، إلّا إن كان قَصَدَ خِداعَه بالتّظاهر بالتّوبة أمامه! وهذا مشكلٌ أيضًا من جهة استلزامه الطّعنَ في علم الإمام المعصوم عندهم.
3. أنّ في قول عليّ بن أبي حمزة لجعفر الصّادق: "سمعتُ هشامَ بن الحكم يَروي عنكم" ما يُشير إلى أنّ هشامًا لم يكن يتورّع عن الكذب على الأئمّة، وأنّ كثيرًا ممّا كان يرويه عن الصّادق في باب علم الكلام من مناظرة الزّنادقة وغيرها هو في الواقع من نسج خياله.

والكذب على أئمّة الشّيعة ثابتٌ عن غير واحد من أصحابهم كالمغيرة بن سعيد الكوفيّ (ت:119هـ) الذي هو من أصحاب الباقر (ت:114هـ)، وأبي الخطّاب محمد بن أبي زينب الكوفي الذي هو من أصحاب الصّادق[2].

وقد أشار إلى هذا جعفر الصّادق حيث قال: "إنّ النّاس أُولِعوا بالكذب علينا كأنّ الله افترضَه عليهم لا يريد منهم غيرَه! وإني أُحدِّث أحدَهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوّلَه على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبّنا ما عند الله وإنما يطلبون به الدّنيا، وكلٌّ يُحِبّ أن يُدعى رأسًا"[3]، مؤكِّدًا أنّ "أحدهم يسمع الكلمة فيحطّ عليها عشرًا"[4].

4. أنّ جعفر الصّادق قد أنكر على هشام مقالتَه في التّشبيه، وفي هذا ردٌّ على الشّريف المرتضى الذي قال – في معرض الدّفاع عنه –: "هل ادّعاء ذلك عليه – رضوان الله عليه – مع اختصاصه المعلوم بالصّادق عليه السّلام وقُربِه منه وأخذِه عنه إلّا قدح في أمر الصّادق عليه السّلام، ونسبةٌ له إلى المشاركة في الاعتقاد الذي نحلوه هشامًا، وإلّا كيف لم

(1) سيأتي ذكره قريبًا بإذن الله.
(2) انظر: رجال الكَشّي للطّوسي (489/2 و593)، ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار للمجلسي (281/16)، بحار الأنوار للمجلسي أيضًا (270/25).
(3) دعائم الإسلام للقاضي النّعمان المغربي (51/1)، رجال الكَشّي للطّوسي (347/1).
(4) الكافي للكُليني (229/8).

يظهر عنه من التّنكير عنه والتّبعيد له ما يستحقّه الـمُقدِمُ على هذا الاعتقاد المنكر والمذهب الشّنيع!"[1].

5. أنه يُفهَم من بعض ما سبق نهيُ الجواد عن الصّلاة خلف أصحاب هشام، ومن المعلوم أنهم لم يختصّوا بالانتساب إليه دون غيره إلّا لكونهم قد تبنّوا آراءه تحديدًا، ولا بدّ أنّ هذه الآراء من الشّناعة والقبح بحيث تستوجب الطّعن في الدِّين وانتفاء العدالة وقد رووا عن أبي جعفر محمد الباقر وأبي الحسن عليّ الرّضا أنهما قالا: "لا تُصلِّ إلّا خلف من تثق بدينه"[2].

وأصرح منه ما رووه عن عليّ بن محمد الهادي ومحمد بن علي الجواد أنهما قالا: "مَن قال بالجسم فلا تعطوه شيئًا من الزّكاة، ولا تصلُّوا خلفَه"[3].

وعن عليّ الرِّضا أنه لعن هشام – أو هاشم – بن إبراهيم العبّاسي ووصفه بالزّندقة[4]. وقال فيه: "هو من غِلمان أبي الحارث (يعنى: يونس بن عبد الرّحمن)، وأبو الحارث من غِلمان هشام، وهشامٌ من غِلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق"[5].

(1) الشّافي في الإمامة للمرتضى (86/1).
(2) الكافي للكُلَيني (374/3)، تهذيب الأحكام للطّوسي (266/3)، مسند الرّضا عليه السّلام لعطاردي (459/2).
(3) من لا يحضره الفقيه للصَّدُوق (379/1).
(4) رجال الكَشِّي للطّوسي (791/2).
(5) المصدر السّابق (561/2).

وليس في الرّوايات المنسوبة إلى أئمّتهم إنكارٌ عليه في شيء إلّا في مسألتي التّشبيه وحُدُوث علمِ الله[1]، ممّا يعني أنّ القول بهما هو السّبب في المنع من الصّلاة خلف أصحابه ومن الأخذ بأقوالهم.

وممّا يضاف إلى ما سبق من الدّلائل على ثبوت قوله بالجسميّة أنّ أحمد بن أبي عبد الله البَرْقِي قال عن هشام: "جِسميٌّ رُؤَيِيّ"[2]، والبَرْقِي معدود من أصحاب الجواد والهادي، وقد تُوفِّي سنة 274هـ أو 280هـ فهو متقدّم جدًّا[3].

كما نصّ غير واحد على أنّ الحسنَ بن موسى النُّوْبَخْتي قد روى عن هشام بن الحَكَم التّجسيمَ المحضَ في كتاب الآراء والدِّيانات، ونقض عليه مذهبَه في أنّ الله جسمٌ ونور يتحرّك؛ جاعلًا ذلك هو مذهب المانويّة[4].

والنُّوبَخْتي يوصف عندهم بـ"المتكلِّم المبرِّز على نظرائه في زمانه"[5] فلا طعنَ في نقله ولا نقصَ في معرفته، وقد تُوفِّي سنة 310هـ، فهو متقدّم على المفيد وعلى الشّريف المرتضى، بل حتى على الكُلَيني الذي تُوفِّي بعده بتسع عشرة سنة.

ومن القرائن القويّة أيضًا – وإن كان ما سبق كافيًا – أنّ أبا جعفر السّكّاك الذي هو أشهر أصحاب هشام وأبرز تلامذته، له كتاب في الاعتقاد، وصفه أبو العبّاس النَّجَاشي (ت:450هـ) بقوله: "سمّاه التّوحيدَ وهو تشبيه"[6].

وهذه بعض الأدلّة والبراهين التي وجدناها بالبحث والتّفتيش؛ عملًا بقول الشّريف المرتضى-:"الاختبار بيننا وبينهم التّفتيش"[7].

(1) سيأتي الكلام عنها قريبًا بإذن الله.

(2) كتاب الرّجال للبَرْقِي (35). وقد فسّر محقّقُ الكتاب كلمةَ (رُؤَيِيّ) بقوله: "منسوبٌ إلى (الرُّؤية) لمن قال برؤية الله تعالى".

(3) معجم رجال الحديث للخُوئي (50/3).

(4) انظر: تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (225/1)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (228/3).

(5) فهرست أسماء مصنِّفي الشِّيعة للنّجاشي (63).

(6) المصدر السّابق (328).

(7) رسائل الشّريف المرتضى (310/3).

فهل ستبقى بعد ذلك ذرّةُ شكّ لدى منصف في ثبوت مقالة التّشبيه عن هشام، وأنّ دعاوى القوم بتحامُل خصومهم عليهم واستشهادِهم بعدم وجود أثر لهذه التُّهمة في مصنّفاتهم لا اعتبار لها في ميزان التّحقيق، بل هي أوهى من بيت العنكبوت!

وعلى كلٍّ فلقد صدق ابنُ أبي الحَدِيد حين قال: "والمتعصِّبون لهشام بن الحكم من الشِّيعة في وقتنا هذا يزعمون أنه لم يقل بالتّجسيم المعنويّ، وإنما قال: إنه جسم لا كالأجسام"(1)، فالمسألة مسألة تعصّب لا غير.

ومن ناحيةٍ ثانية أنكر غيرُ واحد من الإماميّة المذهبَ المنسوبَ لهشام في علم الله، فقال محمد بن محمد بن النُّعمان الملقّب بـ(الشّيخ المفيد): "لسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم ...، وعندنا أنه تخرُّصٌ منهم عليه وغلطٌ ممّن قلّدهم فيه فحكاه من الشِّيعة عنه"(2).

وقال الشّريف المرتضى: "فأمّا حدوث العلم فهو أيضًا من حكاياتهم المختلقة، وما نعرف للرّجل فيه كتابًا، ولا حكاه عنه ثقة"(3).

ودعونا نقرّر في البداية – مثلما فعلنا سابقًا – أنّ من الشِّيعة في زمن الأئمّة مَن كان يتبنّى القولَ بحدوث علم الله تعالى، فعن فُضَيل بن سُكَّرة أنه قال: "قلتُ لأبي جعفر [محمد الباقر] عليه السّلام: جُعِلتُ فداك! إن رأيتَ أن تُعَلِّمني هل كان الله جلّ وجهُه يَعْلَم قبل أن يخلق الخلقَ أنه وحده؟ فقد اختلف مواليك؛ فقال بعضُهم: قد كان يعلم قبل أن يخلق شيئًا من خلقه، وقال بعضُهم: إنما معنى يعلم يفعل، فهو اليوم يعلم أنه لا غيره قبل فعل الأشياء، فقالوا: إن أثبتنا أنه لم يزل عالِمًا بأنه لا غيره فقد أثبتنا معه غيرَه في أزليّته، فإن رأيتَ يا سيّدي أن تُعَلّمني ما لا أعدوه إلى غيره. فكتب: ما زال الله عالِمًا تبارك وتعالى ذكرُه"(4).

وعن جعفر بن محمد بن حمزة قال-:"كتبتُ إلى الرّجل عليه السّلام [الحسن العسكري] أسأله: أنّ مواليك اختلفوا في العلم! فقال بعضُهم: لم يزل الله عالِمًا قبل فعل

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحَدِيد (228/3).
(2) أوائل المقالات للمفيد (55).
(3) الشّافي في الإمامة للمرتضى (86/1).
(4) الكافي للكُليني (108/1).

الأشياء، وقال بعضُهم: لا نقول: لم يزل الله عالِمًا؛ لأنّ معنى يعلم يفعل، فإن أثبتنا العلم فقد أثبتنا في الأزل معه شـيئًا، فإن رأيتَ جعلني الله فداك أن تُعَلّمني من ذلك ما أقف عليه ولا أَجُوْزه؟

فكتب عليه السّلام بخطّه: لم يزل الله عالِمًا تبارك وتعالى ذكرُه"[1].

وأمّا بخصوص هشام بن الحكم بعينه فقد ورد في روايات القوم ما يُثبت كونه واحدًا من الذين تبنّوا القولَ بحدوث علم الله تعالى، فعن "محمد بن صالح الأرمنيّ أنه سأل أبا محمد العسكريَّ عليه السّلام عن قول الله عزّ وجلّ ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ [الرّعد: ٣٩]؟

فقال أبو محمد: وهل يمحو إلّا ما كان ويُثبِت إلّا ما لم يكن؟!

فقلتُ في نفسي: هذا خلافُ ما يقول هشام بن الحكم أنه لا يعلم الشّيء حتى يكون! فنظر إليَّ أبو محمد عليه السّلام فقال: تعالى الجبّار العالِمُ بالأشياء قبل كونها"[2].

وانظر إلى تخبّط كثير منهم في الجواب عمَا نُسب إلى هشام بأنواع الاحتمالات الواهية والتي لا يشيّدها دليل ولا تسندها قرينة، فهذا محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني الملقَّب بالمجلسيّ الأول (ت:1070هـ) يقول: "روي أخبارٌ تدلّ على أنه كان له اعتقاداتٌ رديئة، يمكن أن يكون ذلك قبل اختصاصه بالأئمّة عليهم السّلام، وأخبار الذّمّ لدفع الضّرر"[3].

ويقول الميرزا أبو الحسن الشّعراني (ت:1393هـ): "لعلّ هشام بن الحَكَم قال شيئًا لم ينل السّامعون والحاكون حقيقةَ مُراده؛ لأنّ المؤسّسين من أولي الفكر يختلج في ذهنهم أمور لم يَسبِق إليها غيرُهم، فيخترعون لِمَا يرد في أذهانهم ألفاظًا غيرَ معهودة الاستعمال قبلهم، فيتبادر ذهن السّامعين إلى معنىً ليس مطابقًا لمقصود القائل"[4] وأنه على فرض صحّة نسبة القول إليه في التّجسيم والعلم لم تكن تخطئته إلّا في التّعبير وسوء اختيار الاصطلاح[5].

---

(1) الكافي للكُليني (108/1).

(2) الغَيبة للطّوسي (431).

(3) روضة المتّقين شرح كتاب من لا يحضره الفقيه لمحمد تقي المجلسي (296/13).

(4) من تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (252/3). وانظر: بحار الأنوار للمجلسي (288/3).

(5) انظر: تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (257/3 و258) و(139/4).

ويرى إبراهيم الأنصـــاري الزَّنْجاني الخوئيني أنّ المذهب المحكيَّ في حُدُوث العلم ليس لهشامٍ صاحبِهم فيقول: "من راجع ترجمةَ هشام بن عمرو الفُوْطي المعتزليّ وعقيدتَه في علم الله تعالى ... عرف أنّ منشأ الاشتباه أو الخيانة اشتراكُ هشامِ الشِّيعة في الاسم مع هشام المعتزلة"[1].

الفريق الثّاني: أقرّ أصحابُه بأنّ نسبة الجسميّة إليه في مصنّفاتهم مما لا سبيل إلى جحده، ولكنه على كلّ الأحوال مطروح، إمّا "لعدم الاطمئنان بصدق الرّاوي، وإمّا مؤوّل بشيء يصحّ إسنادُه إليه"[2].

وتفصيل تخريجاتهم على النّحو التّالي:

1- أنه إنما قال: (جسم لا كالأجسام).

قال الشّريف المرتضى: "أمّا ما رُمِي به هشام بن الحكم رحمه الله من القول بالتّجسيم فالظّاهر من الحكاية عنه القولُ بجسم لا كالأجسام، ولا خلاف في أنّ هذا القول ليس بتشبيه ولا ناقضٍ لأصل، ولا معترضٍ على فرع، وأنه غَلِطَ في عبارة يُرجَع في إثباتها ونفيها إلى اللُّغة"[3].

وهذا الاحتمال مردودٌ بما سُقناه من الرّوايات التي تنصّ صراحةً على كونه شبّه تشبيهًا حقيقيًّا، علمًا أنّ من علماء الشِّيعة أنفسِهم من ذهب إلى أنّ "هذا الكلام مشتملٌ على التّناقض؛ إذ لو كان جسمًا كان له مِثلٌ"[4]، وعليه فالتّشبيه متحقِّق في كلامه على كلا الحالين.

2- أنه قال ذلك من باب معارضة خصومه لا تقرير عقيدته.

وإلى هذا أشار الشّريف المرتضى حيث قال: "أكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا قلتم: إنّ القديم تعالى شيء لا كالأشياء فقولوا: إنه جسم لا كالأجسام، وليس كلُّ من عارض بشيء وسأل عنه يكون معتِقدًا له ومتديّنًا به.

(1) من تعليقه على أوائل المقالات للمفيد (300).

(2) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (219/3).

(3) الشّافي في الإمامة للشريف المرتضى (84/1).

(4) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (238/3). وانظر كذلك: الاقتصاد للطّوسي (39).

وقد يجوز أن يكون قصَدَ به إلى استخراج جوابِهم عن هذه المسألة ومعرفةِ ما عندهم فيها، أو إلى أن يُبيّن قصورهم عن إيراد المرتضى في جوابها"(1).

وقال هاشم معروف: "ليس في كلماته ما يشير الى التّجسيم المنسوب إليه، وكلّ ما ورد عنه أنه قال: إنّ الله جسم لا كالاجسام، قال ذلك على سبيل المعارضة والجدل لأخصامه"(2).

وهذا الاحتمال مردودٌ أيضًا بما ذكرناه من الرّوايات التي تدلّ على أنّ هشامًا كان يُقرّر التّشبيه صراحةً بين الشّيعة، وإلّا لَمَا احتاجوا إلى الرّجوع إلى أئمّتهم وسؤالهم عن الحقّ في المسألة.

وقد اعترف بذلك شيخُهم المفيد حيث قال-:"أمّا الرّدّ على هشام والقولُ بنفي التّشبيه فهو أكثر من أن يُحصى من الرّواية عن آل محمد عليهم السّلام"(3).

3- أنّ جميع ما رُوي عن هشام ضعيف.

وقد نصّ في التّحرير الطّاووسي على أنّ كلّ ما فيه طعنٌ على هشام "فبالأخلق أن يكون واهيًا ضعيفًا لحصول التُّهمة في جرحه من أعدائه الكثيرين وبعضِ أهل نحله المنافسين"(4).

وقال أبو القاسم الخُوئي: "إني لأظنّ الرّوايات الدّالة على أنّ هشامًا كان يقول بالجسميّة كلُّها موضوعة، وقد نشَأتْ هذه النِّسبةُ من الحسد، كما دلّ على ذلك روايةُ الكَشِّي المتقدِّمة بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفريّ قال: سألتُ أبا الحسن الرِّضا عليه السّلام عن هشام بن الحكم؟ قال: فقال: رحمه الله! كان عبدًا ناصحًا، وأوذيَ من قبل أصحابه حسدًا منهم له"(5).

وكما هو ظاهر فإنّ من طعنوا في المرويّ عنه لم يستندوا إلى حُجّة علميّة، وإنما إلى ما استقرّ في نفوسهم من تعظيمه باعتباره واحدًا من كبار شيوخ الطّائفة المختصّين بالأئمّة

---

(1) الشّافي في الإمامة للمرتضى (84/1). وانظر: المراجعات لشرف الدِّين (420).
(2) الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة لهاشم معروف (181). وانظر أيضًا: المراجعات لشرف الدِّين (420).
(3) الحكايات للمفيد (80).
(4) التّحرير الطّاووسي للعاملي (595).
(5) معجم رجال الحديث للخُوئي (321/20).

والمكثرين من رواية أحاديثهم، ولعلمهم كذلك بما سيترتّب على إثبات ما نُسب إليه من لوازمَ خطيرة تعود عليهم بالطّعن وعلى مذهبهم بالإبطال(1).

ويكفي أن نذكر أنّ أكثر ما أوردناه من الرّوايات استقيناه من كتاب الكافي، وسبقت الإشارة قريبًا إلى مكانة أحاديثه عندهم.

4-أنّ القول بـ(التّشبيه) ممّا رجع عنه وتاب منه.

وقد انقسم القائلون بذلك إلى قسمين:

أ – من احتمل أنه كان يقول بالتّشبيه فعلًا لكن قبل اعتناقه مذهب الإماميّة.

قال الفَيضُ الكاشاني: "لعأخوينلّ صدور مثل هذه الكلمات عن مثل هذه الموالي ليس عن محض الجهالة والغفلة عن معنى الإلهيّة والتّوحيد الخالص عن شَوْب الكثرة، أو صدوره عنهم إنما كان من قبل رجوعهم إلى الحقّ، فقد قيل: إنّ هشام بن الحَكَم كان قبل وصوله إلى خدمة الصّادق عليه السّلام على رأي جهمِ بنِ صفوان، فلمّا وصل إلى خدمته عليه السّلام تاب ورجع إلى الحقّ، والله تعالى أعلم بسرائر عباده"(2).

وأشار إلى هذا الاحتمال أيضًا المجلسي والمازَنْدَراني (ت:1081هـ) وعبد الحسين شرف الدِّين وغيرهم(3).

وهذا الاحتمال مردود بما ذكره الميرزا أبو الحسن الشّعراني من "أنّ جهم بن صفوان لم يكن مجسِّمًا، بل كان من أهل التّنزيه مبالغًا فيه حتى أنه أنكر الرّؤيةَ في المعراج وفي القيامة"(4).

ب – من احتمل أن يكون قد قال بالتّشبيه بعد تشيُّعه لكنه تاب منه.

قال محمّد بن علي الكَرَاجِكي: "إن قال قائل: أليس قد اشتهر عن أحد متكلِّميكم – وهو هشام بن الحَكَم – أنه كان يقول: إنّ معبوده جسمٌ على صفة الأجسام، فكيف خالفتموه في ذلك؟! بل كيف لم تتبرّأوا منه وهو على هذا المقال؟!

(1) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (290/3).
(2) الوافي في شرح الكافي للفيض الكاشاني (393/1).
(3) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (290/3)، شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (232/3)، المراجعات لشرف الدّين (420).
(4) من تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (229/3).

قلنا: أمّا هشام بن الحَكَم رحمة الله عليه فقد اشتهر عنه الخبر بأنه كان ينصر التّجسيم ويقول: إنّ الله تعالى جسم لا كالأجسام ...

فأمّا مخالفتنا لهذا المقام فهو اتّباع لِمَا ثبت من الحقّ بواضح البرهان وانصرافٌ عنه.

وأمّا مُوَالاتُنا هشامًا رحمه الله فهو لِمَا شاع عنه واستفاض من تركه القولَ بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه وإقراره بخطئه فيه وتوبته منه، وذلك حين قصد الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصّادق عليه السّلام إلى المدينة فحَجَبَه، وقيل له: إنه قد آلى أن لا يوصلك إليه ما دمتَ قائلًا بالجسم.

فقال: والله ما قلتُ به إلّا لأنّي ظننتُ أنه وفاقٌ لقولِ إمامي، فأمّا إذا أنكره عليَّ فإني تائبٌ إلى الله تعالى، فأوصله الإمامُ عليه السّلام إليه حينئذٍ ودعا له بخير"[1].

وهذا الاحتمال مردودٌ بما ذكرناه من استمرار سؤال الشّيعة في زمن الكاظم والرِّضا عن قول هشام بالتّجسيم؛ ممّا يدلّ على إصراره على القول بالجسميّة، وأنّ هذه الرّواية مكذوبة لم توضع إلّا لأجل إبراء ساحته.

ثمّ لو كان ما ذكره من شيوع توبة هشام واستفاضتِها صحيحًا؛ لَمَا تخبّط علماؤهم في الجواب عن نِسبة الجسميّة إليه وتكلّفوا في ذلك أنواع التّخريجات.

5-أنّ لعباراته في التّشبيه باطنًا صحيحًا يخالف الظّاهر القبيح.

وإلى هذا جنح محمد بن إبراهيم القوّامي الشّيرازي المعروف بملّا صدرا وبصدر المتألّهين (ت:1050هـ) حيث قال: "الظّاهر أنّ الذي نُسِبَ إلى أصحاب أئمّتنا عليهم السّلام ومواليهم من القول بالتّجسيم أو التّصوير كان من باب الرُّموز، كما أنّ لأفاضل الأقدمين من الحكماء رموزًا وتجوُّزات في باب المبدأ والمعاد، ولعلّ النَّقَلة لكلامهم أيضًا تصرّفوا في الألفاظ وحرّفوا الكلم عن مواضعها"[2].

وأشار – في معرض حديثه عن مقالات الهِشامَينِ المصرّحة بالتّشبيه – إلى "أنّها – بحسب الظّاهر – أقوالٌ باطلة وآراء سخيفة متناقضة، لكن الرّجلين ممدوحان مقبولان وردت

(1) كنز الفوائد للكَرَاجِكي (198).
(2) شرح أصول الكافي لمُلّا صدرا (184/3).

في مدحهما روايات، فلعلّ هذه الأقوال رموزات وتجوّزات ظواهرُها فاسدة وبواطنها صحيحة، ولها تأويلاتٌ ومحامل، أو لهما في التّقوُّل بها مصلحةٌ دينيّة أو غرض صحيح"[1].

وقال أيضًا: "إنّ لكلامه – أي: ابن الحكم – وجهًا صحيحًا ومسلكًا دقيقًا ومعنىً عميقًا، سواءٌ انكشف ذلك له وانفتح على قلبه أم لا، فلم يَدّعِ علمَه التّفصيليّ بل الارتكازيّ نظير علم امرئ القيس بأوزان العروض"[2].

ولا يخفى أنه لا ينزع إلى مثل هذا التّخريج إلّا من أعيته الحيلة وأقعده العجز واستعصى عليه التّفسير.

المبحث الثّالث:

أثر هشام بن الحَكَم في تطوّر الفكر الإمامي

أشرنا سابقًا بأنّ التّمكُّن الجدليّ الذي امتاز به هشام بن الحَكَم وقُرْبَه من الصّادق وثناءَه عليه واختصاصَه بالكاظم كلُّ ذلك قد فتح له أبوابَ القبول في أوساط الشِّيعة، ومهّدَ الأرض أمامه لإحداث تأثير في البِنية الفكريّة الجعفريّة زادها تشوّهًا وانحرافًا، ومن المعلوم أنّ "البدع تكون في أوّلها شِبرًا، ثمّ تكثر في الأتباع حتى تصير أَذْرُعًا وأميالًا وفَراسِخ"[3].

وكما قيل:

كلُّ فَريقٍ بُدُوُّهمْ حَسَنٌ ثُمّ يصيرونَ بعدُ للشُّنَعِ[4]

وسوف نذكر – بحول الله تعالى – المسائلَ التي كان له دور واضح فيها، وذلك على النّحو التّالي:

---

(1) شرح أصول الكافي لمُلّا صدرا (199/3).

(2) بواسطة الميرزا أبو الحسن الشّعراني في تعليقه على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (230/3)

(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (425/8).

(4) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (114).

المسألة الأولى: القول بالوصيّة والنّصّ على الإمام.

من المعلوم أنّ الإمامة هي المسألة الأهمّ عند الاثني عشريّة، بل هي إحدى أصول الدِّين التي زعموا أنه لا رُخصةَ في تركها ولا قبول للأعمال إلّا بها[1]، وإليها نسبتُهم حين يقال: (الإماميّة).

وقد مرّت مسألة الإمامة عندهم بعدّة مراحل، فقد كانت في بداياتها الأُولى مسألة أهليّة عليٍّ للخلافة، ثمّ أصبحت في وقت لاحق مسألةَ أفضليّة، ثمّ تطوّرت لتكون مسألة أحقِّيّة بموجب النّصّ الجليّ والعصمة والكمال لكلّ إمام من الاثني عشر المزعومين.

ولا ريب بأنّ أصل دعوى الوصيّة لعليّ بالخلافة قديم، فعن الأسود بن يزيد النَّخَعي أنه قال-:"ذُكِرَ عند عائشة أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم أوصى إلى عليّ، فقالت: مَن قاله؟! لقد رأيتُ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم – وإني لمسندتُه إلى صدري – فدعا بالطّسْت فانْخَنَثَ فمات فما شعرتُ! فكيف أوصى إلى عليّ؟!"[2].

وقد أشار الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي إلى علاقة ابنِ السَّوداء (ت: نحو40هـ) بالقول بالنّصّ فقال: "حكى جماعةٌ من أهل العلم من أصحاب عليٍّ عليه السّلام أنّ عبدَ الله بن سبأ كان يهوديًّا فأسلم ووالى عليًّا عليه السّلام، وكان يقول – وهو على يهوديّته – في يوشعَ بنِ نون بعد موسى عليه السّلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النّبيِّ صلى الله عليه وسلم في عليٍّ عليه السّلام بمثل ذلك، وهو أوّلُ من شهر القولَ بفَرْضِ إمامة عليٍّ عليه السّلام، وأظهر البراءةَ من أعدائه وكاشفَ مخالفيه"[3].

وتنبع قيمة كلام النُّوْبَخْتي من كونه يحكي هذه الشّهادة عن (جماعةٍ من أهل العلم من أصحاب عليٍّ نفسه)، لا عن عالم منهم ولا جُهّالٍ فيهم، ولا عن جماعةٍ من أعيان مخالفيهم.

وممّا ينبغي التّذكير به أنّ ادّعاءَ ابن سبأ كان منصبًّا على إمامة عليّ وحده دون سواه.

---

(1) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (369/8).

(2) أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (4190). وانخنث: "استرخى ومال إلى أحد شقَّيه". إرشاد السّاري للقَسْطَلّاني (471/6).

(3) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (58). وانظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (251/8و479).

ولكن بعد موت جعفر الصّادق سنة 148هـ دبّ الخلافُ بين الشِّيعة مرّةً أخرى – كما في كلّ مرّة يموت فيها أحدُ أئمّتهم – في تحديد هُويّة الإمام الجديد، وانقسموا في ذلك إلى ستّ فِرَق[1]؛ ممّا زاد تصدُّع البيت الشّيعيّ الذي كان قد شهد نوعًا من الاستقرار في زمن الصّادق جرّاء طول مُدَّته، حيث امتدّت إمامتُه "أربعًا وثلاثين سنة غير شهرين"[2]، فرأى بعضُ كبار الشِّيعة أنّ المخرج الوحيد من هذه الأزمة التي باتت تهدّد كيانهم الدِّينيَّ يكمن في إعادة إحياء نظريّة ابن السّوداء، والتي تقوم على دعوى تعيين الإمام بالنَّصّ الإلهيّ وتفعليها في الواقع الشِّيعيّ الحائر والمتذبذب ولكن بصورة أشمل ممّا كانت عليه، وذلك من ثلاث جهات:

أ- حصر الإمامة بسُلالة الحسين بن عليّ[3].

ب- القول بأنّ الإمامة لا تكون في أَخَوَين باستثناء الحسن والحسين – وهو ما يُسمّى بنظام الوراثة العَمُوديّة، وبذلك ينتهي نزاع الشِّيعة وتشظِّيهم إلى فِرَق متناحرة حول أيٍّ من الإخوة هو الإمام؟ كما يُقضى على أطروحة "الفَطْحَيّة الخُلّص الذين يُجيزون الإمامة في أَخَوَين"[4].

جـ – القول بأنّ الإمامة لا تثبت إلّا بالنَّصّ؛ بأن ينصّ الإمامُ السّابق على الإمام اللّاحق بعينه لا بوصفه، ومن ثَمّ تبقى مفاتيح اللُّعبة في يد أصحاب الإمام السّابق في تحديد من يرونه الأنسب، كما أنه يغلق باب الاجتهاد في معرفة الإمام للأبد.

ويمكن أن نُحدِّد أبرزَ من تولّى إحياء النّظريّة السـبئيّة بثوبها الجديد من نصٍّ للنُّوبَختي يُشير فيه إلى ثباتِ جماعةٍ من وجوه أصحاب جعفر الصّادق وأهلِ العلوم منهم والنَّظَر والفقه كهشام بن سالم وعبد الله بن أبي يَعْفُور وعمر بن يزيد وأبي جعفر الأحول وعُبيد بن زُرَارة بن

(1) انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (113).

(2) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (113).

(3) انظر: الكافي للكُلَيني (203/1)، بحار الأنوار للمجلسي (249/25).

(4) فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (171).

والفَطْحِيّة: هم فِرقةٌ شيعيّة منقرضة كانت تقول بإمامة عبد الله بن جعفر بن محمد بعد وفاة أبيه، واختُلِف في سبب إطلاق هذا اللّقَب عليهم على ثلاثة أقوال، وكان أعظم عامل في انقراضهم هو أنه لم يُعَمَّر طويلًا وإنما مات بعد أبيه بسبعين يومًا ولم يخلف ذكرًا، ومِن ثَمّ فقد رجع عامّة من كان يقول بإمامته إلى القول بإمامة موسى بن جعفر. انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (126)، رجال الكَشّي للطّوسي (524/2)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (435/2).

أَعْيَن وجميل بن درّاج وأبان بن تغلب (ت:141هـ) وهشـــام بن الحَكَم وغيرهم على القول بإمامة موسى الكاظم حتى رجع إلى مقالتهم عامّة من قال بإمامة غيره[1].

فإذا نظرنا إلى كون هؤلاء من أصـــحاب الصّـــادق وأنّ جزءًا من روايات النَّصِّ التي تُنسَب إليه آتٍ – وإلى غيره – من طريقهم[2]، وضممنا إلى ذلك إصرارَهم على إمامة الكاظم وثبوتهم عليها تأكّدنا أنهم أولى من تُشير إليهم أصابع الاتّهام على جهة العموم.

(1) انظر: فِرَق الشّيعة للنُّوبَختي (128).

قلتُ: ذِكْرُ النُّوْبَختي لعبد الله بن أبي يعفور العبدي في جملة الثّابتين على إمامة موسى بن جعفر لا يخلو من نوع إشكال؛ لأنه قد قيل إنّ عبدَ الله توفّي في حياة جعفر الصّادق. انظر: رجال ابن داود للحِلّي (116)، خلاصة الأقوال لابن المطهَّر الحِلّي (195).

(2) انظر على سبيل المثال إلى:

ما رواه الكُليني في الكافي (284/1) عن هشام بن سالم وحفص بن البَخْتَري عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: "قيل له، بأيّ شيء يُعرَف الإمام؟ قال: بالوصيّة الظّاهرة وبالفضل".

وما رواه الكُليني أيضًا في الكافي (277/1) عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: "لا يموت الإمام حتى يعلم من يكون من بعده فيوصي إليه".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (531) عن عمر بن يزيد! قال: قلتُ لأبي الحسن الرِّضا عليه السّلام: إنّي سألتُ أباك عن مسألة أُريد أن أسألك عنها؟ قال: وعن أيِّ شيء تسأل؟ قال: قلتُ له: عندك علمُ رسول الله صلى الله عليه وآله وكتبُه وعلمُ الأوصياء وكتبُهم؟ قال: فقال: نعم، وأكثر من ذاك".

وما رواه الطّوسي في رجال الكَشِّي (425/2) عن أبي جعفر الأحول المعروف بـ(شيطان الطّاق) أنه قال-:"كنتُ عند أبي عبد الله عليه السّلام فدخل زيد بن علي، فقال لي: يا محمد بن علي، أنت الذي تزعم أنّ في آل محمد إمامًا مُفترضَ الطّاعة معروفًا بعينه؟! قال: قلتُ: نعم، كان أبوك أحدَهم".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (497) والكُلَيني في الكافي (274/1) عن عُبَيد بن زُرَارة وجماعة معه قالوا-:"سمعنا أبا عبد الله عليه السّلام يقول: يُعرَف الإمام الذي بعده علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه".

وما رواه الصّفّار في بصائر الدّرجات (459) عن جميل بن درّاج عن يونس بن ظبيان عن جعفر بن محمد الصادق أنه قال: "إنّ الله إذا أراد أن يخلق الإمامَ من الإمام بعث ملكًا فأخذ شربةً من تحت العرش، ثمّ أوصلها أو دفعها إلى الإمام، فيمكث في الرّحم أربعين يومًا لا يسمع الكلام، ثم يسمع بعد ذلك، فإذا وضعته أُمُّه بعث ذلك المَلَك الذي كان أخذ الشّربة، ويكتب على عضده الأيمن: ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ [الأنعام: ١١٥]".

وما رواه الخزّاز القُمّي في كفاية الأثر –كما في بحار الأنوار للمجلسي (358/36) – "عن أبان بن تغلب عن أبي جعفر الباقر عليه السّلام قال: سألتُه عن الأئمّة؟ فقال: والله لعهدٌ عَهِدَه إلينا رسولُ الله صلى الله عليه وآله أنّ الأئمة بعده اثنا عشر، تسعةٌ من صُلْب الحسين ...".

وقد أدلى د. محمد عمارة في كتابه تيّارات الفكر الإسلامي (202) بملحوظة مهمّة وهي أنّ أغلب الرّوايات الشِّيعيّة عن النّصّ والوصيّة ترجع بسندها لتنتهيَ عند جعفر الصّادق، ووالده محمد الباقر، وعليّ الرّضا، الأمر الذي يوحي بأنّ عصرهم كان عصرَ تبلور هذه العقيدة التي ميّزت هذه الفِرقةَ عن غيرها، والتي كرّسَتْ هذا الانقسام في صفوف المسلمين.

ومن المؤكّد أنّ هشـــام بن الحَكَم لم يتفرّد بالقول بالنّصّ الإلهيِّ وإنما شـــاركه في ذلك آخرون، لكنه ربما امتاز عن سواه باجتماع أمرين:

أ- قُدرته على التّنظير لذلك وإقامة الحُجج العقليّة عليه باعتباره يمثّل واجهة المذهب الكلاميّة، وقد كان بعض الشِّيعة يستحسن جدًّا كلامه وتقاسيمه في صفة عِصمة الإمام وما إلى ذلك[1].

ب- قُرْبُه من الصّادق وكونُه من خواصّه ممّا يعني أنّ روايته عنه محلَّ ثقة وقبول من عموم الشِّيعة أيًّا كانت.

ولعلّ هذه المكانة وهذا التّأثير هما اللّذان جعلا كثيرًا من متكلّمي غيرِ الشّـيعة يقرّرون أنّ مذهب "دعوى النّصّ الجليّ ممّا وضعه هشـام بن الحَكَم، ونصره ابنُ الرَّاوَنْدي وأبو عيسى الورّاق وأضـرابُهم، ثمّ رواه أسـلاف الرّوافض شـغفًا بتقرير مذهبهم"[2]، وإن كان القاضـي عبد الجبّار جزم بنسـبة الأوّليّة المطلقة إليه حيث أشـار إلى أنه "ما ادّعى هذا النّصَّ والاسـتخلافَ أحدٌ قبله"[3].

ومما يدلّ على وجود شـركاء له في ذلك ما رواه الحسـين بن نُعَيم الصّـحّاف أنه قال: "كنتُ أنا وهشـــام بن الحَكَم وعليّ بن يقطين ببغداد، فقال عليّ بن يقطين: كنتُ عند العبد الصّـالح جالسًـا فدخل عليه ابنُه عليٌّ فقال لي: يا علي بن يقطين، هذا عليٌّ سيّدُ ولدي، أَمَا إني قد نحلتُه كُنْيتي.

قال: فضرب هشام بن الحَكَم جبهتَه براحته وقال: ويحَك! كيف قلتَ؟

فقال عليّ بن يقطين: سمعتُه واللهِ منه كما قلتُ.

فقال هشام: أخبرك أنّ الأمر فيه من بعده؟!"[4].

والذي يعنينا في هذا المقام هو تســـليط الضّـــوء على دور هشـــام بن الحَكَم في هذا التّطوّر، فقد أشـــار ابنُ النّديم البغداديّ إلى أنه "فتق الكلام في الإمامة"[5]، وقال علي أصـغر

(1) انظر: تفسير العَيّاشي (58/1)، بحار الأنوار للمجلسي (104/25).

(2) شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتَازاني (285/2).

(3) تثبيت دلائل النُّبوّة للقاضي عبد الجبّار (225/1). وكلامه متعلّق بالنّصّ على عليٍّ رضي الله عنه.

(4) الكافي للكُلَيني (311/1).

(5) الفِهْرِسْت لابن النّديم (218).

البُرُوْجِرْدِي: "كلّ من تأخّر عنه اقتبس من لآلي أصدافه في علم الإمامة"[1]، ووصفه محمد علي الأبطحي بـ"المجاهد في أمر الإمامة وإبطالِ المذاهب غيرها"[2].

وقد كرّس هشام نفسَه لنصرة المذهبِ الاثني عشريّ وانصبّت كثير من جهوده على محاولة إثباتِ إمامة الاثني عشر، فكان "أوّل من ألّف في الإمامة"[3] تآليفَ مستقلّة، ككتاب: اختلاف النّاس في الإمامة، وكتاب: المجالس في الإمامة، وكتاب: الوصيّة والرّدّ على من أنكرها.

كما أنّ كثيرًا من المناظرات التي كان طرفًا فيها كانت تتعلّق بمسألة الإمامة[4]، ومن هنا وصف بأنه "هو الذي فتق الكلامَ في الإمامة، وهذّبَ المذهب، وسهّل طريق الحِجَاج فيه"[5].

كما شهدت هذه المدّة الزّمنيّة نشاطًا ملحوظًا للتّأليف في مسألة الإمامة من طبقة هشام وطبقة تلامذته والتي نعتقد أنها جاءت وفق الرُّؤية الجديدة، فقد ألّف أبو جعفر محمد بن النّعمان الأحول المعروف بشيطان الطّاق – وهو من خواصّ أصحاب جعفر الصّادق – كتابَ: الإمامة، وكتاب: الرّدّ على المعتزلة في إمامة المفضول، وكتاب: إثبات الوصيّة[6].

وألّف عليّ بن إسماعيل التّمّار – وهو من أصحاب عليّ الرّضا –كتابَ: الكامل، وكتابَ: الاستحقاق[7].

وألّف محمد بن الخليل السّكّاك – وهو من أصحاب هشام بن الحَكَم وتلاميذه – كتابَ: الرّدّ على من أبى وجوب الإمامة بالنّصّ[8].

(1) طرائف المقال للبُرُوجِرْدي (573/2).
(2) تهذيب المقال للأبطحي (163/3).
(3) رسالة حول حياة الشّيخ الطّوسي لواعظ زاده – ضمن كتاب الرّسائل العشر للطّوسي – (16)
(4) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (65/4) و(292/10).
(5) الفِهْرِسْت لابن النّديم (218).
(6) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (207).
(7) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (150)، معجم رجال الحديث للخُوئي (300/12).
(8) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (207).

وألّف أبو الحســن علي بن منصــور الكوفيّ – وهو من أصــحاب هشــام كذلك – كتاب: التّوحيد والإمامة ويُسمّى كتاب التّدبير، جمعه من كلامه[1].

وألّف ابنُه حَكَمُ بنُ هشام بن الحَكَم كتابًا في الإمامة[2].

والجديد في هذه الجهود الحثيثة والمركّزة هو ما أشــرنا إليه آنفًا من قيامها على نظريّة استحقاق الإمامة بالنّصّ، بمعنى "أنّ الإمامة كالنّبوّة غيرُ خاضعة لاختيار الأُمّة وانتخابها، وإنما أمرها بيد الله تعالى فهو الذي يختار لها من يشاء"[3]، وبذلك انتقلت من كونها مسألةَ اجتهاد داخل البيت الشّيعيّ في تحديد من هو الأحقّ بالإمامة بوصـفه الخيارَ السّياسـيَّ المفضَّـل إلى كونها عقيدةً دينيّةً لا تقبل الجدل باعتبارها حقًّا إلهيًّا يستوجب التّسليمَ والرّضوخ.

وبالنّظر إلى عصـــر هؤلاء ومكان وجودهم نعلم بأنّ هذه النّظريّة وُلِدت بثوبها الجديد في منتصــف القرن الثّاني تقريبًا – وبالتّحديد بعد وفاة جعفر الصّــادق على ما ســبق بيانه – على أيدي جماعةٍ من الكوفيّين[4].

ومن اللّافت أنّ هشــام بن الحَكَم حين جادل الرّجلَ الشّــاميَّ في الإمامة احتجّ على إمامة الصّادق – وبحضرته —

بأنه يعلم الغيب حيث قال-:"ويُخبِرنا بأخبار السّـماء والأرض"[5]، ولـــم يشــر إلى موضوع النّصّ من قريب ولا بعيد!

والسّـؤال هنا هو أنه إذا كانت الإماميّةُ تزعم "أنّ الإمامة عهدٌ معهود من الله"[6] وأنها "لا تكون إلّا بالنَّصّ"[7] فلماذا لم يحتجّ به هشـام على خصــمه الشّــاميّ؟! ثمّ لماذا أقرّه جعفر الصّادقُ على احتجاجه وأثنى عليه واسترسل معه في تصديق دعواه، ولم ينبِّهْهُ إلى وجود النّصّ الحاسم لكلّ هذا الجدال؟![8]

(1) انظر: فِهْرِسْت أسماء مصنِّفي الشّيعة للنّجاشي (433).

(2) انظر: المصدر السّابق (136).

(3) حياة الإمام الرّضا لباقر شريف (101).

(4) إنما قلنا: (كوفيّين)؛ لأنّ جميع من ذكرهم النَّوْبَختي في نصِّه المذكور آنفًا هم من أهل الكوفة.

(5) الإرشاد للمفيد (197/2)، الاحتجاج للطَّبْرسي (125/2)، وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (131/18).

(6) مستدرك سفينة البحار للنّمازي (194/1).

(7) حلية الأبرار للبحراني (319/2)، عقائد الإماميّة للمظفّر (66).

(8) انظر: وسائل الشّيعة للحُرّ العاملي (131/18)

وهذا الصّنيع من هشام ممّا يجعلنا نستشفّ بصورة قاطعة أنه لا وجود لفكرة النّصّ في حياة جعفر.

ومثل ذلك صاحبُه هشام بن سالم الجواليقيّ الذي كان يظنّ بعد موت جعفر الصّادق أنّ الإمامة في ابنه الأكبر عبد الله بن جعفر المعروف بالأفطح؛ تمسُّكًا بما رووه عن الصّادق من أنّ "الإمامة لا تكون إلّا في الأكبر من ولد الامام"[1]، ثمّ عصفت به وبأبي جعفر الأحول وآخرين رياحُ الحيرة بعد ذلك حتى ذهبا إلى قبر النّبيِّ صلى الله عليه وسلم باكيَينِ ليستغيثا به ممّا داهمهما من الشَّكّ والحيرة! [2]

ومع هذا فقد روت كتبُ الشِّيعة عن الجواليقيّ أنه سمع جعفر الصّادق يقول: "الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب، وبعده الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمد بن علي، ثمّ أنا، ثمّ بعدي موسى ابني، وبعده عليٌّ ابنه، وبعد عليٍّ محمدٌ ابنُه، وبعد محمدٍ عليٌّ ابنُه، وبعد عليٍّ الحسنُ ابنه، والحُجّة من ولد الحسن"[3].

فكيف بايع الجواليقيُّ الأفطحَ واعتقد إمامتَه إذن إن كان بحوزته مثل هذا النّصّ الصّريح القاطع؟! ولماذا ذهب إلى القبر النّبويّ الشّريف مستغيثًا باكيًا؟!

وعلى الرّغم من الاختلاف والتّنازُع الذي يعقب موت كلّ واحد من أئمّة الشِّيعة والحيرةِ التي كانت تجتاح نفوسَ أقرب المقرّبين إليه من أصحابه إلّا أنّ القوم استمرّوا في وضع الأحاديث المتعلّقة بالوصيّة والنّصّ حتى بلغت المئات[4]، وحتى أصبح جماهيرهم يدّعون بلا

(1) الفصول المختارة للمفيد (306)، بحار الأنوار للمجلسي (11/37).

(2) انظر: بصائر الدّرجات للصّفّار (271)، الكافي للكُلَيني (351/1).

(3) كفاية الأثر للخزّاز القمّي (263)، بحار الأنوار للمجلسي (55/4).

تنبيه: جاء ذِكْرُ (هشام) في السَّنَد مُهملًا دون نسبة، فيحتمل أن يكون (ابن سالم) وأن يكون (ابن الحكم)؛ لأنّ الرّاوي عنه هو ابنُ أبي عمير الذي يروي عن كليهما، لكننا نميل إلى كونه ابن سالم من جهة كون روايةِ ابن أبي عمير عنه أكثر واختصاصِه به أشدّ، ممّا لا يبعد معه أن يَذْكُرَه مُهملًا اعتمادًا على اشتهاره به، والعلم عند الله تعالى.

(4) لا يُستغرَب مثل هذا الكذب في الشِّيعة الذين هم أكذب الطّوائف، ففي وسائل الشِّيعة للحُرّ العاملي (151/20) أنّ جابر بن يزيدَ الجُعْفيَّ – وهو أحدُ رواتهم – قد "روى سبعين ألفَ حديث عن الباقر عليه السّلام، وروى مائة وأربعين ألفَ حديث!". والمضحك أنهم يروون عن زُرَارة بن أَعْيَن أنه قال: "سألتُ أبا عبد الله عليه السّلام عن أحاديث جابر، فقال: ما رأيتُه عند أبي قطّ إلّا مرّةً واحدة، وما دخل عليَّ قطّ!".

وفي خاتمة المستدرك للطَّبْرسي (128/5) أنّ أبان بن تغلب الكوفيّ روى عن جعفر بن محمد الصّادق وحده ثلاثين ألف حديث!

خجل ولا مواربة "أنه تواتر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنه نصَّ على عليٍّ عليه السّلام، وعنه على الحسن، وعن الحسن على الحسين، وهكذا إلى قائمنا الحُجّة صلواتُ الله عليهم"[1].

ولا ريب أنّ الأدلّة على بُطلان نظريّة النّصّ على عليّ وبنيه من بعده في غاية الكثرة غير أنّ تتبّعها سيُفضي بنا إلى الخروج عن المقصود.

والمقصــود هنا أنّ هشــام بن الحَكَم لم يكتفِ بالإســهام في إحياء نظريّة النّصّ بثوبها الجديد وتدعيم لَبِنَاتها الفكريّة بالمناظرة والتّأليف فقط، وإنما طفق يروي عن جعفر الصّـــادق رواياتٍ عديدة تدور كلُّها حول كون الإمامة حقًّا إلهيًّا لا مجال للاجتهاد فيه، ومن ذلك قوله: "قلتُ لأبي عبد الله عليه السّلام: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ [النّساء: ٥٤] ما ذلك المُلْكُ العظيم؟

قال: فرض الطّاعة، ومن ذلك طاعةُ جهنّم لهم يوم القيامة يا هشام"[2].

كما روى "عن أبي عبد الله عليه السّـــلام في قول الله ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﭼ [البقرة: ١٢٤] أنه قال: لو علم الله أنّ اسمًا أفضلَ منه لسمّانا به"[3].

وروى "عن أبي عبد الله عليه السّـــلام في قول الله عزّ وجلّ ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ يعني: في الميثاق ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ [الأنعام: ١٥٨] قال: الإقرار بالأنبياء والأوصياء وأميرِ المؤمنين عليه السّلام خاصة، قال: لا ينفع إيمانها لأنها سلبت"[4].

وعنه قال-:"قال أبو عبد الله عليه السّلام: لمّا أمر الله آدمَ أن يوصي إلى هِبَة الله أَمَرَهُ أن يستر ذلك، فجرت السُّنّةُ في ذلك بالكتمان، فأوصى إليه وستر ذلك"[5].

---

(1) الأربعين في إمامة الأئمّة الطّاهرين لابن طاهر القُمّي (349).

تنبيه: قارن هذا بما أشار إليه أبو القاسم الخُوئي في كتابه صراط النّجاة (453/2) من أنّ "الرّوايات المتواترة الواصلة إلينا من طريق العامّة والخاصّة قد حَدَّدَت الأئمّةَ عليهم السّلام باثني عشر من ناحية العدد، ولم تحدِّدْهم بأسمائهم عليهم السّلام واحدًا بعد واحد".

(2) بصائر الدّرجات للصّفّار (55).

(3) انظر: الأمالي للصَّدُوق (731)، علل الشّرائع له أيضًا (204/1).

(4) الكافي للكُلَيني (429/1).

(5) تفسير العيّاشي (311/1)، بحار الأنوار للمجلسي (65/23).

و(هِبَةُ الله) – بحسب أساطير القوم – لقبُ شيث بن آدم، وهو أوّل وصيّ كان على في الأرض. انظر: الأمالي للصَّدُوق (487)، بصائر الدَّرجات للصَّفّار (141).

ولا يخفى أنّ غرض هشـام وغيرِه من وضـع الأحاديثِ التي تؤسّـس لكتمان النّصّ والمبالغة في إخفائه هو الخروج من دوّامة السُّؤَال العويص الذي يواجهه به الشِّـيعةُ الحائرون وخصـومُه المخالفون: أين أحاديث النَّصّ الصّـريح على الإمامة؟! ولماذا لا يعرفها إلّا أنتم فقط؟!

المسألة الثّانية: الطّعن في الصّحابة.

لعب هشام بن الحَكَم دورًا خطيرًا في تجذير انحراف الشِّيعة وإبعادهم عن جسد الأُمّة حين فتح الباب على مصراعيه للطّعن في الصّحابة والجُرأةِ على سبّهم وانتقاصهم.

وقد نقل عنه القاضي عبدُ الجبّار بن أحمد الـهَمَذاني أنه قال: "أدركتُ الشِّيعة في الصّـدر الأوّل وهم يتولّون أبا بكر وعمر وعثمان ويصـوِّبونهم، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أميرَ المؤمنين عن حقِّه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون الذين كان القرآنُ يهتف بهم، فنظر هؤلاء فإذا ليس أحد أحقّ بالإمامة بعد عليٍّ منهم فقاموا ذلك المقام بحقّ ...

ومنهم من قال: لـمّا رأى الوصيُّ عليُّ بن أبي طالب المنافقين قد أزالوه عن موضعه قدّم أبا بكر واستخلفه ليكون بمكانه الى أن يتمكّن فيزيله.

قال هشـام: وهذا كلُّه تلزيق وتلفيق، دعاهم إليه الجبنُ من الإقدام على التّبرُّؤ من أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصـار، ولو عرفوهم كما عرفتُهم أنا لأقدموا على البراءة منهم"[1].

ثمّ عقّب القاضي عبد الجبّار على ذلك بقوله: "فقد أقرّ بلسانه أنه لم يسبقه أحد إلى شتمهم ولعنهم، ولو لم يُقِرّ لكان العقل يشهد به ويدلّ عليه"[2].

ومن طعونه في الشِّيخين وإنكاره لفضائلهما أنه كان يكيل الأكاذيب للصِّدّيق رضي الله عنه مدّعيًا "بأنه كان ناقصًـا وجبانًا وجاهلًا ومجنونًا، وأنه ما بايعه أحدٌ ولا أطاعَه كثيرًا أحد"[3]، وأنه غَصَـبَ فاطمةَ رضـي الله عنها أرضَ فَدَك، وأنه هو من تسـبّب بعِلَّتِها وموتها

(1) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (224/1).
(2) المصدر السّابق (448/2).
(3) المصدر السّابق (649/2).

حين أمر برفس بطنها حتى أسقطت جنينَها! إلى أشياء كثيرة ممّا كاد بها الإسلام من المخاريق والأباطيل والزُّور على حدّ تعبير أبو الحسن المَلَطِي[1].

كما سُئل "عمّا يرويه العامّة من قول أمير المؤمنين عليه السّلام لـمّا قُبِض عمر – وقد دخل عليه وهو مُسجّىً: لوددتُ أن ألقى الله تعالى بصحيفة هذا المسجّى، وفي حديث آخر: إني لأرجو أن ألقى الله تعالى بصحيفة هذا المسجّى.

فقال هشام: هذا حديثٌ غير ثابت ولا معروف الإسناد، وإنما حصل من جهة القُصّاص وأصحابِ الطُّرُقات، ولو ثبت لكان المعنى فيه معروفًا"[2].

وقد اتّسعت دائرة تأثيره المشؤوم في وقت مبكّر على المحيطين به، حيث صنّف حسين بن حسن الأشقر الكوفي

– وهو من أصحابه – بابًا في معايب الشّيخين[3]، كما وصفه الجُوْزَجَانيُّ بكونه "من الشّتّامين للخِيَرَة"[4].

المسألة الثّالثة: دعوى تحريف القرآن.

لعلّ أوّلَ مصدر شيعيّ ذُكِر فيه هذا الادّعاءُ هو كتابُ سُلَيم بن قيس الهلاليّ[5].

وعلى الرّغم من دعوى بعض علمائهم أنه "ليس بين جميع الشِّيعة ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمّة عليهم السّلام خلافٌ في أنّ كتاب سُلَيم بن قيس الهلاليِّ أصلٌ من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم ومن حملة حديث أهل البيت عليهم السّلام وأقدمها"[6] إلّا أنّ الكتاب لا شكّ في وضعه لأسباب عديدة، من أبرزها: أنّ سُلَيمًا توفّي نحو 85هـ، وقد ورد في الكتاب النّصُّ على عقائد إماميّة واستعمالُ أوصافٍ ونُعُوت لم تكن معروفةً في عصره، مثل حصر الإمامة في ولد الحسين[7]، وتسميةِ الأئمّة بالأوصياء[8]، ووصفهم بأنهم "شهداءُ الله في أرضه، وحُجَجُه على خلقه، وخُزّان علمه، ومعادن حكمته"[9].

(1) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25).
(2) الفصول المختارة للمفيد (90).
(3) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (249/1).
(4) أحوال الرِّجال للجُوْزَجاني (71).
(5) انظر: كتاب سُلَيم بن قيس (146).
(6) الغَيبة لابن أبي زينب النّعماني (103).
(7) انظر: كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي (199).
(8) انظر: المصدر السّابق (200) و(202).
(9) المصدر السّابق (202).

وقد اضطرّ بعض علماء الشّيعة إلى الاعتراف بوضع الكتاب، معتذرين له بأنّ الدّافع على وضعه – بزعمهم – غرضٌ صحيح وهو نُصرة المذهب[1]، وممن قال بوضعه أو شكّك فيه: الشّيخُ المفيد[2]، وابنُ داود الحِلّي (بعد 707هـ)[3]، وابنُ المطهّر الحِلّي (ت:726هـ)[4] وآخرون.

ولعلّ من أظرف ما جاء في الكتاب – على لسان عليٍّ رضي الله عنه –: "أمَا إنّ معاويةَ وابنَه سَيَلِيان بعد عثمان، ثمّ يليهما سبعةٌ من ولد الحكم بن أبي العاص، واحدًا بعد واحد تكملةَ اثني عشر إمامَ ضلالة"[5]، ولم يأتِ على ذكر أحدٍ من خلفاء بني العبّاس مع كون الشّيعة يعتقدون فيهم ما يعتقدونه في بني أميّة سواء بسواء، ولكن السِّرّ في ذلك هو خوف واضعه من بطش العبّاسيّين لو بلغهم خبرُ هذا الكتاب وافتضح أمره، مما يدلّ على كونه موجودًا في زمنهم.

ولئن كان أهلُ مكّة أدرى بشِعَابها فلقد أشار ابنُ الغَضائريّ (ت:حوالي450هـ) – من علماء الإماميّة – إلى أنّ واضعه هو أبانُ بن أبي عيّاش البصريّ (138هـ) فقال–: "يَنْسِب أصحابُنا وضعَ كتاب سُلَيم بن قيس إليه"[6].

وأبانُ هذا متروكُ الحديث باتّفاق علماء الجرح والتّعديل من أهل السُّنّة[7]، وفيه يقول شُعبة بن الحجّاج (ت:160هـ): "لأن أشربَ من بول حماري أحبُّ إليَّ من أن أقول حدَّثَني أبان"[8]، ويقول: "لأَنْ يزني الرّجلُ خيرٌ من أن يَروي عن أبان"[9] إشارةً لجرأته في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومما يؤكّد كونَه واضعَ الكتاب هو أنه مات في زمن العبّاسيّين وبالتّحديد في خلافة أبي جعفر المنصور في حدود سنة 140هـ، وهو ما استنبطناه سابقًا من كونه لم يذكر خلفاءهم بسوء.

---

(1) انظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشّعراني على شرح أصول الكافي للمازَنْدَراني (307/2).

(2) انظر: تصحيح اعتقادات الإماميّة للمفيد (149).

(3) انظر: رجال ابن داود للحِلّي (249).

(4) انظر: خلاصة الأقوال لابن المطهَّر (162).

(5) كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي (212).

(6) خلاصة الأقوال لابن المطهَّر (325)، منتهى المقال للمازَنْدَراني (132/1)، معجم رجال الحديث للخُوئي (228/9).

(7) انظر: المجروحين لابن حبّان (96/1)، الضّعفاء والمتروكين لابن الجوزي (19/1)، ميزان الاعتدال للذّهبي (124/1).

(8) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (38/1)، تهذيب التّهذيب لابن حجر العسقلاني (86/1).

(9) الضّعفاء الكبير للعُقَيلي (38/1)، تهذيب التّهذيب لابن حجر العسقلاني (86/1).

والكتاب وإن كان لا يصح عن سُليم إلّا أنّ تعيين صاحبه الحقيقيّ مفيد جدًّا في كونه أقدم نصّ وُقِفَ عليه في التّأسيس لفِرية التّحريف.

وبناءً على ذلك فالذي يترجّح لدينا أنّ بداية ادّعاء تحريف القرآن كان في الثّلث الأوّل من القرن الثّاني؛ لأنه يبعد أن يتجرّأ أبانُ على إعلان هذا الادّعاء الكفريّ دَفعةً واحدة ودون مقدّمات، إذ التّدرّج سُنّة من سنن الله في الكون، والذي جرت عليه العادة أنّ القول الباطل يبدأ باحتمالاتٍ خجلى يتمّ تداولها في السّرّ، ثمّ إلماحات وإشارات علنيّة، ثمّ يخرج بعد ذلك بصورة صريحة إلى العلن، والعلم عند الله تعالى.

وقد تجرّأ بعد ذلك كثير من متكلّمي الشّيعة على ادّعاء تحريف القرآن بكلّ وقاحة، ومن هؤلاء محمد بن عليّ المعروف بشيطان الطّاق والمتوفّى نحو 160هـ[1]، وكذلك عصريُّه هشام بن سالم الجواليقي الذي روى عن جعفر الصّادق في تأسيس هذه الفِرية أنه قال: "إنّ القرآن الذي جاء به جبرئيلُ عليه السّلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية"[2] ممّا يعني ضياعَ ثلثي القرآن تقريبًا.

كما أصبح شيخُ متكلّمي الشّيعة هشامُ بن الحَكَم لا يجد حرجًا من الجهر بادّعائه "أنّ القرآن الذي خلّفَه رسول الله في أُمّته قد حُرِّف وبُدِّل وغُيِّر [وزيد] فيه ونُقِص منه، فليس يُعرف اليوم مُحكمُه من مُتشابهه، ولا عامُّه من خاصّة"[3] وأنه نُسِخَ وصُعِدَ به إلى السّماء، وأنّ هذا القرآن الذي في أيدي النّاس قد وُضِعَ وافتُعل زمن عثمان بعدما

قام بإحراق جميع المصاحف التي كانت موجودة آنذاك[4].

وقد حكى أبو الحسن الأشعريّ اختلافَ الشّيعة في القرآن: أهو على الحال التي نزل بها؟ أم نُقِص منه دون زيادة؟ أم زيد فيه ونُقِص؟ على ثلاثة أقوال[5].

---

(1) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم (139/4).

(2) الكافي للكُلَيني (634/2).

(3) الانتصار للخيّاط (41). وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل (139/4).

تنبيه: ما بين المعكوفين من زيادات د.نِيْبَرْج محقّق كتاب الانتصار ظنًّا منه أنها زيادة يقتضيها السّياق، والذي يظهر لي أنّ زيادتها غير صحيحة، وأنه كان يقول بنقص القرآن دون زيادته، والعلم عند الله.

(4) انظر: التّنبيه والرّدّ على أهل الأهواء والبدع للمَلَطِي (25) (28).

(5) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري (47).

والذي يظهر أنّ هشام بن الحكم من القائلين بالنّقص دون زيادة؛ لأنه روى عن جعفر الصّادق أنه قال: "لا تقبلوا علينا حديثًا إلّا ما وافق القرآن والسُّنّة، أو تجدون معه شاهدًا من أحاديثنا المتقدِّمة"[1]، ولو كان ممن يقول بالزّيادة فيه أيضًا لم يكن لهذا الحديث أيّ معنى!

وقد كان يجلس في دكّانه على باب الكرخ وعنده قومٌ من الشّيعة يقرؤون القرآن[2] ليلقّنهم أساليب التّحريف لآياته وفنون التّلاعب بدلالاته، كمثل تحريفه لقوله تعالى ﴿ گ گ گ گ ﴾ [الحجر:٤١] حيث زعم أنّ الآية لم تنزل على هذا الوجه، وإنما نزلت هكذا: (هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ مُسْتَقِيْم) ناسبًا هذا التّحريفَ المقيتَ والعبث الصّبيانيّ لجعفر الصّادق[3].

والحقيقة أنّ ادّعاء التّحريف نتيجةٌ لا أقول طبيعيّة وإنما حتميّة لاعتقاد القوم في مسألة الإمامة التي تضخّمت عندهم جدًّا حتى أصبحت محور ارتكاز دينهم والنّقطة المفصليّة فيه، إذ كيف يخلو القرآن من الكلام عن أهمّ مسائل الدِّين مع كونه تناول كثيرًا من أحكام الفروع؟! ولهذا رووا عن أبي جعفر الباقر أنه قال: "نزل القرآنُ على أربعة أرباع: رُبعٍ فينا، ورُبعٍ في عدوِّنا، ورُبعٍ في فرائض وأحكام، ورُبعٍ سُنَن وأمثال، ولنا كرائم القرآن"، وعن جعفر الصّادق أنه قال: "لو قُرِئ القرآن كما أُنزل لألفيتَنا فيه مُسَمَّين!"[4]؟

المسألة الرّابعة: دعوى عصمة الأئمّة.

حكى غير واحد من علماء الإماميّة إجماعَ الطّائفة على القول بأنّ الإمام "معصومٌ من الذّنوب كلِّها صغيرِها وكبيرها، لا يَزِلّ في الفُتيا، ولا يُخطِئ في الجواب، ولا يسهو ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدّنيا!"[5]، وذلك من وقت ولادته إلى أن يلقى الله سبحانه[6]، جاعلين العِصمةَ شرطًا للإمامة بموجب دلائل نقليّة وبراهين عقليّة

(1) رجال الكَشّي للطّوسي (489/2).
(2) التّوحيد للصَّدُوق (271).
(3) الكافي للكُلَيني (424/1).
(4) تفسير العيّاشي (13/1)، بحار الأنوار للمجلسي (55/89).
(5) بحار الأنوار للمجلسي (109/17) و(164/25).
(6) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (108/17). وانظر للاستزادة: أوائل المقالات للمفيد (164)، والفصول المختارة له أيضًا (104)، بحار الأنوار للمجلسي (94/17)، عقائد الإماميّة للمظفّر (67).

متوهّمة[1]، وزاعمين أنّ "مَن نفى عنهم العِصمةَ في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومَن جهلهم فهو كافر!"[2].

وعلى الرّغم من تقرير المجلسي لعقيدة العِصمة وحكايتِه إجماعَ علمائهم على القول بها إلّا أنه في نهاية المطاف لم يجد بدًّا من الاعتراف بأنّ هذه "المسألة في غاية الإشكال! لدلالة كثيرٍ من الأخبار والآيات على صدور السّهو عنهم عليهم السّلام، وإطباقِ الأصحاب إلّا من شذّ منهم على عدم الجواز مع شهادة بعضِ الآيات والأخبار والدّلائل الكلاميّة عليه"[3].

ولا ريب أنّ "ما اختصّت به الإماميّةُ من عِصمة الأئمّة فهو في غاية الفساد والبُعد عن العقل والدّين"[4]، وأنه خلاف إجماع العِترة النّبويّة[5].

والذي يظهر أنّ القول بالعِصمة كان نتيجةً طبيعيّة لدعواهم أنّ الأئمّة يعلمون ما في السّموات وما في الأرض، وما في أصلاب الرِّجال وأرحام النِّساء، وما في الجنّة وما في النّار، ويعلمون علمَ ما كان وما يكون وما هو كائن إلى قيام السّاعة[6].

وإذا كان علمُهم على هذه الصُّورة الشموليّة والمحيطة بأدقّ التّفاصيل فكيف يصحّ من الواحد منهم أن ينسى شيئًا أو يسهو عنه؟! وكيف يمكن أن يقع في خطأ أو يرتكب زلّة؟!

بينما رأى موسى الموسوي (ت:1399هـ) "أنّ العِصمة التي نُسِبت إلى الأئمّة ...كان الغرض منها تثبيتَ تلك الرِّوايات الكاذبة التي تتنافى مع العقل والمنطق، والتي نُسِبَت إلى الإمام كي يُسَدّ باب النّقاش في محتواها على العقلاء والأذكياء، ويُرغَم النّاسُ على قبولها لأنها صدرت من معصوم لا يخطئ"[7].

---

(1) انظر: دلائل الصّدق لحسن المظفّر (136/5).

(2) الاعتقادات في دين الإماميّة للصَّدُوق (97)، وقد ذكر محقّق الكتاب في الهامش أنّ عبارة: "ومن جهلهم فهو كافر" موجودة في بعض النّسخ دون بعض.

(3) بحار الأنوار للمجلسي (351/25). ويقصد بـ(عدم الجواز): عدم جواز صدور ما يُنافي العِصمةَ منهم من الزّلل والسّهو وغيرهما.

(4) منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (476/2).

(5) انظر: المصدر السّابق (406/3).

(6) انظر: الكافي للكُلَيني (260/1و261)، مناقب آل أبي طالب لابن شَهْرَآشوب (374/3).

(7) الشِّيعة والتّصحيح للموسوي (81).

وقد أشار القاضي عبدُ الجبّار بن أحمد إلى أنّ هشام بن الحكم هو مَن "ابتدع هذا القول، ثمّ أخذ عنه الحدّادُ والورّاقُ وابنُ الرّاوندي"[1].

ويؤيّد ما أشار إليه القاضي أنّ محمد بن أبي عُمَير قال: ما سمعتُ ولا استفدتُ من هشام بن الحَكَم في طول صُحبتي إيّاه شيئًا أحسنَ من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإني سألتُه يومًا عن الإمام: أهو معصوم؟ قال: نعم، قلتُ له: فما صفةُ العِصمة فيه؟ وبأيِّ شيءٍ تُعرَف؟ قال: إنّ جميع الذّنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: (الحرص) و(الحسد) و(الغضب) و(الشّهوة)، فهذه منتفيةٌ عنه: لا يجوز أن يكون حريصًا على هذه الدّنيا وهي تحت خاتَمِه؛ لأنه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟! ..." إلخ كلامه[2].

واللّافت في هذا النّصّ أنّ ابنَ أبي عُمَير الذي هو أحد أصحاب موسى الكاظم، و"واحد أهل زمانه في الأشياء كلِّها"[3] لم يسمع بعقيدة العِصمة إلّا من هشام.

ثمّ لاحظ أيضًا أنّ هشامًا لم يروِ في جوابه شيئًا عن الأئمّة، وإنما استدلّ عليه بدليل عقليّ محض.

كما يؤيّد ذلك أيضًا ما جاء عن حسين الأشقر أنه قال: "قلتُ لهشام بن الحَكَم: ما معنى قولكم: إنّ الإمام لا يكون إلّا معصومًا؟ فقال: سألتُ أبا عبد الله عليه السّلام عن ذلك فقال: المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله"[4].

والملحوظ في هذا النّصّ أنّ حسين بن حسن الأشقر الكوفيّ – وهو أحد الرّواة الشِّيعة – حين سأل هشامًا عن معنى العصمة نَسَبَ القولَ فيها إليه فقال: (ما معنى قولكم ...؟) ولم يقل: (ما معنى قولنا) أو نحو ذلك مما يُشعر بأنّ هذه العقيدة لم تكن معروفةً لدى القوم قبل هشام.

ولا يبعد أن تكون المناظرات التي عُقِدت بينه وبين خصومه في مجلس يحيى بن خالد البرمكيّ للبحث في مسألة الإمامة هي التي أوحت إليه بفكرة عِصمة الأئمّة أو اضطرّه أحد

(1) تثبيت دلائل النّبوّة للقاضي عبد الجبّار (528/2).
(2) انظر: الأمالي للصَّدُوق (732) معاني الأخبار له أيضًا (133).
(3) انظر: الفِهْرِسْت للطّوسي (218).
(4) معاني الأخبار للصَّدُوق (132).

إلزاماتهم لتبنّيها؛ في محاولة منه لتمييز عليٍّ عن غيره من الصّحابة بما لا يشاركه فيه غيره ولا يمكن لأحد أن يدّعيه في سواه، وذلك لأننا نجده يستدلّ عليها بالدّليل العقليّ، ولا يشير – على سبيل المثال – إلى آية التّطهير التي يستدلّ بها عامّة الإماميّة بعده ويزعمونها نصًّا في المسألة[1].

وعلى كلٍّ فسواءٌ كان هو مخترع هذه العقيدة أم شيطان الطّاق فإنّ القدر المتيقّن أنها ظهرت في زمن جعفر بن محمد الصّادق، وهذا هو الأهمّ.

(1) انظر مناظرته مع ضرار بن عمرو الضبّي في كمال الدِّين وتمام النّعمة للصَّدُوق (365).

خاتمة

وتتضمّن أهمّ النّتائج وأبرز التّوصيات

وبعد أنّ منّ الله تعالى عليّ بالانتهاء من هذه الدّراسة فهذا عرض لأهمّ نتائجها وأبرز توصياتها:

1- أنّ ثَمّة غموضًا يكتنف أجزاء من سيرة هشام بن الحَكَم، وهو شيء مستغرب على مثل من كان في مكانته عند الإماميّة.

2- فرح الإماميّة باعتناق هشام للتّشيّع وحفاوتهم الكبيرة به يرجع في الأساس إلى ما كان يعاني منه مذهبهم من عوز شديد في المباحث الكلاميّة، وإدراكهم لمقدراته في هذا الباب.

3- أنّ هشام بن الحَكَم يُعَدّ المؤسّس الحقيقيّ لعلم الكلام عند الإماميّة.

4- ثبوت علاقة هشام وتسبُّبه بمقتل إمامهم موسى الكاظم، وتهافُت أجوبة الإماميّة في الدّفاع عنه وتبرئة ساحته.

5- تضاهر الأدلّة الكثيرة على تبنّي هشام للقول بـ(التّشبيه) و(حُدُوث العلم الإلهيّ)، واضطراب علماء الإماميّة تجاه ذلك وتمحُّلهم في تنزيهه عنه.

6- أنّ الانتقائيّة هي السِّمَة الغالبة على علماء الطّائفة في التّعامل مع الرِّوايات المصرِّحة بذمِّه والقدح فيه.

7- أنّ هشام بن الحَكَم كان من القَطْعِيّة الذين ثبتوا على القول بإمامة موسى الكاظم بعد وفاة أبيه، خلافًا لجماعة من نظرائه وكبار أصحابه الذين تخطّفتهم يدُ الحيرة وغشيتهم سُحُب الشُّكُوك.

8- أنّ نظريّة النّصّ وُلِدت من جديد في منتصف القرن الثّاني تقريبًا - وبالتّحديد بعد وفاة جعفر الصّادق - على أيدي جماعة من الكوفيّين.

9- أنه كان لهشام دور أساسيّ في إحياء النّظريّة السّبئية القائلة بالنّصّ والوصيّة على وجه أشمل مما كانت عليه، وأنّ ذلك جاء استجابةً للظّروف التي عصفت بالشّيعة وهدّدت كيانهم عقب وفاة جعفر الصّادق.

10- أنّ هشـــام بن الحَكَم هو أوّل من جرّأ الشِّـيعة على إظهار الطّعن في الصّــحابة والجهر بسبِّهم وجحد فضائلهم.

11- أنه كان يكفّر عامّة الصّحابة بتهمة الرِّدّة إلّا نفرًا يسيرًا.

12- أنّ كتاب سُـــليم بن قيس الهلاليّ منحولٌ عليه، وأنّ واضـــعه الحقيقيّ هو أبان بن أبي عياش.

13- أنّ فِرية القول بتحريف القرآن بدأت في الثّلث الأوّل من القرن الثّاني.

14- تبنّي هشام بن الحَكَم لفرية تحريف القرآن وتلاعُبه بدلالاته، واستظهار كونه من القائلين بالنّقص منه دون الزّيادة عليه.

15- الرّاجح كون هشام بن الحَكَم أوّل من ابتدع القول بـ(عصمة الأئمّة) بموجب استدلالات عقليّة لا نقليّة.

كما توصي الدّراسة بما يلي:

1- ضرورة توافر المختصّين على دراسات أهمّ الشّخصيّات المؤثّرة لدى الفِرَق المنحرفة والطّوائف الضّالّة، ومعرفة مدى تأثيرهم فيها.

قائمة

بأسماء المصادر والمراجع

1. **الاحتجاج**، الطَّبْرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب. تعليق وملاحظات: محمد باقر الخرسان، د.ط، النّجف، دار النّعمان، 1386هـ - 1966م.
2. **أحوال الرّجال**، الجُوْزَجَاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق. تحقيق: صبحي البدري السّامرّائي، ط1، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، 1405هـ.
3. **اختيار معرفة الرّجال المعروف بـ(رجال الكَشِّي)**، الطُّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي. تصحيح وتعليق: مير داماد الأستراباذي ومهدي الرّجائي، د.ط، د.م، مؤسسة آل البيت لإحياء التّراث، د.ت.
4. **الأربعين في إمامة الأئمّة الطّاهرين**، ابن طاهر القُمِّي، محمد طاهر بن محمد حسين. تحقيق: مهدي الرّجائي، ط1، د.م، المحقِّق، 1418هـ.
5. **إرشاد** الساري **لشرح صحيح البخاري**، القسطلّاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر. ط7، مصر، المطبعة الكبرى الأميريّة، 1323هـ.
6. **الإرشاد في معرفة حُجَج الله على** العِبَاد، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لتحقيق التّراث، ط2، بيروت، دار المفيد، 1414هـ - 1993م.
7. **أساس البلاغة**، الزّمخشري، محمود بن عمر بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، 1399هـ 1979م.
8. **أصل الشّيعة وأصولها مقارنة مع المذاهب الأربعة**، آل كاشف الغطاء، محمد حسين بن علي بن محمد رضا. تحقيق: علاء آل جعفر، ط1، د.م، مؤسّسة الإمام علي، 1415هـ.

9. **اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسين. تحقيق: علي سامي النّشّار، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1402هـ.

10. **الاعتقادات في دين الإماميّة**، محمد بن علي بن بابويه القُمِّي. تحقيق: عصام عبد السّيّد، ط2، بيروت، دار المفيد، 1414هـ - 1993م.

11. **الأعلام**، الزّركلي، خير الدّين بن محمود بن محمد. ط15، بيروت، دار العلم للملايين، 2002م.

12. **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرّشاد**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. د.ط، طهران، منشورات مكتبة جامع چهلستون، 1400هـ.

13. **الأمالي**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: قسم الدّراسات الاسلاميّة – مؤسسة البعثة، ط1، قم، دار الثّقافة، 1414هـ.

14. **الانتصار في الرّدّ على المعتزلة القدريّة الأشرار**، العِمْراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم. تحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف، ط1، الرّياض، دار السّلف، 1999م.

15. **الانتصار والرّدُّ على ابن الرَّاوَنْدِي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطّعن عليهم**، الخيّاط، عبدالرّحيم بن محمد بن عثمان. تحقيق وتعليق: د. نيبرج، ط1، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، 1344هـ – 1925م.

16. **أوائل المقالات**، المفيد. محمد بن محمد بن النّعمان العُكْبَري. تحقيق: إبراهيم الأنصاري، ط2، قم، دار المفيد، 1414هـ- 1993م.

17. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي. ط2، بيروت، مؤسّسة الوفاء، 1403هـ - 1983م.

18. **بحوث في الملل والنِّحل**، السّبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي. ط2، قم، مؤسسة الإمام الصّادق، 1428هـ.

19. **البدء والتاريخ**، المقدسي، المطهّر بن طاهر. د.ط، بورسعيد، مكتبة الثّقافة الدِّينيّة، د.ت.

20. **البداية والنّهاية**، القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير. د.ط، بيروت، مكتبة المعارف، د.ت.

21. **بصائر الدّرجات**، الصّفّار، محمد بن الحسن بن فروخ. تصحيح وتعليق: حسن كوچه باغي، طهران، منشورات الأعلمي، 1404هـ.
22. **البصـــائر والذّخائر**، التّوحيدي، علي بن محمد بن العباس. تحقيق: د.وداد القاضـــي، ط1، بيروت، دار صادر، 1408هـ - 1988م.
23. **بيان تلبيس الجهميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـــلام. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط1، مكّة المكرّمة، مطبعة الحكومة، 1392هـ.
24. **تاج العروس من جواهر القـاموس**، الزَّبيـدي، محمـد بن محمـد بن محمـد. تحقيق: مجموعة من المختصّين، د.ط، د.م، دار الهداية، د.ت.
25. **تاريخ الإســـلام ووَفَيَات المشـــاهير والأعلام**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ - 1987م.
26. **تأويل مختلف الحديث**، الدِّيْنَوَرِي، عبد الله بن مســـلم بن قُتيبة، تحقيق: محمد زهري النّجّار، د.ط، بيروت، دار الجيل، 1393هـ – 1972م.
27. **التّبصير في الدّين، وتمييز الفِرْقة النّاجية عن الفِرَق الهالكين**، الإسفراييني، أبو المظفَّر طاهر بن محمد. تحقيق: كمال يوســف الحوت، ط1، لبنان، عالم الكتب، 1403هـ - 1983م.
28. **تثبيت دلائل النّبوّة**، الهَمَذاني، القاضــــي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. د.ط، القاهرة، دار المصطفى، د.ت.
29. **التّحرير الطّاووسي**، العاملي، حســن بن زين الدّين. تحقيق: فاضـل الجواهري، ط1، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، 1411هـ.
30. **تصـــحيح اعتقادات الإماميّة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: حســـين درگاهي، ط2، بيروت، دار المفيد، 1414هـ- 1993م.
31. **تعليقة على منهج المقال**، البهبهـاني، محمد باقر بن محمد أكمل. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.

32. **تفسير العيّاشي**، العيّاشي، محمد بن مسعود بن عياش. تحقيق: هاشم الرّسولي المحلاتي، د.ط، طهران، المكتبة العلميّة الإسلاميّة، د.ت.

33. **التّنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع**، الـــمَلَطِي، محمد بن أحمد بن عبد الرّحمن. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، د.ط، مصـر، المكتبة الأزهريّة للتّراث، 1418هـ - 1997م.

34. **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشّيخ المفيد**، الطّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان، ط3، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1364هـ.

35. **تهذيب التّهذيب**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. ط1، بيروت، دار الفكر، 1404هـ – 1984م.

36. **تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرّجال**، الأبطحي، محمد باقر بن مرتضى الموحد. ط2، قم، ابن المؤلّف السّيّد محمد، 1417هـ.

37. **التّوحيد**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطّهراني، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، د.ت.

38. **تيّارات الفكر الإسلامي**، عمارة، محمد عمارة مصطفى عمارة. ط2، القاهرة، دار الشّروق، 1418هـ -1397م.

39. **الجامع الصّحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسُنَنِه وأيّامِه**، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط3، بيروت، دار ابن كثير، 1407هـ- 1987م.

40. **حقائق المعرفة في علم الكلام**، المتوكّل على الله، أحمد بن سليمان بن أحمد. مراجعة وتصحيح: حسن بن يحيى اليوسفي، ط1، صنعاء، مؤسّسة الإمام زيد بن علي الثّقافيّة، 1424هـ – 2003م.

41. **الحكايات في مخالفات المعتزلة من العَدْليّة والفَرْق بينهم وبين الشّيعة الإماميّة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، ط2، بيروت، دار المفيد، 1414هـ- 1993م.

42. **حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار**، البحراني، هاشم بن سليمان بن إسماعيل. تحقيق: غلام رضا مولانا البُرُوْجِرْدِي، ط1، قم، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، 1411هـ.

43. **حياة الإمام الرّضا** (ع)، القرشي، باقر شريف. د.ط، د.م، منشورات سعيد بن جبير، د.ت.

44. **الحيوان**، الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب. تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، د.ط، بيروت، دار الجيل، 1416هـ - 1996م.

45. **خاتمة المستدرك**، الطَّبْرسي، حسين بن محمد تقي بن علي محمّد. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط1، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، 1415هـ.

46. **خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال**، ابن المطهَّر، الحسن بن يوسف بن علي. تحقيق: جواد القيومي، ط1، د.ط، مؤسّسة نشر الفقاهة، 1417هـ.

47. **الخلاف**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: جماعة من المختصّين، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1407هـ.

48. **درء تعارض العقل والنّقل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد اللّطيف عبد الرّحمن، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1417هـ - 1997م.

49. **دعائم الإسلام، وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام**، المغربي، النّعمان بن محمد بن منصور. تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، د.ط، القاهرة، دار المعارف، 1383هـ- 1963م.

50. **دلائل الصّدق لنهج الحق**، المظفّر، محمّد حسن بن محمّد بن عبد الله. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط1، دمشق، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التّراث، 1422هـ.

51. **الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة**، الطّهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا. ط3، بيروت، دار الأضواء، 1403هـ - 1983م.

52. **رجال ابن داود**، ابن داود، الحسن بن علي الحِلّي. تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، د.ط، النّجف، منشورات مطبعة الحيدري، 1392هـ- 1972م.
53. **الرّسالة الباهرة في الرّدّ على أهل الأقوال الفاسدة**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. تحقيق: محمد صغير حسن المعصومي، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، المجلّد الرّابع والسّتّون، 1409هـ – 1989م، 3- 78.
54. **رسائل الشّريف المرتضى**، المرتضى، علي بن الحسين بن موسى. تحقيق: مهدي الرّجائي، د.ط، قم، دار القرآن الكريم، 1405هـ.
55. **الرّسائل العشر**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. ط2، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1414هـ.
56. **رسائل ومقالات**، السّبحاني، جعفر بن محمد حسين التّبريزي. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.
57. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المَثاني**. الآلوسي، محمود بن عبد الله بن محمود. د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.
58. **روضة المتّقين شرح كتاب من لا يحضره الفقيه**، المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي. تحقيق: حسين الموسوي الكرماني وعلي پناه الإشتهاردي، د.ط، د.م، نياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانپور، د.ت.
59. **زهر الآداب وثمر الألباب**، الحُصْري، إبراهيم بن علي بن تميم. د.ط، بيروت، دار الجيل، د.ت.
60. **سير أعلام النّبلاء**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط9، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، 1413هـ.
61. **الشّافي في الإمامة**، الشّريف المرتضى، علي بن الحسين بن موسى. ط2، قم، مؤسّسة إسماعيليان، 1410هـ.
62. **شرح أصول الكافي**، المازَنْدَراني، محمد صالح بن أحمد السّروري. تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، ط1، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، 1421هـ - 2000م.

63. **شرح أصول الكافي**، الـــمُلّا صدرا، محمد بن إبراهيم شيرازي. تعليق: علي النّوري، تصحيح: محمد خواجوي، د.ط، د.م، مؤسّسة مطالعات وتحقيقات، د.ت.

64. **شـرح العقيدة الأصـفهانيّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّـلام. تحقيق: إبراهيم سعيداي، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1415هـ.

65. **شـــرح المقاصـــد في علم الكلام**، التَّفْتَازاني، مســـعود بن عمر بن عبد الله. ط1، باكستان، دار المعارف النُّعمانيّة، 1401هـ - 1981م.

66. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحَدِيد، عبد الحميد بن هِبَة الله. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مصر، دار احياء الكتب العربيّة، 1378هـ - 1959م.

67. **شـعب المقال في درجات الرّجال**، النِّرَاقي، أبو القاســم بن محمد النِّرَاقي الكاشــاني. تحقيق: محسن الأحمدي، ط2، د.م، مؤتمر المحقِّق النِّرَاقي، 1422هـ.

68. **الشّيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**، الحسني، هاشم بن معروف بن علي. ط3، لبنان، دار الملاك، د.ت.

69. **الشِّيعة والتّصحيح**، الموسوي، موسى. د.ط، د.م، د.ن، 1408هـ – 1988م.

70. **صـراط الحقّ في المعارف الإسـلاميّة والأصـول الاعتقاديّة**، المحسـني، محمد آصـف. ط1، قم، ذوي القربي، 1428هـ.

71. **صـراط النّجاة**، الخُوئي، أبو القاسـم بن علي أكبر بن هاشـم. ط1، د.م، دفتر نشـر برگزيده، 1416هـ.

72. **ضـحى الإسـلام**، أمين، أحمد أمين إبراهيم. ط7، القاهرة، مكتبة النّهضـة المصـريّة، د.ت.

73. **الضّـــعفاء الكبير**، العُقَيلي، محمد بن عمر بن موســـى. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلميّة، 1404هـ - 1984م.

74. **الضّـــعفاء والمتروكين**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: عبد الله القاضي، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1406هـ.

75. **طرائف المقال في معرفة طبقات الرّجال**، البُرُوْجِرْدي، علي أصغر بن محمد شفيع الجابلقي. تحقيق: مهدي الرّجائي، ط1، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي العامّة، 1410هـ.

76. **عقائد الإماميّة**، المظفَّر، محمد رضا بن محمد عبد الله. تقديم: الدكتور حامد حفني داود، د.ط، قم، انتشارات أنصاريان، د.ت.

77. **عِلَل الشّرائع**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، د.ط، النّجف، منشورات المكتبة الحيدريّة ومطبعتها، 1385هـ - 1966م.

78. **غرائب القرآن ورغائب الفُرقان المعروف بـ(تفسير النَّيْسابوري)**، النَّيْسابوري، الحسن بن محمد بن حسين. ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1416هـ.

79. **الغَيبة**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: عباد الله الطّهراني وعلي أحمد ناصح، ط1، قم، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، 1411هـ.

80. **الغَيبة**، النّعماني، محمد بن إبراهيم. تحقيق: فارس حسون كريم، ط1، قم، أنوار الهدى، 1422هـ.

81. **الفتاوى الكبرى**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: حسنين محمد مخلوف، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

82. **الفخري في الآداب السّلطانيّة والدّول الإسلاميّة**، ابن الطِّقْطَقي، محمد بن علي بن طَبَاطَبا. تحقيق: عبد القادر محمد مايو، ط1، بيروت، دار القلم العربي، 1418هـ - 1997م.

83. **فِرَق الشِّيعة**، النُّوبَخْتي، الحسن بن موسى بن الحسن. ط1، بيروت، منشورات الرِّضا، 1433هـ - 2012م.

84. **الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفِرْقة النّاجية**، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد. ط2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1977م.

85. **الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. د.ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت.

86. **الفصـــول المختارة**، المفيد، محمد بن محمد بن النّعمان. تحقيق: نور الدِّين جعفريان الأصبهاني ويعقوب الجعفري ومحسن الأحمدي، ط2، بيروت، دار المفيد، 1414هـ - 1993م.

87. **فِهْرِسْت أسماء مصنّفي الشّيعة**، النَّجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس. تحقيق: موسى الشّبيري الزَّنْجاني، ط5، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1416هـ.

88. **الفِهْرِسْت، ابن النّديم**، محمد بن إسحاق بن محمد، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، بيروت، دار المعرفة، 1417هـ - 1997م.

89. **الفِهْرِسْت**، الطُّوسي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: جواد القيومي، ط1، د.م، مؤسّسة نشر الفقاهة، 1417هـ.

90. **قاموس الرّجال**، التُّسْتَري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد علي. ط1، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1419هـ.

91. **قرب الإسناد**، الحميري، عبد الله بن جعفر. ط1، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، 1413هـ.

92. **الكافي**، الكُلَيني، محمد بن يعقوب بن إسحاق. تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، ط3، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1388هـ.

93. **كتاب الرّجال**، البَرْقِي، أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله. د.ط، طهران، انتشارات دانشگاه، د.ت.

94. **كتاب الطّهارة**، الگلپايگاني، محمد رضا الموسوي. د.ط، قم، دار القرآن الكريم، د.ت.

95. **كتاب المواقف**، الإيجي، عبد الرّحمن بن أحمد بن عبد الغفّار. تحقيق: عبد الرّحمن عميرة، ط1، بيروت، دار الجيل، 1417هـ - 1997م.

96. **كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي**، الهلالي، سُلَيم بن قيس العامري الكوفي. تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزَّنْجاني، ط1، قم، دليل ما، 1422هـ.

97. **كسر الصّنم**، البُرْقُعِي، أبو الفضل بن الرِّضا. تقديم وتعليق: عمر بن محمود أبو عمر، ترجمة: عبد الرّحيم ملا زاده البلوشـــي، ط1، عَمّان، دار البيارق، 1419هـ – 1998م.
98. **كفاية الأثر في النّصّ على الأئمّة الاثني عشـــر**، الخزاز القُمِّي، علي بن محمد بن علي، تحقيق: عبد اللّطيف الحســـيني الكوهكمري الخُوئي، د.ط، انتشـــارات بيدار، قم،1401هـ.
99. **كليّات في علم الرّجال**، السّـــبحاني، جعفر بن محمد حســـين التبريزي. ط3، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1414هـ.
100. **الكلّيّات**، الكَفَوِي، أيوب بن موسى الحسيني. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، 1419هـ - 1998م.
101. **كمال الدِّين وتمام النّعمة**، الصَّـــدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصـــحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، د.ط، قم، مؤسّـــسة النّشـــر الإســـلامي التّابعة لجماعة المدرّســـين، 1405هـ.
102. **كنز الفوائد**، الكَرَاجِكِي، محمد بن علي. ط1، قم، مكتبة المصطفوي، 1369هـ.
103. **اللباب في تهذيب الأنساب**، ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد. د.ط، بيروت، دار صادر، 1440هـ – 1980م.
104. **لســـان الميزان**، العســـقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: دائرة المعارف النّظاميّة بالهند، ط3، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، 1406هـ – 1986م.
105. **المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والمتروكين**، البُستي، محمد بن حبّان بن أحمد. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب، دار الوعي، 1396هـ.
106. **مجموع فتاوى شـــيخ الإســـلام ابن تيميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط2، د.م، مكتبة ابن تيميّة، د.ت.
107. **مختصـــر بصـــائر الدّرجات**، الحِلِّي، حســـن بن ســـليمان بن محمد. ط1، النّجف، منشورات المطبعة الحيدريّة، 1370هـ- 1950م.

108. **مرآة العقول في شــرح أخبار آل الرّســول**، المجلســي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصــود علي. تحقيق: هاشــم الرّســولي، ط2، طهران، دار الكتب الإســلاميّة، 1404هـ.

109. **المراجعات**، الموسوي، عبد الحسين شرف الدِّين، تحقيق: حسين الرّاضي، ط2، د.م، د.ن، 1402هـ- 1982م.

110. **مروج الذّهب ومعادن الجوهر**، المسعودي، علي بن الحسين بن علي. تحقيق: أسعد داغر، د.ط، قم، دار الهجرة، 1409هـ.

111. **مستدرك سفينة النّجاة**، النّمازي، علي بن محمد بن إسماعيل. تحقيق وتصحيح: نجل المؤلّف حسن بن علي النمازي، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1418هـ.

112. **مستدركات رجال علم الحديث**، النّمازي، علي بن محمد بن إسماعيل، ط1، طهران، مطبعة شفق، 1412هـ.

113. **مسند الإمام الرِّضا أبي الحسن علي بن موسى (ع)**، الخبوشاني، عزيز الله العطاردي. د.ط، د.م، المؤتمر العالمي للإمام الرّضا، 1406هـ.

114. **المصــباح المنير في غريب الشّــرح الكبير**، الفيّومي، أحمد بن محمد بن علي. د.ط، بيروت، المكتبة العلميّة، د.ت.

115. **المطالب العالية من العلم الإلهيّ**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحســين. تحقيق الدّكتور أحمد حجازي السّقا، ط1، بيروت، دار الكتاب، 1407هـ - 1987م.

116. **معالم الدِّين وملاذ المجتهدين**، العاملي، حســـن بن زين الدِّين. تحقيق: لجنة من المختصّين، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، د.ت.

117. **معالم العلماء**، ابن شَــهْرَآشــوب، محمد علي بن شَــهْرَآشــوب بن كياكي. د.ن، د.م، د.ن، د.ت.

118. **معاني الأخبار**، الصَّـــدُوق، محمد بن علي بن بابويه. تصـــحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، د.ط، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1379هـ.

119. **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرُّواة**، الخُوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم. ط5، د.م، د.ن، 1413 هـ - 1992 م

120. **المُغْني في أبواب التّوحيد والعدل**، الهَمَذاني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. تحقيق: جماعة، ط1، مصر، الشرّكة العربيّة، 1380هـ.

121. **مفاتيح الغيب المعروف بـ(التّفسير الكبير)**، الرّازي، محمد بن عمر بن الحسين. ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1421هـ - 2000م.

122. **مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين**، الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق. تحقيق: هلموت ريتر، ط3، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

123. **ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار**، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي. تحقيق: مهدي الرّجائي، د.ط، قم، مكتبة آية الله المرعشي، 1406هـ.

124. **الملل والنِّحَل**، الشَّهْرَستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد. تحقيق: محمد سيد كيلاني، د. ط، بيروت، دار المعرفة، 1404هـ.

125. **من لا يحضره الفقيه**، الصَّدُوق، محمد بن علي بن بابويه. ط2، قم، مؤسّسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرّسين، 1404هـ.

126. **مناقب آل أبي طالب**، ابن شَهْرَآشوب، محمد علي بن شَهْرَآشوب بن كياكي. تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النّجف، د.ط، النّجف، المكتبة الحيدريّة، 1376هـ- 1956م.

127. **منتهى المقال في أحوال الرّجال**، المازَنْدَراني، محمد بن إسماعيل بن عبد الجبّار. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط1، قم، مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، 1416هـ.

128. **منهاج السُّنّة النّبويّة في نقض كلام الشّيعة القدريّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط1، د.م، مؤسّسة قرطبة، 1406هـ.

129. **منهج المقال في تحقيق أحوال الرّجال**، الاستراباذي، محمد بن علي بن إبراهيم. تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، ط1، قم، مطبعة ستارة قم، 1422هـ.

130. **المُنْيَة والأمل**، الهمَذاني، القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار. تحقيق: الدكتور علي سامي النّشّار والدكتور عصام الدّين محمد، د.ط، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعيّة، 1972م.

131. **موسوعة طبقات الفقهاء**، اللّجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق. إشراف: جعفر السّبحاني، ط1، قم، مؤسّسة الإمام الصّادق، 1418هـ.

132. **موقف العلماء والمفكّرين من الشّيعة الإثني عشريّة**، مجموعة من الباحثين، ط2، د.م، د.ن، 1429هـ – 2008م.

133. **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1995م.

134. **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، النّشّار، علي سامي. ط8، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

135. **هشام بن الحكَم**، العاملي، عبد الله نِعمة. ط2، بيروت، دار الفكر اللّبناني، 1405هـ - 1985م.

136. **الوافي في شرح الكافي**، الفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى بن محمود. تحقيق: ضياء الدّين الحسيني، ط1، أصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي العامة، 1406هـ.

137. **وسائل الشّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة**، الحُرّ العاملي، محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: عبد الرّحيم الرّباني الشّيرازي، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

138. **الوهابيّة والتّوحيد**، الكُوراني، علي محمد قاسم. ط2، بيروت، دار السّيرة، 1419هـ.

ثانياً :
الحديث وعلومه